FAILY MAGAZINE

242

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين

شباط 2024

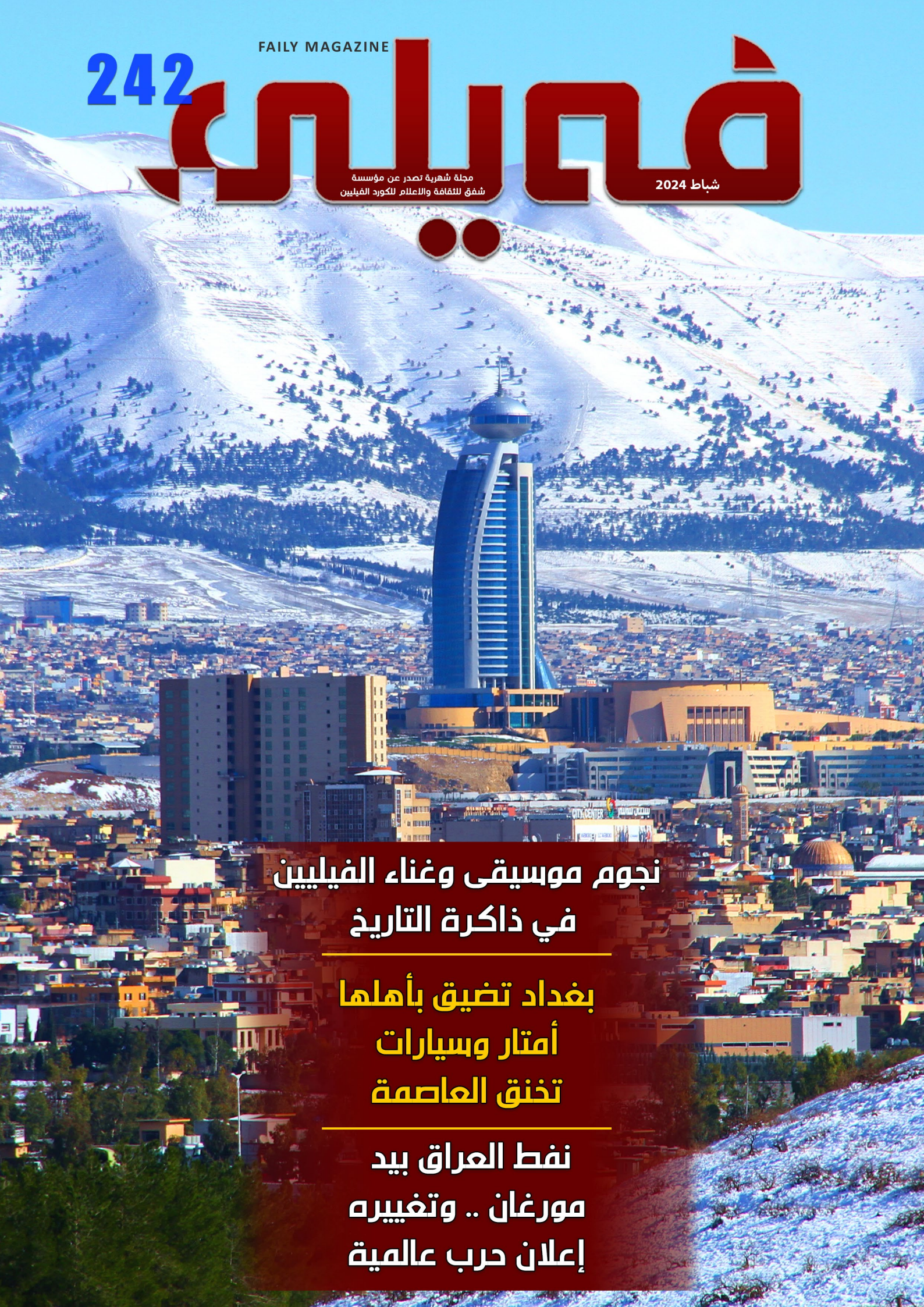

نجوم موسيقى وغناء الفيليين في ذاكرة التاريخ

بغداد تضيق بأهلها أمتار وسيارات تخنق العاصمة

نفط العراق بيد مورغان .. وتغييره إعلان حرب عالمية

فەیلی

مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة شفق

چاپخانەی ڕۆشنبیری

مؤسسة الثقافة والاعلام للكورد الفيليين

دەزگای ڕۆشنبیری و ڕاگەیاندنی کوردی فەیلی

SHAFAQ FOUNDATION OF CULTURE & MEDIA FOR FAILI KURD

242

السنة العشرون

شباط / فبراير ٢٠٢٤

رقم الاعتماد في

نقابة الصحفيين العراقيين 1016

رقم الايداع في دار الكتب

والوثائق 796 في 2004

website: www.shafaq.com

أسرة التحرير

رئيس التحرير

علي حسين فيلي

info@shafaaq.com

مدير التحرير

علي حسين علي

سكرتير التحرير

صادق الازرقي

هيئة التحرير

محمد جمال

ياسر عماد

ماجد محمد صالحان

سندس ميرزا

التصميم الفني

ايمان حبيب علي

في هـذا العدد

8

القصة الكاملة

لماذا أثارت قرارات المحكمة الاتحادية بشأن كوردستان غضب الكورد؟..

30

هل يمكن التعايش مع سلطة القوى الخاسرة؟

16

الحملة الاولى..

لتهجير الكورد الفيليين في النظام الملكي

44

المؤتمرات في العراق..

ممارسة علمية ام مجرد واجهة؟

58

«أبي المصورين العراقيين»:

لا مثيل له ووثق التحولات «المزلزلة» في بلاده

80

العراق يجمع بين النقيضين:

هدر في الطعام وفقراء يتضورون جوعاً

90

«الدفع الإلكتروني»..

كابوس يؤرق شريحة عاملة في العراق

كلمـــة العدد

رواية جديدة للسياسة

يرتكب حكام بغداد خطأ قاتلا: إن وجود مشكلة في الإقليم لا يعني عدم وجود مشكلات في بغداد، ووجود عتاب وعدم رضا الناس تجاه حكومة الاقليم لا يعني عدم وجود عتاب وعدم رضا عن حكومة بغداد. عندما لا يحب الشارع الحكومة فهذا لا يعني أنه يودُّ المعارضة. هناك دوما أخطاء وتقصير في العديد من المجالات والموضوعات، فعلى سبيل المثال يموت عشرات الأشخاص في العالم يوميا بسبب الأخطاء الطبية. ويموت أمثالهم بسبب حوادث السيارات و... فتلك الحالات غير المرغوب فيها والكارثية لها وجود دائم وتكرار مستمر وهي ليست نتائج لصراعات وحروب. المهم هو بذل المساعي للحد منها أو تقليلها على أقل تقدير. العراق ليس البلد الوحيد الذي يرغب في أن يظهر بملامح جميلة ومدنية، ولكن إذا كانت الديمقراطية والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والعدلية وغيرها موجودة ظاهريا مثل الدول الأخرى، إلا أن السياسة في هذا البلد لا تستند على الأسس الصحيحة، أن المؤشرات والعلامات تثبت بأن كل المشاكل والتحديات هي نتيجة أخطاء سياسية قبل أي سبب آخر وحجم الضرر لا يمكن مقارنته بأخطاء الاقسام الأخرى لأن أسوأ طريقة للفشل في الحكم هي السياسة الخاطئة بعدم فهم هذا الواقع مما يؤدي إلى الحروب والأزمات. إن كل من شارك في العملية السياسية والحكم هو المسؤول عن الوضع الذي نشأ؛ شاءوا أم أبوا، أما من يتجاهل مبادئ التوازن والمصلحة العامة، ويمارس السياسة على أساس الأكثرية والأقلية القومية والنفس الطائفي يتحمل مسؤولية أكبر تجاه حاضر ومستقبل الإخفاقات والخسائر. فالمجتمع العراقي ليس ذلك المجتمع المنغلق كما في العهود الماضية، فقد ارتفع مستوى الوعي والوصول إلى المعلومات بشكل كبير. وينبغي الإجابة على سؤاله الآتي: لماذا لم تتمكن هذه الدولة من تبني سياسة ذات نتائج إيجابية وسهلة التنفيذ خلال السنوات العشرين الماضية؟ وإذا كان الهدف هو الاستقرار، فيجب أن يكون هناك خطاب سياسي يتناسب مع واقع البلد حتى لا يرى أحد نفسه محروماً ومظلوماً. والآن، يُفترض بالسياسيين الحاكمين الذين يريدون البقاء في الميدان أن يقدموا رواية جديدة للتغييرات الضرورية في العراق كبلد يعاني من مشاكل لم يتم حلها. لقد حان الوقت لسرد جديد للسياسة، من أجل خلق حركة قادرة على التغلب على أزمة الماضي السياسية. فهل هناك إرادة كافية لتبديد المخاوف ومحاولة تصفير المشاكل؟

رئيس التحرير

في خضمّ أجواء إقليمية ودولية متوترة، انعقد مؤتمر ميونخ للأمن لعام 2024 بحضور بارز من زعماء العالم وصناع القرار، من بينهم رئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني، الذي حوّل أروقة المؤتمر إلى ساحة لنشاط دبلوماسي مكثّف.

فيلي

نيجيرفان بارزاني في ميونخ:

دبلوماسية نشطة ودفاع عن الأمن والاستقرار

مشاركة متكرّرة ذات دلالة

لا تُعدّ مشاركة بارزاني في مؤتمر ميونخ الأولى، بل أصبحت تقليدا سنويا يُؤكد على مكانة إقليم كوردستان كلاعب إقليمي مهم. وواكب الرئيس هذا العام أجواء المؤتمر الحساسة، حيث طغت جملة ملفات على النقاشات، وسط مخاوف من اندلاع حريق إقليمي هائل.

ولم تقتصر مشاركة بارزاني على الحضور، بل تميّزت بنشاط دبلوماسي مكثّف، حيث عقد أكثر من 20 اجتماعاً مع قادة العالم وصناع القرار، وناقش خلال هذه اللقاءات القضايا الأمنية والسياسية المُلحّة، وعرض رؤية إقليم كوردستان لحلّ الأزمات، مؤكّداً على أهمية التعاون الدولي في سبيل تحقيق الأمن والاستقرار.

وركز بارزاني في نقاشاته على ملفات حيوية، مثل التحديات الأمنية والسياسية في العراق والمنطقة، والتوترات في الشرق الأوسط، وضرورة التعاون الدولي لمواجهة الإرهاب. كما بحث سبل تعزيز العلاقات مع الدول المشاركة، وفتح آفاق جديدة للتعاون في مختلف المجالات.

وجه بارزاني خلال مشاركته في المؤتمر رسائل مهمة، أبرزها:

«التأكيد على أهمية الحوار والاعتدال لحلّ النزاعات»

«دعم الجهود الدولية لحماية الأمن والاستقرار في المنطقة»

«التأكيد على التزام إقليم كوردستان بالتعاون الدولي لمواجهة التحديات الأمنية»

«حرص إقليم كوردستان على تعزيز العلاقات مع الدول الأخرى»

مبادراتُ إقليم كوردستان

يُدرك رئيس الإقليم أهمية هذا المؤتمر، فهو يُعدّ من أهم المنصّات العالمية لمناقشة القضايا الأمنية المُلحة على الساحة الدولية، يشارك فيه قادة من دول مختلفة، وصانعو قرار، وخبراء في شتّى المجالات.

حيث وجّه نيجيرفان بارزاني على مدى ثلاثة أيام من الاجتماعات المكثفة رسائلهُ إلى الدول المعنية بقرار العالم، داعياً إلى التعاون الدوليّ لمعالجة الأزمات المُتفاقمة، في العراق بشكل خاص، والمنطقة والعالم بشكل عام.

كما أكد على أنّ الأمن لا يتجزّأ، وأنّ التحدّيات التي تواجهنا اليومَ تتطلّب حلولًا جماعية، لا يمكن لأيّة دولة أن تُواجهَ هذه التحدّيات بمفردها.

في عراق تحيط به براميل بارود وصراعات محتدمة، وإقليم كوردستان محاصر بعقوبات اقتصادية وتهديدات أمنية وخلافات داخلية، يُدرك بارزاني أنّ الجغرافية السياسيةَ تلعب دورا مهماً في صياغة القرار الدوليّ، لكنّه يُشدّد على أنّ الجغرافية الإنسانيةَ يجبُ أنْ تكون في مقدّمة الاهتمامات.

حيث عكس الحضور الذي أظهره، ما هو أبعد من الصوت الكوردي والعراقي الذي يجب أن يسمع في مثل هذه اللقاءات ذات الطابع الدولي الحساس، وتتعداها إلى تأكيد أن شخصية قيادية ودبلوماسية الأسلوب، بمقدورها تعزيز صورة الاقليم وبغداد أيضا- كساحة تحتضن الأفكار والحلول والرؤى التي تخدم الاستقرار والرفاه، داخليا وإقليميا ودوليا.

وأثبتت مشاركة بارزاني في مؤتمر ميونخ للأمن 2024 قدرة إقليم كوردستان على لعب دورٍ فاعلٍ في حلّ الأزمات الإقليمية والدولية. حيث نجح في إبراز وجهة نظر الإقليم حول القضايا الأمنية، وتعزيز العلاقات مع الدول المشاركة، والتأكيد على التزام الإقليم بالتعاون الدولي لمواجهة التحديات الأمنية.

وعرض بارزاني مبادرات إقليم كوردستان لتعزيز التعاون الدولي، كما دعا جميع الدول إلى المشاركة الفاعلة في الجهود الدولية لمواجهة التحديات الأمنية، كما شدد على استعداد الإقليم للمشاركة في جميع الجهود الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

«وجهة نظر لا غنى عنها»

وذكرت مصادر مطلعة في مؤتمر ميونخ الأمني لمجلة «فيلي»، إن الرئيس نيجيرفان بارزاني كان في حركة مكوكية لم تهدأ من لقاءات ومباحثات مع صناع القرار في العالم، كما أن جناح رئاسة الإقليم الخاص في المؤتمر لم يخلُ من تواجد زعيم سياسي دولي تارة، أو تنقل الرئيس في الأروقة المجاورة وإجراء مباحثات في شؤون متعددة.

وتقول المصادر إن بارزاني يعد «وجهة نظر لا غنى عنها» في المباحثات مع المسؤولين الدوليين والإقليميين والعراقيين.

ويُعرف عن بارزاني بدفاعه عن الحوار والاعتدال ويعدّ شخصية تحظى بالمقبولية الملفتة لدى صناع القرار في العراق والمنطقة.

بنى نيجيرفان بارزاني في مؤتمر ميونخ، ما أتم عليه من قبل، خصوصا في المجالات الأكثر حيوية فيما يتعلق بالعلاقة مع بغداد من خلال لقائه مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أو في ما يتعلق بالعلاقات مع المحيط الإقليمي كلقائه مع وزير الخارجية التركي هاكان فيدان ورئيس الوزراء وزير الخارجية القطري عبد الرحمن بن جاسم آل ثاني، وصولا الى العواصم الكبرى التي يحرص على إيلاء الاهمية التي تستحقها، من خلال لقاءاته مع مسؤولين أمريكيين وبريطانيين وفرنسيين، وصولا ايضا الى الفاتيكان.

ولهذا، فإن الملفات التي طرحها في ميونخ، لها أولوياتها بالنسبة الى الاقليم وأهله، ابتداء من التحديات الامنية والسياسية في العراق والاقليم، ثم التوترات في الشرق الأوسط، بما في ذلك حرب غزة التي يبدو أنها كانت جزءا مهما من لقاءاته مع كبار المسؤولين في العالم، لما تفرضه من تحديات على الإقليم والعراق واستقرار المنطقة الأوسع.

> أثبتت مشاركة بارزاني في مؤتمر ميونخ للأمن 2024 قدرة إقليم كوردستان على لعب دورٍ فاعلٍ في حلّ الأزمات الإقليمية والدولية. حيث نجح في إبراز وجهة نظر الإقليم حول القضايا الأمنية، وتعزيز العلاقات مع الدول المشاركة لمواجهة التحديات الأمنية.

لقاء السيد نيجيرفان بارزاني والسيد ديفد كاميرون وزير خارجية بريطانيا

لقاء السيد نيجيرفان بارزاني والسيد بوريس بيستوريوس وزير الدفاع الألماني

لقاء السيد نيجيرفان بارزاني مع مستشاري الرئيس الفرنسي للشؤون الدبلوماسية

القصة الكاملة

لماذا أثارت قرارات المحكمة الاتحادية بشأن كوردستان غضب الكورد؟..

فيلي

«قرارات المحكمة الاتحادية العليا باتت تُفسّر بأنها سياسية أكثر من كونها قانونية، وتتجاوز قراراتها على الوضع الخاص بها، وأصبحت تضيّق الخناق مرة تلو أخرى على إقليم كوردستان، «لتقويض الكيان الإداري والسياسي للإقليم».

هكذا يصف سياسيون كورد بغضب قرارات المحكمة الاتحادية العليا (أعلى سلطة قضائية في العراق)، التي اتخذتها يوم الأربعاء، 21/ 2/ 2024، بإلزام كل من محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء الاتحادي، ورئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني بتوطين رواتب الموظفين والعاملين في القطاع العام لدى المصارف الاتحادية.

كما أصدرت المحكمة الاتحادية قرارات بشأن قانون انتخابات برلمان كوردستان، وقررت أيضاً أن تَحلَّ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات الاتحادية بدلاً من الكوردستانية.

في المقابل، يرى مراقبون أن القرارات صائبة و«مطابقة» للقانون وللدستور، و«ستعطي كل ذي حق حقه»، وستنهي معاناة موظفي الإقليم بتأخر تسلم رواتبهم لفترات تمتد لأشهر.

تفاصيل القرارين

يوضح الخبير القانوني، علي التميمي، أن «المحكمة الاتحادية العليا أصدرت قرارين، الأول هو قرار 83 و موحداتها لهذه الدعوى عام 2024، المتعلق بالانتخابات في إقليم كوردستان، وما يخص النقاط المتعلقة بقانون انتخابات الإقليم رقم 1 لسنة 1992».

ويشرح التميمي لمجلة «فيلي»، هذا القرار بأن «المحكمة الاتحادية قلّصت عدد أعضاء برلمان الإقليم إلى 100 بدلاً من 111، لأن زيادة الأعضاء الـ11 والتي جاءت بالتعديل السابع للقانون، ترى المحكمة الاتحادية أنه مخالف للمادة 14 و20 و102 و39 من الدستور».

«والمحكمة في هذا القرار جعلت مفوضية الانتخابات الاتحادية هي التي تشرف على إجراء الانتخابات في الإقليم، بحكم المادة 1 من قانون مفوضية الانتخابات رقم 31 لعام 2019، لأن مفوضية انتخابات الإقليم انتهى عمرها، والبرلمان في كوردستان انتهى عمره، وتم حلّه من قبل المحكمة الاتحادية»، وفق التميمي.

ويبين، أن «القرار الخاص بالانتخابات صدر بالأكثرية، ومعروف وفق المادة 33 من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا، أن قسم من القرارات تُصدر بالأغلبية البسيطة، والقسم الآخر يُصدر بالاتفاق، وهو ما يتعلق بالبت بالقضايا التي تنشأ عند تطبيق القوانين والخلافات بين المركز والأقاليم، لهذا كان القرار بالأكثرية».

أما القرار الثاني 224 المتعلق بتوطين رواتب الموظفين والمتقاعدين والرعاية الاجتماعية في إقليم كوردستان، يوضح الخبير القانوني، أن «هذا القرار صدر بالاتفاق، أي بتصويت جميع أعضاء المحكمة الاتحادية عليه، وهذا القرار أوجب أن يكون هناك مصرف يتم وضع الأموال التي تخصص من الحكومة الاتحادية فيه».

«وألزم القرار الجهات المختصة بالموظفين والمتقاعدين بأن تتعامل مع وزارة المالية الاتحادية دون الرجوع إلى حكومة الإقليم، وتكون مسؤولة عن الجرد والأسماء التي تُقدمها والموازنات وقيمة الأموال التي تُدفع إلى إقليم كوردستان، وقُدّرت بـ775 مليار دينار»، يقول الخبير القانوني.

ويؤكد التميمي، أن «هذه القرارات باتة وملزمة وفق المادة 94 من الدستور، فهي ملزمة لإقليم كوردستان وللحكومة الاتحادية بنص الدستور، ولا يجوز التنصل منها أو الاعتراض عليها بأي شكل من الأشكال».

من جهته، يقول عضو اللجنة القانونية النيابية، النائب عارف الحمامي، لمجلة «فيلي»، إن «قرار المحكمة الاتحادية مطابق للقانون والدستور وقد صدر من مبدأ العدالة والإنصاف، إذ أن روح القوانين تتكئ على روح العدالة والإنصاف خاصة القوانين التي فيها جنبة إنسانية ووطنية».

«تحوّل الحلم إلى حقيقة»

وكان مجلس المعلمين المعترضين في السليمانية، أكد الأربعاء الماضي، أن قرار المحكمة الاتحادية العليا جاء نتيجة تضحيات المعلمين والموظفين طوال عشر سنوات، مشيراً إلى أن حلمهم تحوّل إلى حقيقة.

وقال دلشاد ميراني ممثل المعلمين

المحاضرين في بيان ورد لمجلة «فيلي»، إن «المعلمين والموظفين وعلى مدار عشرة أعوام نظموا 83 تظاهرة بمشاركة آلاف المعلمين والموظفين والمواطنين للمطالبة بأبسط الحقوق الشرعية وقد ووجهنا بتهم وضغوطات ولم تكن هنالك آذاناً صاغية لمطالبنا، لكننا لم نتراجع وبعد ذلك قمنا بالعديد من اللقاءات مع عدد كبير من المسؤولين في بغداد من أجل تشكل مجاميع ضغط باتجاه أصحاب القرار وبعدها أجبرنا إلى اللجوء للمحكمة الاتحادية لتقديم شكوى ضد حكومة الإقليم».

وأضاف أن «قرار المحكمة الاتحادية جاء بعد مخاض عسير وبعد جهد آلاف المعلمين والموظفين والمواطنين وقد تحول حلم توزيع الرواتب الى حقيقة والآن باتت بغداد ملزمة بدفع رواتب موظفي الإقليم من خلال تحويلها للمصارف الحكومية وصرف رواتب الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام الماضي».

«الرابح هو الشعب»

وفي هذا السياق، يقول مدير مركز الرفد للإعلام والدراسات الاستراتيجية، د.عباس الجبوري، إن «موظفي الإقليم عانوا كثيراً من عدم إعطائهم رواتبهم وتأخيرها لأشهر تصل أحياناً إلى 4 أشهر، ما أثّر على حياتهم اليومية ومعيشتهم، وولّد حالة تذمر، لذلك قرار توطين الرواتب صائب لأنه سيعطي كل ذي حق حقه، وسوف تستقطع هذه الرواتب من الموازنة المرسلة إلى الإقليم».

ويؤكد، لمجلة «فيلي»، أن «القرار يخدم الموظف في الإقليم، إذ سيكون حاله كحال أي موظف في بغداد عن طريق توطين الرواتب في المصارف الرسمية التي يتقاضى منها الموظفون رواتبهم، وهذه ستستقطع من الموازنة وسيكون الرابح هو الشعب الكوردي»، على حد تعبيره.

تمويل الرواتب

وكانت اللجنة المالية النيابية، أوضحت يوم السبت، تفاصيل قرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن تمويل رواتب موظفي إقليم كوردستان.

« قرارات المحكمة الاتحادية تتعارض مع روح الدستور والحقوق الدستورية والمبادئ الاتحادية ومبدأ الفصل بين السلطات، وكل ما صدر هو مخالف للبنود الدستورية » ..

وقال رئيس اللجنة المالية النيابية عطوان العطواني في تصريح سابق لمجلة «فيلي»، إن «قرار المحكمة الاتحادية العليا اشترط على وزارة المالية بالحكومة الاتحادية تمويل رواتب الموظفين في إقليم كوردستان أسوة باقرانهم من الموظفين في المحافظات العراقية كافة».

وأضاف أن «القرار واضح بأن أي جهة تعرقل تنفيذ أي فقرة من هذه الفقرات ستضع نفسها أمام المساءلة والعدالة»، مبيناً أن «الهدف من توطين الرواتب هو بناء قاعدة بيانات وتجنب التكرار الوظيفي».

كما أشار العطواني الى أن «مبلغ التخصيصات سيكون جزءاً من مخصصات الإقليم وهي 12.67٪، وما يتبقى منه هو لتمويل المشاريع ومتطلبات المؤسسات في الإقليم».

ونوّه الى أن «وزارة المالية ستقوم شهرياً بتمويل رواتب الموظفين والمتقاعدين في إقليم كوردستان حسب قرار المحكمة الاتحادية»، مضيفاً «ينبغي للمسؤولين في حكومة الإقليم التفاعل مع القرار بشكل إيجابي من أجل تمويل رواتب الموظفين بصورة طبيعية».

موقف حكومة الإقليم

في المقابل، قال رئيس وزراء إقليم كوردستان مسرور بارزاني، إن حكومته ستعبر عن موقفها إزاء قرارات المحكمة الاتحادية حال تلقيها رسمياً لتلك القرارات.

وذكر مسرور بارزاني في تصريح للصحفيين من محافظة حلبجة، أنه «في حال تلقينا قرارات المحكمة الاتحادية بشكل رسمي، فسنقوم بالتعبير عن موقفنا إزاءها»، مستدركاً القول: لكن مما لا شك فيه أن أي شيء بالضد من الحقوق الدستورية لشعب كوردستان وخلافاً لها، فسنعلن موقفنا بشكل واضح تجاهها».

وأضاف، أنه «كان يجب إجراء الانتخابات التشريعية في إقليم كوردستان بموعدها، لكن تم تأجيلها لمدة عامين لأسباب سياسية»، مؤكداً أنه «من الأفضل إجراء الانتخابات في أسرع وقت ممكن».

فيما عد الحزب الديمقراطي الكوردستاني، قرارات المحكمة الاتحادية بشأن رواتب الموظفين وقانون انتخابات كوردستان «مخالفة» للدستور الدائم للبلاد.

وعقد المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني اجتماعاً برئاسة الرئيس مسعود بارزاني، وكان من محاور الاجتماع مناقشة قرارات المحكمة الاتحادية.

وذكر الحزب في بيان ورد لمجلة «فيلي»، هذه القرارات تتعارض مع روح الدستور والحقوق الدستورية لإقليم كوردستان ومبادئ الاتحادية ومبدأ الفصل بين السلطات المنصوص عليه في الدستور العراقي.

وأكد المكتب السياسي للحزب على الدفاع عن حقوق المكونات ودعم مشاركتها في المؤسسات الدستورية.

وشدد الحزب في بيانه على دعمه لحكومة إقليم كوردستان لمواصلة مفاوضاتها مع الحكومة الاتحادية حول المستحقات المالية للإقليم في إطار الدستور.

وأضاف البيان أن القرار المتعلق بقانون الانتخابات رقم 1 لسنة 1992 وتعديل بعض أحكامه مخالف للدستور وطبيعة الفصل بين السلطات.

«مخالفة دستورية»

وفي هذا الجانب، يؤكد النائب عن الحزب الديمقراطي الكوردستاني، نهرو محمود قادر، إن «قرارات المحكمة الاتحادية تتعارض مع روح الدستور والحقوق الدستورية والمبادئ الاتحادية ومبدأ الفصل بين السلطات، وكل ما صدر هو مخالف للبنود الدستورية».

وعن إلغاء مقاعد الكوتا، يشير قادر خلال حديثه لمجلة «فيلي»، إلى أن «القرار لم يعطِ حقوقاً للمكونات الموجودة داخل الإقليم، في وقت أن البرلمان العراقي فيه كوتا لمناطق الإقليم، فكيف يتم منع تمثيل الموجودين داخل الإقليم في برلمان الإقليم، فهذا تعارض»؟

وكانت أحزاب المكون الكلداني السرياني الاشوري في إقليم كوردستان، عدّت يوم الجمعة، قرار المحكمة الاتحادية بإلغاء مقاعد الكوتا وتمثيل الأقليات ببرلمان الإقليم مخالفة دستورية وذا صبغة سياسية، وفيما بينت أن القرار محبط لأبناء المكون، أكدت أن القرار ليس من اختصاص المحكمة التي «عالجت الخطأ بالخطأ».

فيما قال وزير الإقليم لشؤون المكونات،

آيدن معروف، الخميس الماضي، إن قرار المحكمة الاتحادية العليا القاضي بحل مقاعد «الكوتا» في برلمان كوردستان، «سياسي وغير قانوني».

«الرواتب لن تصرف مباشرة»

بدوره، يوضح العضو السابق في برلمان كوردستان، عبدالسلام البرواري، أنه «من المنطقي والمتوقع لأي محكمة دستورية ترى في مثل هذه الدعوى أن تؤكد على المادة 120 ثالثاً التي تنص بضرورة تخصيص نسبة عادلة من الواردات المستحصلة اتحادياً للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة بإقليم حسب النسبة السكانية أو حاجتها، فهذا كان الشيء الوحيد الذي يدخل في اختصاصاتها».

ويضيف البرواري لمجلة «فيلي»، «لكن المحكمة الاتحادية وكعادتها في كل مرة، أعطت الحق لنفسها بأن تحل محل السلطة التشريعية والتنفيذية وهذا مخالف لمبدأ الفصل بين السلطات، كما نراها تدخل في تفاصيل وتكرر بعض الأمور المتفق عليها والواردة في قانون الموازنة مثل تسليم الواردات وتدقيق البيانات وغيرها».

ويبيّن، أن «المحكمة الاتحادية استعملت تعبير توطين الرواتب الذي يفتح المجال أمام الكثير من التكهنات، إذ أن توطين مبلغ في مصرف، أي وضعه في مصرف، وهذا لن يغير شيء، والبعض يروج إلى أن الحكومة الاتحادية ستقوم بصرف الرواتب مباشرة دون الإقليم، لكن نص القرار لا يوحي إلى ذلك».

ويُكمل، «كما أن المتحدث باسم وزارة المالية الاتحادية، أعلن أنه سيتم إرسال مبلغ 618 مليار دينار خلال الأسبوع المقبل، وأن هذا المبلغ سيودع في مصارف تابعة للبنك المركزي (الرافدين والرشيد) ومنها تضعها على حساب الإقليم في البنك المركزي، فهذا هو التوطين وليس أكثر من ذلك».

ويرى، أن «دخول الحكومة الاتحادية في صرف الرواتب مباشرة، عملية تحتاج إلى كادر إداري بالمئات، واستعدادات تستغرق أشهراً، لذلك المحكمة الاتحادية تجاوزت صلاحياتها، والقرار في الأساس يعود إلى النية، فإذا كانت النية الاستمرار بفرض هذه العقوبات على الإقليم والتقليل من صلاحياته، فيمكن استغلال هذا النص لعدم إرسال المستحقات، وإلا ما قامت به المحكمة هو تأكيد على المادة الدستورية 121 ثالثاً التي تلزم الحكومة الاتحادية بصرف حصة الإقليم وليس الرواتب فقط».

«مسمار في نعش كيان كوردستان»

وكان رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكوردستاني محمد الحاج محمود، اعتبر الخميس الماضي، أن قرار المحكمة الاتحادية القاضي بتسليم إيرادات إقليم كوردستان النفطية وغير النفطية إلى بغداد يهدف إلى تجفيف مصادر الدخل للإقليم، ولذلك فإن القبول بهذا القرار «الجائر هو بمثابة دق مسمار في نعش كيان كوردستان».

حديث الحاج محمود، المعروف لدى الأوساط الكوردية بـ«كاكه حمه»، جاء تعليقاً على قرارات المحكمة الاتحادية بشأن قانون الانتخابات، ورواتب الموظفين في إقليم كوردستان، حيث قال، «قرار المحكمة الاتحادية بتاريخ 21 شباط 2024 بشأن الرواتب والموازنة والانتخابات البرلمانية وهوامشها قرار سياسي مليء بالحقد والكراهية ضد إقليم كوردستان، والكيان السياسي للإقليم، وشعب كوردستان، وضد الديمقراطية وحقوق الأقليات والتدخل بشؤون مؤسسات الإقليم».

ووصف قرار حل المفوضية العليا للانتخابات والاستفتاء في الإقليم بأنه «خنجر مسموم في ظهر الكورد والكيان السياسي لكوردستان».

وتابع الحاج محمود بالقول، إن «تسليم الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى الحكومة الاتحادية يهدف الى تجفيف منابع الدخل للإقليم، ومد يد الاستعطاء وبذُلٍّ لبغداد، لذلك فإن القبول بهذا القرار الجائر هو بمثابة دق مسمار في نعش الكيان السياسي لكوردستان».

من جهته، يشير السياسي الكوردي، ياسين عزيز، إلى أن «قرارات المحكمة الاتحادية ليست هذه الفترة فقط لكن منذ وقت طويل باتت تُفسر بأنها سياسية أكثر من كونها قانونية، وتتجاوز قرارتها على الوضع الخاص بها، وباتت تضيّق الخناق مرة تلو أخرى على إقليم كوردستان حتى بات المراقب للوضع يشعر بأن الهدف من تلك القرارات تقويض الكيان الإداري والسياسي للإقليم، وهو إقليم دستوري وقانوني».

ويضيف عزيز لمجلة «فيلي»، «لذا على القيادة الكوردية العمل بجد من أجل التعامل مع تطوير نوعية القرارات التي تصدر باسم القضاء الذي نتمنى أن يكون بعيداً عن المناكفات السياسية حتى لا نجد انفسنا يوماً ونحن نسمع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية تتم عبر غير مؤسساتها الدستورية، فالكورد صوتوا للدستور عام 2005 حتى يتم صيانة حقوقهم من خلاله لا أن يتم القضاء على الإقليم باستخدام الدستور بطريقة غير صحيحة».

«المحكمة الاتحادية استعملت تعبير توطين الرواتب الذي يفتح المجال أمام الكثير من التكهنات، إذ أن توطين مبلغ في مصرف، أي وضعه في مصرف، وهذا لن يغير شيء، والبعض يروج إلى أن الحكومة الاتحادية ستقوم بصرف الرواتب مباشرة دون الإقليم، لكن نص القرار لا يوحي إلى ذلك»

بما فيها اللغة الكوردية..

تعاون أوروبي مشترك لتعزيز التعليم في كوردستان

كشفت منظمة أوروبية غير حكومية، عن تفاصيل تنفيذ برنامج ترعاه الحكومة التشيكية وإحدى المنظمات لتعزيز التعليم في إقليم كوردستان يشمل النازحين أيضاً ويعزز التعامل باللغة الكوردية، فيما بينت ان المشروع يتضمن اعادة وصيانة المدارس والدعم النفسي والاجتماعي للطلبة والمدرسين.

فيلي

وعرضت منظمة «بيبول إن نيد» الانسانية غير الحكومية التي تتخذ من براغ مقراً لها في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»، «تفاصيل برنامج هدفه تفعيل النشاط التعليمي في اقليم كوردستان، من خلال دعم المدارس والمعلمين والطلاب، بما في ذلك النازحين».

وقالت المنظمة في تقريرها المنشور على موقعها الإلكتروني إن «دعم نظام التعليم في العراق يتطلب بذل كل الجهود الممكنة، وأنه برغم التحديات الحالية، فان النهج التعاوني والحازم بامكانه ان يمهد الطريق أمام استعادة وتنشيط نظام التعليم، وأداء دور مهم في دعم التعافي في البلد».

واشار التقرير الى ان «المنظمة أطلقت مشروعاً يهدف الى مساعدة الطلاب والمعلمين والمدارس في الاقليم، امتد منذ يناير/كانون الثاني الى ديسمبر/كانون الاول من العام 2023، وذلك بتمويل مشترك من جمهورية التشيك ومؤسسة (التعليم لا ينتظر (ECW)».

وأوضح التقرير أن «المشروع قدم مجموعة شاملة من الانشطة بما في ذلك الفصول العلاجية، وتشجير المدارس، والتوعية حول التغيير المناخي، وانشطة نادي الطلاب، ودورات اللغة الكوردية، والثقافة النفسية الاجتماعية، بالاضافة الى التدريب المقدم للمعلمين ووزارة التربية والتعليم من أجل مساعدة الطلاب المهمشين وقطاع التعليم في الإقليم».

وبحسب التقرير، فإن «من بين ما اشتمل عليه مشروع التطوير ايضا اعادة وصيانة المدارس، كتلك التي تمت في مخيم باسرمه، في مدرسة روج افا الاساسية للاجئين، والمدرسة الثانوية الاساسية للاجئين، بالإضافة الى مدرسة انسام الاساسية للنازحين في قضاء شقلاوة حيث جرت عمليات زرع أشجار وبستنة وبناء مظلات».

كما اشتمل البرنامج على «مهمات مثل الدعم النفسي والاجتماعي، ودروس اللغة الكوردية، والتبرع بالكتب المدرسية، وحملة التوعية بتغير المناخ، والتدريب على تطوير القدرات لموظفي وزارة التربية والتعليم حول أساليب التدريس التي تراعي الفوارق بين الجنسين وحالات الإعاقة».

ولفت التقرير الى أن «المستفيدين من البرنامج هم 1,921 فردا (905 ذكور و1016 اناث)، و1844 طالبا (860 ولدا و 984 بنتا)، بالاضافة الى دعم 45 معلما (27 ذكرا و18 انثى) و32 مساعدا أولياً (18 ذكرا و14 انثى)».

واعتبر التقرير ان «المشروع ساهم في تسهيل الانشطة وانجاز تقدم كبير في الصحة التعليمية والعقلية للطالب، مما ادى الى تحسين الأداء في الامتحانات، وخاصة في امتحانات اللغة الكوردية».

وختم التقرير بالقول أن «المنظمة عملت على دعم اللاجئين والنازحين داخليا وطلاب المجتمع المضيف لهم».

الحملة الاولى..

لتهجير الكورد الفيليين في النظام الملكي

مؤيد عبد الستار

ليس غريبا أن يجري ابعاد دخلاء على بلد ما ، ولكن الغريب أن تقوم السلطات الحاكمة باقتلاع مواطنين اصلاء من وطنهم وتهجيرهم الى بلد آخر بحجة أن اجدادهم جاءوا من هناك، فتلك لعمري جريمة لا تغتفر، علما ان تخطيط الحدود بين العراق وجيرانه خضع لتعديلات عديدة والكثير من القرى والبلدات تغير وضعها حسب القرارات المختلفة التي اتخذت بموجب المعاهدات الدولية التي عقدت بعد حروب أعطت الحق للمنتصر برسم الحدود وأشهرها معاهدة سايكس بيكو التي قسمت الشرق الاوسط بين بريطانيا وفرنسا .

مارست السلطات الحاكمة في العراق سياسة تهجير الكورد الفيليين منذ الخمسينات أبان الحكم الملكي ، وحدث ذلك بعد انتفاضة مدينة الحي ، المدينة الصغيرة التي تبعد نحو 45 كيلومترا عن مدينة الكوت ، وهي قضاء تابع للواء الكوت انذاك (حاليا محافظة واسط) . ترسخ النشاط الثوري في مدينة الحي منذ أربعينات القرن الماضي وأصبحت بؤرة لنشاط الحزب الشيوعي ، وامتد تأثيرها الى القرى المحيطة بمدينة الحي. وقد صور الكاتب شمران الياسري النشاط السياسي الثوري في ريف واسط تصويرا شيقا في رباعيته (بلابوش دنيا).

شهدت مدينة الحي عدة تظاهرات واشتباكات مع الشرطة في الخمسينات من القرن الماضي . وحين حدث العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 حدثت اضطرابات في مدينة الحي واشتبكت الشرطة مع المواطنين فقتلت البعض واعتقلت آخرين فاضربت المدينة . شارك في حصارها نحو 1500 شرطي وضابط . ثم هاجموها بسيل من النيران . فاستبسلت الجماهير في الدفاع عن المدينة ومواجهة الشرطة التي استباحت المدينة واعتقلت وعذبت حتى النساء والاطفال ، وشوهد البوليس وهو يجهز على الجرحى احيانا (وأنذرت الحكومة 250 عائلة كردية فيلية بوجوب مغادرة المدينة . وسفرت 11 عائلة منها الى ايران . وهرع المجلس العرفي العسكري الى الكوت ليصدر احكامه بالجملة على المواطنين من أهل المدينة وحكم على قائدي الدفاع عنها الشيوعيين علي الشيخ حمود وعطا مهدي الدباس بالاعدام ونفذ الحكم في الحال)*

.....

* ينظر كتاب عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي ص 206-209 .

و رواية شمران الياسري الرباعية بلابوش دنيا .

ا.د. قاسم المندلاوي

نجوم موسيقى وغناء الكورد الفيليين في ذاكرة التاريخ ـ بغداد(1)

عندما نتحدث عن بغداد علينا ان لا ننسى مطربين الكورد الفيليين الذين أبدعوا في الموسيقى وأغاني شعبية وبالمقامات وبرز منهم عدد من العمالقة والكبار نالوا شهرة واسعة داخل العراق وخارجها وامتازت اغانيهم وموسيقاهم بالتنوع في الحان وبأصوات جميلة ومؤثرة، وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي حلت بالكورد الفيليين في العراق، من حملات التهجير واعتقالات وتعذيب في السجون وقتل الابرياء بلا ذنب و»الابادة الجماعية».. الخ.

الموسيقار الراحل سلمان شكر

من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة وخاصة خلال حكم الطاغية (صدام حسين) الذي انزل جام غضبه العنصري والشوفيني على هذا المكون الاصيل والمخلص من الشعب العراقي، ومنع مطربيهم من الغناء بلغتهم الكوردية، وبسبب الملاحقات المستمرة لهم ولعوائلهم اضطر قسم منهم بالفرار إلى خارج البلاد السويد وألمانيا وهولندا، وقسم آخر تم اعتقالهم وتهجيرهم الى ايران علما كانوا يغنون باللغة العربية وباللهجة البغدادية، وكانوا ايضا يتنافسون مع مطربين وموسيقين كبار امثال «جميل سليم و عباس جميل واحمد خليل ويحيى حمدي وسالم حسين وغيرهم من عمالقة الفن»..، ومن أشهر نجوم الكورد الفيليين.

الفنان المرحوم «سلمان شكر الفيلي» اسمه الكامل «سلمان شكر داود حيدر محمد علي» عازف وباحث ومؤلف واستاذ الة العود والموسيقى الشرقية ونظرا لابداعاته الموسيقية أطلق عليه فيلسوف العود ودرويشه، وهو من عشيرة الملكشاهي الفيلي وابن عم السياسي العراقي المعروف عزيز الحاج، ولد في بغداد عام 1920 ونشأ بين عائلة متواضعة غير مشجعة لتعليم الموسيقى، وقبل دخوله معهد الموسيقى «معهد الفنون الجميلة» كان عازفا على الة الكلارنيت، وفي عشرينيات القرن الماضي تعلم العزف على آلة العود .. دخل معهد الموسيقى في بغداد عام 1936 إلا انه ترك الدراسة لمدة ثلاثة اعوام بسبب ظروفه العائلية « تخرج من المعهد عام 1944 وفي عام 1947 عين في نفس المعهد (مدرس الة العود) .. عام 1954 حصل على دراسة بجامعة اسطنبول.

كان الفنان سلمان شكر مبدعا وماهرا وعالما واحد مشاهير الموسيقى العراقية و العربية و العالمية، وتخرج على يديه الفنان الكبير نصير شمة الفيلي الذي سيأتي الحديث عنه في الحلقات القادمة.

يقول عزيز الحاج «...لا اكتب عن سلمان لكونه ابن عمي، او لكونه كردي فيلي، بل لكونه مفخرة كبرى في عالم الموسيقى ، رفع اسم العراق عاليا في المحافل الدولية ، وتخرج على يديه العشرات من العازفين حيث كان استاذ العود في معهد الفنون الجميلة « التي لم يبق لها اليوم ذكر « ومن ثم رئيسا لقسم الموسيقى الشرقية ، امينا لاستاذه الشريف محي الدين، اول عميد للمعهد.

ويضيف وفي اخريات ايامه كان حالته الصحية مقلقة لا تبشر بالخير بسبب المتاعب و الهموم حيث اصبح عاجزا عن الحركة وكان بحاجة ماسة للعلاج الطبي ومع الاسف لم يقدم لهذه الشخصية الفنية الكوردية العراقية والعالمية اية مساعدة ضرورية لا من قبل رئيس الجمهورية ولا من قبل رئيس اقليم كوردستان انتهى الاقتباس « 1 »

توفي الفنان سلمان شكر في بغداد 26 / 9 / 2007 .. وكتب عنه الراحل عزيز الحاج بعد وفاته « .. ان خير تكريم للراحل هو ان تجمع مؤلفاته الموسيقية وان يجري التعريف بها لمن لا يعرفه ، وان تدون سيرته الذاتية كموسيقار موهوب وكانسان رمث وفي اعلى درجات الخلق الرفيع انتهى الاقتباس (2) .

المصادر: 1 - عزيز الحاج « المحور حقوق الانسان - الحوار المتمدن 22 / 9 / 2007 ، 2 - « سلمان شكر احلام

المطرب الراحل رضا علي

الوتر الطروب و كوابيس مجتمعه « 30 /11/ 2016 يوتيوب 3 - احمد الحمد المندلاوي « الفيليون في العراق « الحوار المتمدن على يوتيوب 30 / 9 / 2021 4 - عاصم الجلبي « سلمان شكر فيلسوف العود ودرويشه « مركز الوتر السابع للفنون و التنمية المستدامة 14 / 6 / 2014 يو تيوب 5 - - الفيسبوك 26 / 9 / 2016 6 - عزيز الحاج شكر في ذمة الخلود 27 / 9 / 2007 يوتيوب. الفنان المرحوم « رضا علي فيلي « رائد فن التلحين الاول في العراق ولد 10 / 4 / 1929 في منطقة الشواكة ببغداد .. وهو من اصول كوردية فيلية وعائلة دينية .. تعلم قراءة القرآن الكريم عند الملالي ثم درس في مدرسة الاميريه الابتدائية في الكاظمية واكمل المتوسطة و الثانوية في مدرسة الجعفرية بعدها دخل معهد الفنون الجميلة قسم « التمثيل و الاخراج المسرحي « ولكنه تخصص في الموسيقى و الالحان ، وبعد تخرجه عام 1948عين معلم نشيد في المدرسة الجعفرية ، وجدير بالاشارة : في الخمسينات من القرن الماضي - ايام الحكم الملكي - كان اهتمام كبير للمواهب الفنية و الرياضية في المدارس وكان هناك معلمين لدرس الفن « الرسم والموسيقى و النشيد « و معلمين لدرس الرياضة « و الى جانب عمله كمعام التربية الفنية قام بتلحين الاغاني الشعبية و الموشحات الدينية و الوطنية وكان في طليعة الفنانين في مرحلة الاربعينيات و الخمسينيات.

يقول المرحوم « كنت امارس الاعمال الفنية عن طريق المدرسة ثم تعلمت الموسيقى وبعض الايقاعات و الموازين على يد المرحوم (شيخ علي الدرويش) ثم بدآت بنفسي الحن واعزف على العود و اغني .. انتهى الاقتباس « ، غنى المرحوم جميع الوان الاغنية العراقية و شارك في كثير من المهرجانات و الحفلات الموسيقية العربية والدولية وفي عام 1954 قدم كاول عراقي اغنية في اذاعة شرق الاوسط من لندن .. واطلق على المرحوم اسم « سفير الغناء العراقي « عام 1949 دخل الى الاذاعة الكوردية ببغداد وبدا مشواره الفني المتميز باول اغنية « حبك حيرني « ثم اغنية « مالي عتب وياك « واغنية « تدري اشكد احبك « واغنية « شدعي لك يلي حركت كلبي « ومن اشهر اغانيه في فترة الخمسينات اغنية « تفرحون افرحلكم « واغنية « سمر سمر « حيث انتشرت هذه الاغنية في عموم العراق انذاك ، قدم مئات اروع الحانه لعديد من المطربات « العراقيات و السوريات و اللبنانيات و المصريات امثال عفيفة اسكندر ومائدة نزهت و زهورحسين ونرجس شوقي وفائزة احمد وسميرة توفيق و نهاوند و زينه التونسيه وغيرهم « و للمطربين امثال « فهد بلال و فؤاد حجازي و غيرهم « .. وغنى لثورة تموز 1958 وفي بداية الستينات و تحديدا عام 1961 سافر الى سوريا وقدم اغاني في اذاعة دمشق ثم الى الاردن وقدم اغاني جميلة في اذاعة عمان ثم سافر الى لبنان و قدم اروع اغانيه في اذاعة لبنان من بيروت وشارك في فلم العراقي « ارحموني « وغنى فيه اوبريت بغداد « محلى وادينا وجماله « كما شارك في لبنان في فلم « لبنان في الليل « بالاشتراك مع

رشدي اباظه و سمير توفيق وصباح كما شارك في فلم اخر « يا ليل يا عين « وسافر الى مصر وقدم من اذاعة القاهرة اغانيه .. وفي زمن الطاغية صدام تعرض الفنان العملاق لظلم كبير « كونه من الكورد الفيليين « ، وكاد يطرد من العراق لولا الواسطات من اجل بقائه ، ولكن استمر ازلام الطاغية صدام مضايقته بشدة و تعطيم مقصود ضده ، فاضطر الى ترك البلاد عام 2001 متوجها الى اوربا وتحديدا السويد وبقي هناك يعمل في معمل للصناعات الجلدية الى سقوط النظام حيث عاد الى البلاد ثانية عام 2005 وقدم بعض الاغاني الدينية الا انه وجد صعوبة كبيرة للاستمرار في عمله تحت سيطرة الاحزاب و المليشيات البعيدة عن احترام القيم الفنية و الانسانية ، ولم يعامل هذا الفنان الكبير حتى بعد زوال نظام البعث الدموي بالشكل اللائق وبما كان يستحقه من تقدير و دعم ، وسبل الراحة والعيش الكريم ، ولم ينصب له تذكار او تسمية شارع باسمه في بغداد « .. توفي في 9 / 4 / 2005 بعد ان ترك ارثا كبيرا من الموسيقى و الاغاني والالحان العراقية الاصيلة و الرائعة . المصادر : 1 - عن كلكامش 14 /12/ 2011 2 - رضا علي - لقاء مع يحيى ادريس - الجزء الاول - برنامج على ضفاف التراث - دريد عبد الوهاب « قناة 1 « 3 - ويكبيديا - الموسوعة الحرة « 4 - حوار مع رضا علي و عباس جميل - نوال محسن ، علي صالح للارشيف - 2022 يوتيوب . يتبع

ومن اشهر اغانيه في فترة الخمسينات اغنية ـ تفرحون افرحلكم ـ واغنية ـ سمر سمر ـ حيث انتشرت هذه الاغنية في عموم العراق انذاك وقدم اروع الحانه لعديد من المطربات العراقيات و السوريات و اللبنانيات و المصريات امثال عفيفة اسكندر ومائدة نزهت و زهورحسين ونرجس شوقي وفائزة احمد وسميرة توفيق و نهاوند و زينه التونسيه وغيرهم « و للمطربين امثال « فهد بلال و فؤاد حجازي و غيرهم « .. وغنى لثورة تموز 1958 وفي بداية الستينات و تحديدا عام 1961 سافر الى سوريا وقدم اغاني في اذاعة دمشق ثم الى الاردن وقدم اغاني جميلة في اذاعة عمان ثم سافر الى لبنان و قدم اروع اغانيه في اذاعة لبنان من بيروت وشارك في فلم العراقي « ارحموني « وغنى فيه اوبريت بغداد « محلى وادينا وجماله « كما شارك في لبنان في فلم « لبنان في الليل « بالاشتراك مع رشدي اباظه و سمير توفيق وصباح

الحلف المقدس الكوردي الأول ١٧٥٠ ـ ١٧٥١

بلاشك أن الزند هم كورد من شرق كوردستان، كانوا يسكنون في أمارة لرستان الفيلية، قبل نفيهم لأقليم خراسان من قبل نادر شاه الافشار بحجة التصدي للتركمان والازبك، بعد اغتيال نادر شاه الافشار من قبل حاشيته من الافشار والقاجار. وكذلك البختياريين وهم كورد، أبعدهم نادر شاه الافشار الى كشمير، افغانستان، خراسان وطهران.

فؤاد روند

بعد مقتل نادر شاه أصبحت الزعامة الافشارية من نصيب ابن اخيه عادل شاه الافشار، وفي جو من الارهاب والفوضى رجعت قبيلة الزند المرابطة في خراسان بزعامة كريم توژمال الذي عرف بكريم خان الزند وكيل الرعايا. أما القوات البختيارية كانت تساند عادل شاه الافشار أبن أخ نادر شاه الافشار، وسيطر على الخزائن الملكية في العاصمة كلات النادرية، حيث قتل أكثر من 20 من أولاد نادر شاه الذكور. لم تطل فترة حكم عادل شاه وقع في أسر اخيه ابراهيم خان الافشار وقلع عينيه، في 1748 عين شاهرخ ابن نادر شاه على العرش. وهو مراهق وهو سبط شاه طهماسب الثاني الصفوي، لم تدم مدة حكمه، قلعت عيناه من قبل قواده وخلع من السلطنة. ورجع احمد شاه الدوراني الافغاني ليضعه على العرش ويحكم البلاد بدلا منه. رجعت قبيلة الزند من منفاها في خراسان بقيادة كريم توژمال الزند الى موطنها في ملاير، التي كانت قسما من أمارة لرستان الفيلية، لعب توژمال دورا محوريا هاما. كان قائدا براجماتيكيا. يتحارب ويتصالح. لا يعرف معنى خسارة معركة بل كان يفكر بربح الحرب. لم يكن القدر سندا له، بل بقوته اصبح

في سنوات 1765 ـ 1779 الشاه الفعلي لايران ولكن تلقب بوكيل الرعايا.
أرادت الاقدار بأن تجمع بين ثلاثة من أكبر قادة الكورد في اصفهان العاصمة، وهم علي مردان خان البختياري من فرع چهار لنگ، ابوالفتح خان البختياري من فرع هفت لنگ وهو من احفاد الامير جهانگير خان مؤسس الامارة البختيارية وكريم خان زند.
بعد مناوشات واصطدام مسلح قرروا بأن يتحالفوا ويقسمون باليمين من أجل حفظ الاتحاد المقدس فيما بينهم، وهو أول تحالف ثلاثي مقدس في التاريخ الحديث الكوردي. يرجع تاريخه الى سنة 1750. وفي اواسط القرن التاسع عشر عقد تحالف ثلاثي آخر بين أمراء البوتان، الحكاري والبادينان من أجل استقلال كوردستان من الامبراطورية العثمانية.
نصب ابو الفتح خان واليا من قبل شاهرخ شاه الافشاري على مدينة اصفهان، كان من نسل امراء البختياريين ومن ناحية الام كان سبط العائلة الصفوية. أما على مردان خان البختياري لم يكن نبيلا بل كان أحد قواد نادر شاه الأشداء، كان مغرورا بقوته و قواته. الحلقة الضعيفة كانوا يتصورون بانه كريم خان الزند. كان يتزعم الزند وحلفائه. عام 1750 في المرحلة الاولى تحالف علي مردان خان البختياري مع كريم خان الزند ضد ابو الفتح البختياري والي اصفهان. بعد معارك طاحنة تصالح. اتفق العمالقة الثلاثة ومن أجل الاستحواذ على السلطة. ولأجل استعطاف الاكثرية الشيعية من الشعب واحقاق الشرعية، لم يأخذ بأحد من أبناء العائلة الصفوية كملوك لايران، بل اتخذ من أحد أبناء بنات

الشاه سلطان حسين الصفوي ملكا.
من ثم تربع العرش الصفوي ابو تراب ابن ميرزا مرتضى صدر الصدور بأسم الشاه الاسماعيل الثالث: كان شابا في عمر 17 عاما وهو اساسا سبط السلطان حسين الصفوي كشاه لايران بدون أن يكون له أي سلطة فعلية في الحكم.
ووزعت السلطات في الدولة فيما بينهم. أن يكون علي مردان خان نائبا للشاه (وكيل الدولة)، وأبو الفتح البختياري واليا على اصفهان العاصمة ويكون كريم خان الزند قائدا عاما للجيش وأميرا على أمارة لورستان. اقسم الثلاثة بأغلظ القسم بأن يكون اوفياء للحلف المقدس.
لم يدم هذا الحلف المقدس طويلا، في عام 1751 اغتيل ابوالفتح البختياري على يد علي مردان خان البختياري. انسحب كريم خان الزند من الحلف المقدس. تحركت القوات الزندية وحلفائها نحو مدينة اصفهان العاصمة، شاء القدر بأن يكون علي مردان خان في مقاطعة شيراز وبعد عدة معارك في عام 1751 وبعد خسائر كثيرة وأنسحاب اسماعيل خان الفيلي أمير لورستان الفيلية وسليم خان قورقلو الافشار من قواته، ضعف شوكته، وقتل علي مردان خان على يد الزند الموالين للبختياريين وقدم راسه كهدية لكريم خان الزند. تحطمت الآمال للحلف المقدس الكوردي الاول، وكان غطرسة علي مردان خان هي أساس الانهيار.
ولكن كريم خان زند شق طريقه بقوته دون اتخاذ شركاء له. بعد سنين قليلة وبعد معارك، خسرها وانتصر فيها. حارب اكثر الإمارات الكوردية ومنها الاردلان، البابان، الدنبلي، البلباس، الفيلي والمكري، الى أن وصل في سنة 1753

لأجل استعطاف الاكثرية الشيعية من الشعب واحقاق الشرعية، لم يأخذ بأحد من أبناء العائلة الصفوية كملوك لايران، بل اتخذ من أحد أبناء بنات الشاه سلطان حسين الصفوي ملكا.

الى سدة الحكم و أسس السلسلة الزندية، اتخذ من مدينة شيراز عاصمة لهذه السلسلة الكوردية. لكن بعد مماته اتخذ اقاربه عدم اطاعة من يخلف كريم خان زند. تصارع، تقاتل وانكسرت شوكتهم. ذهبت السلطة من بين ايديهم الى أحد فروع القزلباش أي القاجار. خسر الكورد كل شيء، ولم تبق أي أمارة. نفى أكثرهم بأرجاء ايران. لم يبقَ في شيراز إلا القليل من الكورد، صوب اقصى ايران.

فيـلي

ما مستقبل العلاقات العراقية الأمريكية

بعد الانسحاب في ظل «مؤشرات خطيرة» مقلقة؟

يؤكد مراقبون أن أفضل شريك استراتيجي للعراق هو الولايات المتحدة، لذلك من المصلحة الوطنية توثيق العلاقة مع أمريكا، لكن بشرط تحديدها لا أن تبقى مشوشة وغير واضحة ما تؤدي إلى اختلاف السلوكيات عن التصريحات.

وتشهد العلاقة العراقية الأمريكية - في الوقت الراهن - حالة هدوء مع تراجع التعرضات التي كانت تحصل على القواعد والمعسكرات التي تتواجد فيها القوات الأمريكية من قبل فصائل المقاومة، في وقت يدور الحديث حالياً حول إنهاء مهمة التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي، بحسب الرسالة التي ذكر رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني - في مؤتمره الصحفي الأخير - أنه استلمها من الإدارة الأمريكية.

ودفعت عشرات الهجمات والعديد من الردود الأمريكية عليها، بما في ذلك مقتل قيادي كبير في حركة النجباء في بغداد يوم الخامس من يناير/ كانون الثاني، السوداني إلى إعلان أن التحالف أصبح عاملاً لعدم الاستقرار في المنطقة، معلناً بدء محادثات لإنهاء وجوده في العراق.

فيما خلصت الإذاعة الوطنية الأمريكية «ان بي آر» إلى أن اغتيال القيادي في كتائب حزب الله العراقي أبو باقر الساعدي في 7 شباط/ فبراير الجاري، له تداعيات أوسع على مستقبل الوجود العسكري الأمريكي، وسط تكهنات بأن التحالف الدولي سيتم حله خلال عام، وأن الأمريكيين سيحتفظون بوجود عسكري رمزي في حجمه داخل العراق.

انسحاب خلال سنة

وكانت الحكومة العراقية أعلنت مراراً وصراحة، عدم حاجتها لوجود قوات أجنبية على الأراضي العراقية وهذا يتحقق من خلال الاتفاقية الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة، وفق عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، النائب علي نعمة البنداوي، ويضيف، «لذلك ذهبت الحكومات المتعاقبة بعد هذا الاتفاق إلى حاجتهم لقوات تدريبية خلال الفترة الماضية التي كانت تشهد تهديدات أمنية وإرهابية».

ويتابع البنداوي لمجلة «فيلي»، «لكن بفضل جهود كل القوات العراقية بما فيها الحشد الشعبي والبيشمركة والداخلية والدفاع وجهاز مكافحة الإرهاب، تم تحرير كامل الأراضي العراقية من داعش، لذلك ذهبت الحكومة إلى إيجاد طريقة أخرى لتقليل حجم الوجود الأجنبي في العراق».

ويوضح، أن «الحكومة جادة بإنهاء الملف، وشكلت لجنة فنية أمنية عالية المستوى لغرض دراسة انسحاب ما تبقى من القوات الأجنبية من الأراضي العراقية، على أن تبقى العلاقة دبلوماسية واقتصادية، كما اجتمعت لجنة الأمن والدفاع مع القائد العام للقوات المسلحة وكذلك مع القوى السياسية لمناقشة هذا الملف».

بدوره، يدعم مجلس النواب - بحسب البنداوي - توجهات الحكومة في هذا الملف، وأعلن البرلمان في أكثر من مناسبة ضرورة انهاء مهمة التحالف الدولي في العراق، وأن تكون العلاقة متعددة في الجوانب الاقتصادية والسياسية وغيرها.

وعن المخاوف بشأن تكرار الاستهدافات

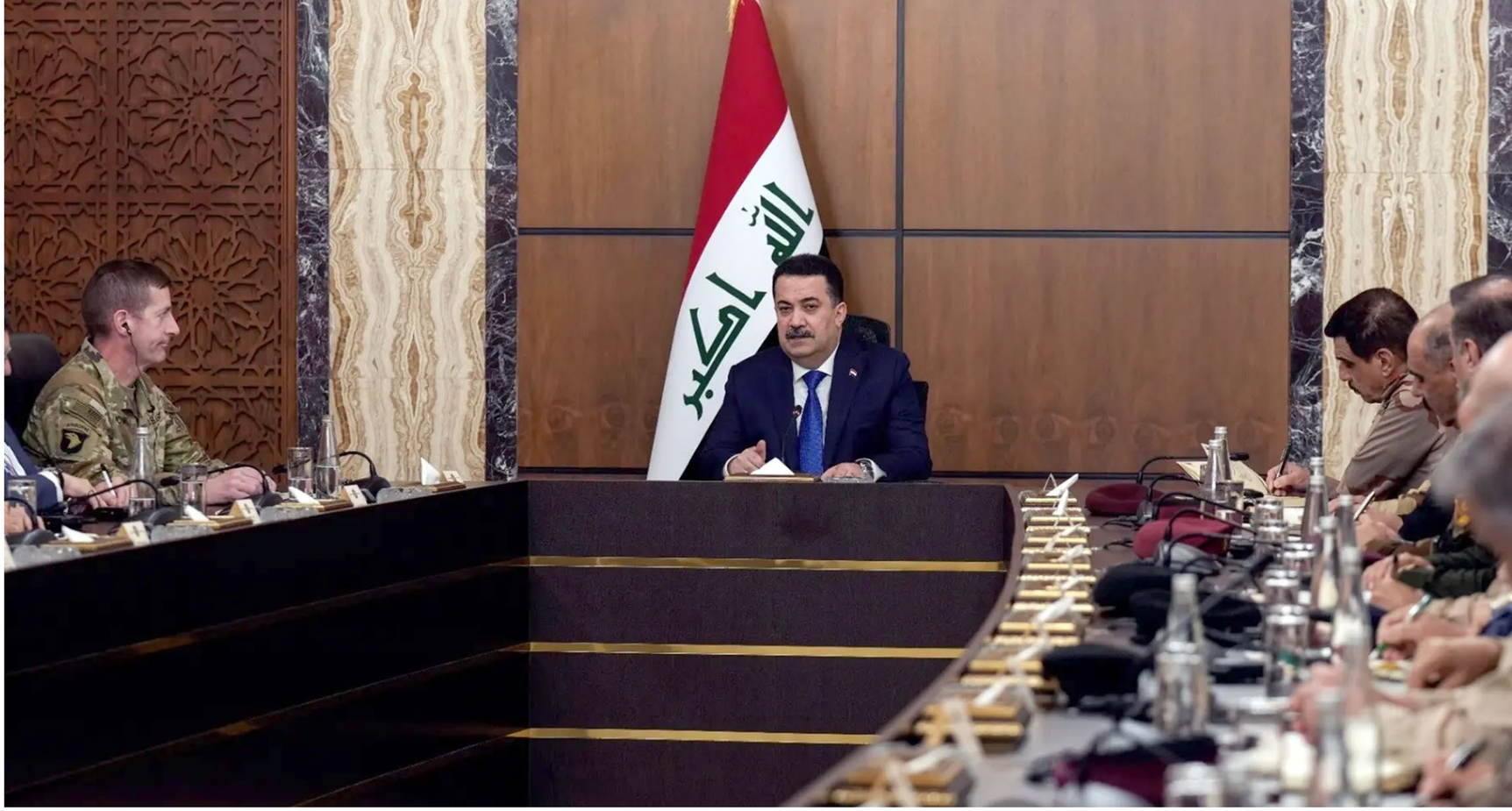

المتبادلة لحين الانسحاب، يبيّن، أن «القوى السياسية والفصائل المسلحة أغلبها مشترك في الحكومة، وأعلنت عدد من الفصائل إيقاف هجماتها واعطاء الحكومة فرصة للتفاوض لإنهاء وجود التحالف، والأخير سيكون أكثر انضباطاً لحين انسحابه المتوقع خلال سنة وفق معايير في مقدمتها تحسن الوضع الأمني في العراق».

مستقبل العلاقة

من جهته، ينوّه الباحث في الشأن الاستراتيجي والعسكري، اللواء الركن المتقاعد الدكتور عماد علو، إلى وجود فرق بين القوات الأمريكية وبين إنهاء مهمة التحالف الدولي الذي يشمل أكثر من 60 دولة، الذي جاء بطلب من الحكومة العراقية وتفويض من الأمم المتحدة.

ويوضح علو لمجلة «فيلي»، «أما بالنسبة لجدولة إنهاء مهمة التحالف، فهذه معنية بها اللجان التي انبثقت عن المحادثات الثنائية التي تجري بين العراق والوفد الأميركي العسكري الفني، وهذه اللجان لم تصل - لحد الآن - إلى نتيجة واضحة ولم يُعلن عن نتائجها، إذ لا تزال المحادثات مستمرة، لكن هناك ثلاث لجان انبثقت عن هذا الاجتماع الثنائي، هذا من جانب».

ويتابع، «من جانب آخر، أن العراق والولايات المتحدة الأمريكية يحرصان على أن تكون مستقبل العلاقة بينهما مبنية على التعاون والاحترام المتبادل، ووفقاً لما ورد في اتفاقية الإطار الاستراتيجي السابقة، وخاصة في مجالات الصناعة والزراعة والتعاون في المجال العلمي والثقافي وتبادل الزيارات وغيرها».

ويوضح، «كما هناك جانب أمني في هذه الاتفاقية، وأن تطويرها أو الانتقال إلى مرحلة جديدة حتمتها اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي مضى عليها نحو 10 سنوات، لذلك بات من الضروري إعادة النظر فيها لتحديد مسارات العلاقة بالشكل الإيجابي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، وأن الطرفين حريصان على ذلك».

أهمية وجود التحالف الدولي

لوجود التحالف الدولي مردودات سياسية واقتصادية وأمنية، وعلى العراق التفاعل مع السياسة الدولية والمنظومة الأمنية الدولية في المنطقة التي هي قوات التحالف الدولي، لاسيما عند الأخذ بنظر الاعتبار موقع العراق الاستراتيجي من المنطقة، بما يحتوي من إمكانيات وموارد تستطيع بها قوات التحالف الانتقال من علاقة أمنية إلى علاقة اقتصادية واستثمارية، وفق أستاذ العلاقات الدولية، د.معتز النجم.

ويؤكد النجم لمجلة «فيلي»، أن «العراق بحاجة إلى مثل هكذا علاقات سواء من أجل الحصول على مكاسب سياسية، في وقت لا تزال البلاد في تشظي داخلي تحتاج إلى راع رسمي وداعم حقيقي على صعيد النطاق الإقليمي والدولي لتأمين مصالح العراق وموقفه الريادي».

صناع القرار السياسي الأمريكي ينظرون بشكل واسع إلى حربيّ العراق وأفغانستان باعتبار إنهما فاشلتان إستراتيجياً، إلا أنهم مع ذلك يحثون الإسرائيليين على انتهاج تكتيكات مشابهة.

ويضيف، «لذلك الولايات المتحدة هي أفضل حليف يمكن أن يستند إليه العراق ويستفاد منه بتحديد طبيعة العلاقة والتعامل معها، كما أن قوات التحالف جاءت لأسباب أمنية، لكن كلما كان الأمن هشاً كلما كان الاقتصاد رخواً، والعكس صحيح، كلما كان الأمن أقوى كلما كانت هناك رؤوس أموال جاذبة».

ويتابع، «لذلك الأمن أساس كل شيء، وحتى شعار الأمم المتحدة السلم والأمن الدوليين، لذلك لا يمكن أن يستمر السلم دون أمن، فالأمن العنصر الأساسي لجذب السياسة والاقتصاد والاستقرار وعملية تحقيق التنمية المستدامة».

لكن يلاحظ في الآونة الأخيرة، ظهور إشكاليات من نوع آخر، وهي تصفية شخصيات واغتيالات، وهذا مؤشرات خطيرة، كما يصفها أستاذ العلاقات الدولية، معتبراً أن «الاغتيالات الفردية هي أخطر من الصواريخ و(الدرون)، لأنها مبهمة وبين أطراف داخلية، وهي مشكلة قد تتطور، لاسيما نوعية الأشخاص المستهدفين الذين قد يكونون تابعين لجهات وفصائل لها أجنحة مسلحة وتمثيل سياسي».

ويبين، أن «هذه الاغتيالات قد تكون بداية خطيرة لزعزعة الأمن والاستقرار الداخلي، وهي رسائل على السوداني إدراك كيفية التعامل مع هذه الإشكاليات التي قد تعيد البلاد إلى المربع الأول (مربع الصراعات الداخلية)، وتكون المرحلة الأولى للاقتتال الداخلي، لاسيما وأن هناك فصائل وعشائر تملك أسلحة متوسطة وثقيلة».

وعن تداعيات انسحاب التحالف الدولي على ذلك، يبيّن، أن «المشكلة في العراق تتمثل بعدم وجود حس استخباري قوي، لذلك إذا استطاع العراق الاستفادة من إمكانيات التحالف بتفعيل الجانب الاستخباري لرفد الجهات الأمنية العراقية بالمعلومات عن الذين يقومون بالاستهدافات والاغتيالات بما تملك من إمكانيات استخبارية، في ظل سيطرتهم التامة على السيادة الجوية، أما العراق فليس لديه جهد استخباري قوي، ولا قوات دفاع جوي، ولا أجهزة استشعارية لبعض الجرائم التي قد تحدث».

وخلص إلى القول، إن «على العراق تحديد طبيعة العلاقة مع واشنطن، وأن يكون شريكاً لقوات التحالف الدولي، شراكة استراتيجية حقيقية تبنى على مصالح وطنية عراقية عليا، أما السوداني فهو يدرك أهمية وجود التحالف والولايات المتحدة، لكن الممارسات العراقية بتشكيل اللجان هي من أجل تنفيس الضغط لما يمارس على السوداني من بعض الجهات بضرورة طرد أمريكا والتحالف الدولي من العراق».

هل يمكن التعايش مع سلطة القوى الخاسرة؟

صادق الازرقي

لقد نفذت انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم الاخيرة في العراق في كانون الاول ٢٠٢٣، بمقاطعة اغلبية السكان للاقتراع، ويمكن القول ان اغلبية من شاركوا هم من جماهير الاحزاب والمنتفعين منها.

فهل يمكن التعايش بين السكان وبين احزاب حاكمة لم تنل سوى اصوات اقلية ضئيلة من الناس والمقترعين؟

بدءا نقول، ان الامر يجري بخلاف ذلك في الديمقراطيات الحقيقية، اذ ان نسبة المقترعين في معظم الاحوال تتجاوز الـ 50%، كما ان النظام الانتخابي لديهم غير معقد مثلما يحدث عندنا، اذ يجري تكليف الفائز الاول في الانتخابات بالمناصب التنفيذية، وبدوره يختار الحكومات المحلية.

في بريطانيا مثلا، يكون نظام اختيار العمدة بالاقتراع المباشر، وفي فرنسا تُجرى انتخابات المجلس البلدي ويجري اختيار أعضاء المجلس البلدي من قبل المواطنين المسجلين للتصويت في المنطقة ذاتها.

وبعد الانتخابات، يجتمع أعضاء المجلس البلدي الجدد ويختارون من بينهم رئيس البلدية والمكتب البلدي، ثم يقوم رئيس البلدية وأعضاء المكتب البلدي بانتخاب عمدة المدينة وهو رئيس الحكومة المحلية في المدينة؛ والمرشح بحاجة للفوز بأغلبية

الأصوات من أعضاء المجلس، وبعد فوز العمدة، يقوم بتشكيل حكومة محلية تتألف من عدد من النواب أو المساعدين له، يجري تعيينهم للعمل في مجالات متعددة وفقًا للمسؤوليات المحددة، وقد تختلف قليلاً بحسب القوانين المحلية والحجم السكاني للمدينة.

وينتخب عمدة مدينة نيويورك في الولايات المتحدة الامريكية بصورة مباشرة، ويدير مكتبه جميع خدمات المدينة من الممتلكات العامة والشرطة والحماية المدنية، ومعظم المؤسسات العامة في هذه المدينة، ويفرض جميع قوانين المدينة والولاية والحكومة الاتحادية في مدينة نيويورك.

ولمدينة نيويورك قانون خاص، وفقًا له يقتصر عهد العمدة على مدتين متتاليتين امدهما أربع سنوات وللعمدة صلاحية تعيين عديد نواب رؤساء البلديات للمساعدة في الإشراف على المكاتب الرئيسة في داخل الفرع التنفيذي لحكومة المدينة.

أردنا من هذه الامثال ان نبين المغزى من انتخاب المسؤولين المحليين بصورة مباشرة من قبل الناخبين في المنطقة المعنية؛ لما لذلك من تأثير كبير على واقع المدن والمقاطعات وتقديم الخدمات لسكانها، اذ يجري الترشح عادة بصورة فردية، ومن يثق به الناخب والسكان هو الذي يتقدم لإدارة المؤسسات المحلية.

وفي مجريات الأحداث الأخيرة لدينا في العراق، ان محافظة ذي قار بحسب مصادر، رجحت ان التشكيلة الحكومية ستتوزع بين ائتلافين، اذ يكون منصب المحافظ من حصة تحالف قوى الدولة بزعامة عمار الحكيم وحيدر العبادي وتحديدا تيار الحكمة الوطني، فيما ستكون رئاسة مجلس المحافظة من حصة تحالف «نبني»، بحسب ما تسرب حتى الآن من اقوال تلك المصادر.

ومن المعلوم ان تلك الائتلافات لم تنل تأييد الناس في انتخابات مجالس المحافظات الاخيرة، التي قاطعها نحو 80% من السكان في اقل تقدير.

ومن المعروف، ان ذي قار بأغلبيتها خرجت الى ساحات التظاهر والاحتجاج في تشرين الاول عام 2019 وقدمت عددا كبيرا من الضحايا، وكانت الاحتجاجات بالأساس على الاحزاب الحاكمة الحالية التي تقول انها تمثل الوسط والجنوب، وهي نفسها المتحالفة الآن في التحالفين المذكورين، وغيرهما.. فكيف يجري اعادة تنصيب من رفضتهم الجماهير، وهل أصبح تنصيب الخاسرين عرفا في الوضع العراقي؟!

المفارقة الاخرى في الوضع العراقي، ان القوى التي لم تؤيدها الجماهير التي تتحكم بالحكومة المركزية دأبت على القول انها تريد تغيير جميع المحافظين الحاليين، وذلك امر يجافي سير الامور حتى وفقا للسياق الانتخابي المعمول به عندهم، اذ ان محافظين نالوا اعلى الاصوات في محافظاتهم كما في البصرة وكربلاء وواسط مثلا، يجري المطالبة بتغييرهم؛ فما قيمة نتائج الانتخابات حتى قياسا لقوانينها الحالية التي نرى انها واجبة التغيير.

لقد قلنا منذ البداية ان النظام الانتخابي المعمول به في العراق قاصر عن تلبية مطالب الناس، وناشدنا بضرورة تغييره الى نظام انتخابي عصري، كما ان اصحاب الرأي وكذلك الجماهير التي انتفضت في أكثر من مناسبة لطالما دعت الى الغاء مجالس المحافظات، او في الاقل انتخاب المحافظين بصورة مباشرة من قبل اهالي المنطقة، ومن ثم اختيارهم لمساعديهم ورؤساء البلديات.

اما الاصرار على الاخطاء ذاتها التي تسببت في انهيار الخدمات وضياع الاموال، فلن ينقذ البلد من خرابه وسنظل ندور في دوامة المشكلات الامنية والسياسية من جراء اهتمام المحافظين الحزبيين بالصراعات السياسية واهمالهم الجانب الخدمي وحاجات السكان، وهو ما شهدناه في معظم محافظات الوسط والجنوب طيلة أكثر من عشرين سنة ماضية.

لقد ابتدأوا الصراع على المنصب منذ اعلان نتائج الانتخابات، ولم يبينوا لنا ما هي برامجهم الانتخابية التي يتوجب ان ينفذونها الآن، وماهي خططهم لتطوير مدنهم ومحافظاتهم.

برأينا، ان الاصرار على النهج الخاطئ ذاته والتمسك بأشخاص ليس لديهم قبول جماهيري، يؤدي الى استمرار الانتكاسات ذاتها التي تمخض عنها الوضع العراقي منذ أكثر من عقدين، وسيتواصل الصراع السياسي على أشده مثلما كان في السابق؛ فيما يجري اهمال المطالب الاساسية للناس المتمثلة في احياء المدن وتعميرها، والقضاء على ازمات السكن وانهيار الخدمات وتخلف الكهرباء وازدياد نسب البطالة ومعدلات الفقر وتوقف الاستثمار؛ وبقاء الفساد وتناميه.

لذا الامثل برأيي هو انتخاب المحافظين بصورة مباشرة في اقتراع عام من ضمن المنطقة يترشح فيه أكثر من اسم وعلى الجماهير اختيار أحدهم، ثم منحه بعد فوزه صلاحية اختيار وتعيين نوابه ورؤساء بلدياته ومؤسساته، وطبعا مع تنظيم الامور المالية بينه وبين الحكومة الاتحادية؛ كي يتسنى له تنفيذ برنامجه المفترض، وتقديم الخدمات للناس التي تمثل الاساس الحقيقي الذي يطمئن القلوب ويوجه الامور الى وجهتها السليمة.

لقد ثبت بالتجربة ان النظام الانتخابي الحالي في العراق الذي طبق بعد عام 2003 غير ملائم للوضع العراقي، لأنه يوصل اشخاصا لا ينالون اصوات الناخبين وهم بمنزلة الخاسرين، الى تبوء المناصب التنفيذية؛ ومن الضروري تغيير ذلك النظام الانتخابي حتى اذا تطلب ذلك تغيير الدستور، وهو ما شددنا عليه طيلة اكثر من 20 عاما، اذ ثبت لنا بالتجربة المريرة انه نظام ميت غير قادر على تلبية مطالب الناس وطموحهم نحو الحياة الافضل.

بيوت المسيحيين العراقيين

لم تزل عرضة للابتزاز ومصادرة املاكهم تتكرر

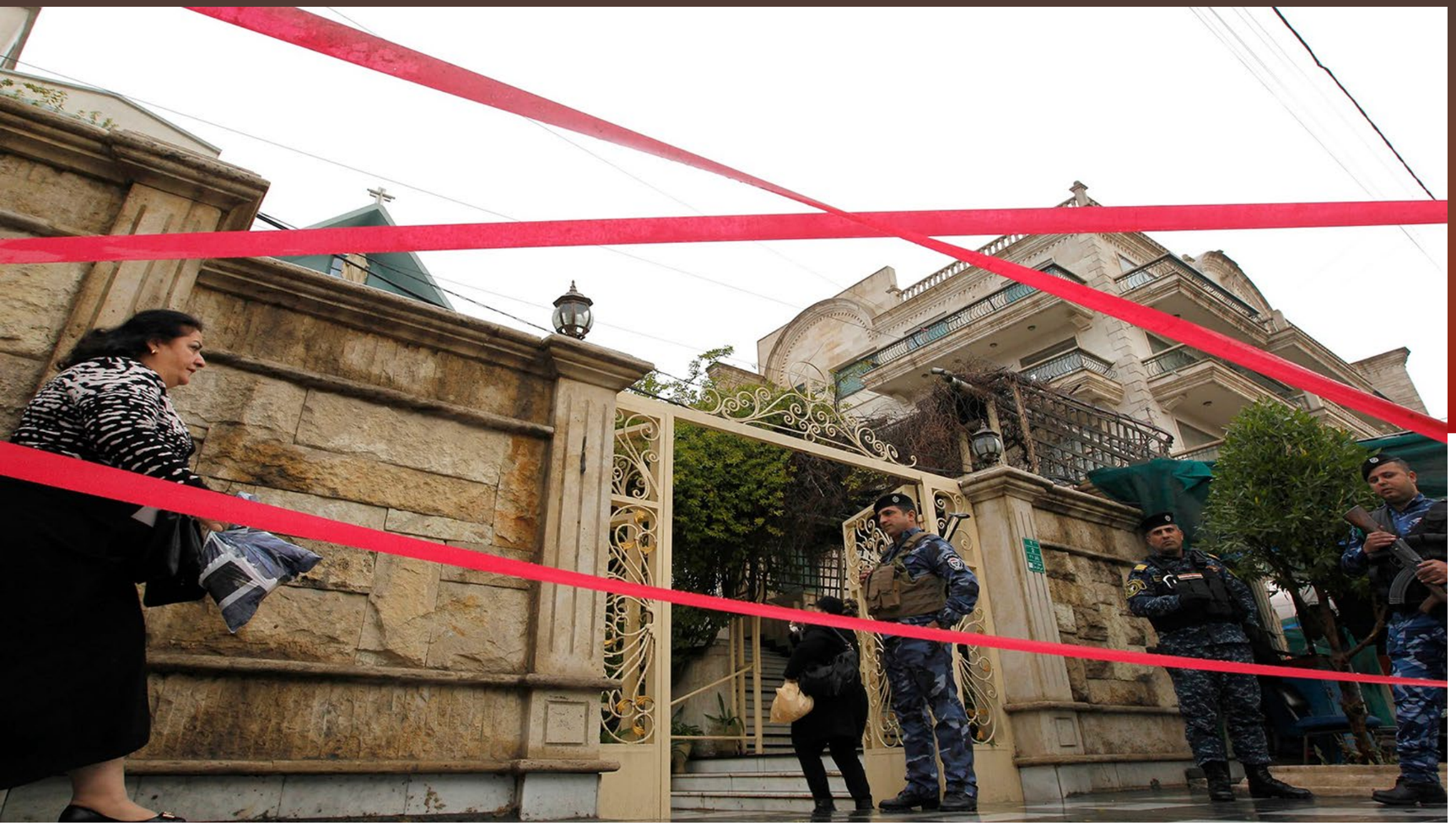

في ١١ شباط ٢٠٢٤ اصدرت محكمة جنايات الكرخ ببغداد، حكما بالسجن لمدة سبع سنوات بحق ثلاثة مدانين عن جريمة انتحال صفة مالكة عقار مقيمة خارج البلاد ...

فيلي

وأضاف، أن «الحكم صدر وفقاً لأحكام المادة 290 وبدلالة مواد الاشتراك 47و48و49 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل».

وفي وقت سابق اعلنت محكمة الكرادة، القبض والحكم على افراد عصابة أقدمت على الاستيلاء وبيع أملاك مواطنين من الطائفة المسيحية مهاجرين خارج البلاد.

وقال قاضي تحقيق محكمة الكرادة في بيان ان «متهما شكل عصابة بالاشتراك مع أشقائه السبعة مرتكبين العديد من عمليات التزوير والتحايل على القانون من خلال محاولتهم بيع بعض أملاك المسيحيين في منطقة الكرادة وسط العاصمة».

ويوضح أن، الخطة التي تتبعها العصابة للاستحواذ على هذه الأملاك القيمة تكون عبر ترتيب لقاء مع أصحاب تلك العقارات المقيمين خارج البلد، إذ يتم الاتفاق معهم على عملية شراء تلك العقارات ويجري بعد ذلك تنظيم عقد مقاولة بيع بينهم مع ذكر عبارة (المبلغ غير واصل) على وعد أن يقوم افراد العصابة بإرسال الأموال عن طريق حوالات خارجية، على حد وصفه.

وأشار القاضي إلى أن «العصابة بعد عودتها إلى العراق تقوم بالتلاعب بعقد البيع من خلال شطب كلمة غير واصل وجعل المبلغ واصل نقدا باستعمال أدوات معينة في عملية الشطب والتزوير ومن ثم تنظيم عملية تحويل العقار».

ويلفت القاضي إلى «دعاوى عديدة أقامها أصحاب العقارات أمام محكمتنا واشتكوا من وجود عصابة تقوم بالتحايل على أملاك المسيحيين إضافة إلى تلقينا إخبارا سريا بشأن أعمال هذه العصابة في منطقة الكرادة، لذا أصدرنا أوامر قبض بحق أفراد هذه العصابة وبعد مرور مدة تم اعتقال رئيس العصابة إضافة إلى متهم آخر».

فيما جاء باعتراف زعيم «العصابة» في التحقيق الابتدائي والقضائي بأنه اشترى العقار من مالكه الأصلي بمبلغ 880 ألف دولار بموجب عقد مقاولة البيع والشراء الخارجي وتم تسليم المبلغ إلى صاحب العقار في العاصمة اللبنانية بيروت، بحسب ادعائه.

اما المتهم الثاني الذي دونت أقواله أمام محكمة جنايات الرصافة بصفة شاهد ضد غيره من المتهمين جاء بإفادته انه قام بجلب مقاولة بيع مملوءة وقمت بالتوقيع عليها بصفة شاهد لقاء حصوله على مبلغ 8 ملايين دينار عن هذه العملية، على حد قوله.

فيما ذكرت مشتكيتان ان «المتهم استغل مقاولة البيع الأولية التي تم تحريرها في مطار لبنان وتزويرها من خلال تثبيت استلام مبلغ العقد رغم انه لم يتم تسليم ذلك المبلغ وتغيير العقد وإقامة دعاوى تمليك بموجب ذلك العقد المزور».

موضحتين أنهما استخبرتا فيما بعد عن الشخص الذي قام بتنظيم عقد مقاولة البيع وظهر انه زعيم عصابة يقوم عبر طرق احتيالية بالاستيلاء على أملاك وعقارات الأشخاص الذين ينتمون للطائفة المسيحية لاسيما المهاجرين خارج البلد، وطلبتا الشكوى بحق المتهمين ودونت أقوالهما أمام القنصل العراقي في واشنطن.

وقد اعلنت محكمة جنايات الرصافة انها وجدت ان الادلة كافية لتجريم المتهم (ص.ع) وفق أحكام المادة 295 و298 من قانون العقوبات وأصدرت

بحقه حكمين الاول بالسجن لمدة 7 سنوات والثاني لمدة ست سنوات.

وفي 3 تشرين الاول 2023 نشر في وسائل الاعلام ان شهورا عدة مرت على المهاجرة العراقية المسيحية ساهرة متي، وهي تحاول استعادة ملكية بيتها الذي تركته عندما هاجرت إلى الولايات المتحدة الأميركية قبل سنوات.

وكانت ساهرة عادت إلى العراق لبيع البيت، لتفاجأ باختفائه وتحوّل المكان الذي كان فيه، إلى مبنى تجاري ضخم وسط العاصمة بغداد، إذ جرى بيعه في غيابها بعقد بيع مزوّر، بحسب قولها.

تضيف «سافرت خلال فترة الحرب الطائفية من منطقتي للحفاظ على حياتي وحياة أبنائي، وعدت بعد استقراري في المهجر إلى العراق بهدف بيع المنزل والاستفادة من الأموال بعد الارتفاع الكبير بأسعار العقارات».

وتتابع «فوجئت بتغيّر المنطقة وتحولها إلى شارع تجاري مزدهر بالبنايات، ولم أتمكن من التعرف على تفاصيل المنطقة ولم أعثر على المنزل. وبعد البحث وجدت أن هناك من قام ببيع المنزل عبر تزوير هويتي الشخصية بجواز بريطاني، وتحويله إلى مبنى تجاري ضخم».

وتقول ان قدمها لم تطأ أرض بريطانيا على الإطلاق منذ تركت العراق، فقد هاجرت إلى الولايات المتحدة وسكنت منذ ذلك الوقت في مدينة سان دييغو (ولاية كاليفورنيا) «ولا أعرف كيف تمت العملية».

وقضية ساهرة واحدة من القضايا المعروضة أمام القضاء العراقي اليوم بانتظار البت بشأنها. وهناك عشرات القضايا لمسيحيين جرى الاستيلاء على عقاراتهم بعد تركهم العراق.

يقول ناشطون إن مشكلة الاستحواذ على أملاك المسيحيين تتعلق جميعها بالفساد واستغلال المنصب وضعف سلطة القانون في البلاد، بحسب وصفهم.

وبدأ التلاعب بأملاك المسيحيين والاستيلاء عليها كما يقول سكرتير عام الحركة الديمقراطية الآشورية «منذ تسعينات القرن الماضي حين هاجر كثير منهم بسبب الظرف الاقتصادي في العراق»؛ وتزايد استهداف أملاكهم بعد سقوط النظام المباد عام 2003، حين ألقت الحرب الطائفية بظلالها على بغداد لتقود إلى نزوحهم إلى إقليم كوردستان أو إلى خارج البلد، بحسب قوله.

ويتفق النائب السابق في البرلمان الاتحادي، عمانويل خوشابا على أن كثيرا من تلك الحالات «تمت بسبب التواطؤ والفساد الإداري في مؤسسات الدولة المختلفة، عبر الشراكة مع عصابات منظمة أو مسلحين للبحث عن عقارات المسيحيين عن طريق اسم المالك ثم الاستيلاء عليها بالتهديد وشرائها بأثمان بخسة، أو عبر التزوير ونقل الملكية».

ويشير الى ان الدليل على ذلك، عمليات إغلاق المكاتب العقارية لبعض المناطق التي كانت تتضمن نسبة عالية من تواجد المسيحيين في بغداد مثل الكرادة، وفي مدينة الموصل بمحافظة نينوى، بحسب قوله.

ويوضح «عمل هؤلاء الموظفين على جرد تلك العقارات وإبلاغ الخارجين عن القانون أو العصابات بمواقعها، التي تقوم بدورها بتهديد أصحابها وشرائها بثمن بخس أو الاستيلاء عليها بالقوة».

وبحسب رئيس أساقفة أبرشية أربيل للكلدان المطران بشار وردة فإن عدد الاملاك المهددة يزيد عن 25 الفاً في عموم مناطق العراق مع العجز عن اعتماد إحصائية، إذ أنها مسؤولية الدولة، التي "تلجأ دائماً إلى تشكيل لجان لتسويف الأمر". ويلفت المطران إلى مغادرة نحو مليون مسيحي العراق، من دون رجعة في السنوات الماضية حيث لم يبق اليوم أكثر من 400 ألف مسيحي من أصل مليون ونصف المليون كانوا يعيشون في العراق قبل 2003.

وبرأي مراقبين فان قضية الاملاك للمسيحيين وغيرهم تستوجب الحسم على وفق القانون منعا للمشكلات الناجمة عنها التي تصل الى تهديد ارواح الناس، فقد افاد مصدر أمني، في اوائل شهر شباط 2024 بانتحار رجل ضمن منطقة الكرادة داخل وسط العاصمة بغداد، إثر خلافات مع صاحب بناية، على العقار الذي يستأجره.

وقال المصدر، لمجلة «فيلي»، إن «عملية قتل وقعت ضمن منطقة الكرادة داخل مقابل محطة وقود (أبو اقلام) وسط العاصمة بغداد، وبعد انتقال قوة أمنية لمكان الحادث تبين انتحار شخص بعدما قام بإطلاق النار على نفسه داخل محله بواسطة سلاح مسدس 9 ملم بسبب مشاجرة مع صاحب البناية».

> تلك الحالات «تمت بسبب التواطؤ والفساد الإداري في مؤسسات الدولة المختلفة، عبر الشراكة مع عصابات منظمة أو مسلحين للبحث عن عقارات المسيحيين عن طريق اسم المالك ثم الاستيلاء عليها بالتهديد وشرائها بأثمان بخسة، أو عبر التزوير ونقل الملكية»

طريق شائك..

هل تنجح بغداد في لجم السلاح المنفلت عبر بوابة «أور»؟

فيلي

يوجد في العراق من 13 – 15 مليون قطعة سلاح من جميع الأنواع، يجري تداولها في أيدي المدنيين دون سيطرة حقيقية من الدولة عليها، وفي خطوة جديدة من الحكومة لحصر السلاح بيد الدولة، فتحت وزارة الداخلية مكاتب تسجيل الأسلحة في جميع المحافظات لمعرفة كميتها ومصادرها ومالكيها وفيمَ تُستخدم.

ومنذ عام 2003، يمثّل السلاح المنفلت تحدياً كبيراً أمام الحكومات العراقية المتعاقبة، التي تسعى إلى نزع السلاح من المواطنين، وحصره بيد الدولة عبر خطط تشمل جوانب إعلامية وقانونية وإدارية.

ويتسبب انتشار الأسلحة غير المصرح بها بمئات الوفيات كل عام، حيث إن عمليات إطلاق النار تستمر في حفلات الزفاف أو الجنازات أو حتى في مباريات كرة القدم، ويُنظر إلى هذه الممارسات على أنها تقليدية، لكن غالباً ما تكون عواقبها وخيمة، وفي نهاية عام 2023، أطلقت الحكومة العراقية حملة لاستعادة هذه الأسلحة غير المصرح بها.

وأعلنت وزارة الداخلية، أول أمس السبت، وتماشياً مع البرنامج الحكومي الذي طرحه رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة، وبهدف تعزيز السلم المجتمعي «إقرار السياسة الوطنية لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة»، الذي انبثق عنه اللجنة الدائمة لتنظيم الأسلحة في وزارة الداخلية.

كما أطلقت الوزارة، الاستمارة الالكترونية لتسجيل أسلحة المواطنين من خلال الموقع الإلكتروني لبوابة «أور» في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، وستكون على ثلاث مراحل وإنشاء مكاتب تسجيل الأسلحة البالغ عددها 697 مكتباً للتسجيل في مراكز الشرطة المحلية في عموم محافظات ومدن وقرى وقصبات العراق عدا إقليم كوردستان.

لا سيطرة على الأسلحة

وفي هذا السياق، أكد عضو لجنة الأمن والدفاع النيابية، ياسر اسكندر وتوت، أن «لا سيطرة على السلاح في العراق، ولن تتم السيطرة عليه»، رغم أهمية خطوة وزارة الداخلية بتسجيل الأسلحة، الذي

رأى أنها تأتي لـ«معرفة أعداد الأسلحة المنتشرة في البلاد، وكشف عائديتها في حال حصول أي حوادث جنائية».

وقالت وزارة الداخلية، أمس الأحد، إنّ أعداداً كبيرة من المواطنين بدأت تسجيل الأسلحة الخاصة، بعد إطلاق الاستمارة الإلكترونية عبر بوابة «أور»، لافتة إلى أن هذا «الإقبال الكبير» تعبيراً عن «شعور عالٍ بالمسؤولية الوطنية والأخلاقية في منحى داعم لعمل الأجهزة الأمنية».

وذكرت الوزارة، أنّ عدداً كبيراً من المواطنين «سجلوا أسلحتهم في مختلف محافظات البلاد، عبر الاستمارة الإلكترونية التي أطلقتها»، موضحة أنّ «محافظة ميسان كانت المحافظة الأعلى في إقبال المواطنين على تسجيل أسلحتهم، ثم محافظة النجف، وبغداد الرصافة وباقي محافظات البلاد، بوتيرة متصاعدة للتسجيل الإلكتروني للأسلحة».

إجراءات غير مشجعة

من جهته، رأى مدير مركز الاعتماد للدراسات الأمنية والاستراتيجية، اللواء الركن المتقاعد الدكتور عماد علو، أن وضع استمارة إلكترونية في بوابة «أور» التابعة لرئاسة الوزراء هي خطوة على طريق طويل لحصر السلاح بيد الدولة.

وتهدف الاستمارة إلى معرفة عدد الأسلحة في البلاد، والتي تشير التقديرات إلى وجود 13 - 15 مليون قطعة سلاح خارج سيطرة الدولة، كما تهدف الاستمارة أيضاً إلى حصر كمية الأسلحة المتواجدة لدى المواطنين بقطعة سلاح واحدة فقط لكل منزل، وفق علو.

لكن الخطوات التي سوف تعقب دخول المواطنين لهذه الاستمارة وتسجيل المعلومات المطلوبة منهم في الاستمارة، تستدعي تدخل مركز الشرطة القريب من سكن المواطن، بحسب علو، الذي تحدث لمجلة «فيلي».

وهذا التدخل سيشمل مراجعات المواطن لمركز الشرطة، ومن ثم تحال الاستمارة إلى مركز شرطة آخر مختص بجمع الاستمارات وإلى شعبة حيازة السلاح الناري في وزارة الداخلية، وهذه الشعبة ستنظر بطلبات تسجيل السلاح ومنح إجازة الحياز وليس الحمل للمواطن، وهذه العملية تستغرق فترة طويلة، وفق قوله.

وبين علو، أن خطوة مراجعة المواطن لمراكز الشرطة ستشكل حاجزاً لبعض المواطنين، إذ ما يزال هناك نوع من التردد بالذهاب إلى مراكز الشرطة أو مجيء الشرطة إلى المنزل، لذلك ستكون هذه الخطوة عائقاً أمام حماسة المواطنين لتسجيل ما بحوزتهم من أسلحة، وسيحد هذا الإجراء من فاعلية هذه الخطوة التي ارتأتها وزارة الداخلية منذ العام الماضي.

واعتبر أن إجراءات عملية حصر السلاح بيد الدولة تتضمن ضرورة التعامل مع وسائل الاتصال إلكترونياً، في وقت إن الكثير من الأسلحة هي موجودة في المناطق الريفية وعادة ما تستخدم في النزاعات العشائرية، لذلك هي تشكل الخطر الأكبر على الأمن والسلم الأهلي، لكن يصعب على مالكيها الدخول على المواقع ووسائل التواصل الإلكترونية لغرض التسجيل في الاستمارة.

إذن لا بد، وفق علو، من التفكير بحل هذه الإشكالية بأساليب أخرى تشجع المواطن على الدخول إلى موقع بوابة أور والتسجيل في الاستمارة وتقليل التعقيدات التي تتعلق بمركز الشرطة.

وأشار إلى أن مجلس الوزراء وافق أيضاً على منح مليار دينار عراقي لكل محافظة لغرض شراء الأسلحة المتوسطة والثقيلة من المواطنين، وهو ما يؤكد جدية حكومة محمد شياع السوداني باتخاذ خطوات لحصر السلاح بيد الدولة تطبيقاً للمنهاج الحكومي.

وسبق أن أعلنت وزارة الداخلية، في أيار/مايو الماضي، عن خطة تشمل جوانب إعلامية وقانونية وإدارية، لحصر السلاح بيد الدولة، منها إجراء عمليات تفتيش ومصادرة للأسلحة الخفيفة غير المسجّلة، وتقديم مالك السلاح المتوسط والثقيل للمساءلة القانونية.

وكان وزير الداخلية، عبدالأمير الشمري، ترأس العام الماضي، اجتماع اللجنة الوطنية الدائمة لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدولة، بحضور مديرة البرنامج العالمي للأسلحة النارية في مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات سيمونيتا غراسي، وفيه جرى الاتفاق على إجراءات نظامية وقانونية مشددة لتنفيذ حصر السلاح بيد الدولة وترخيص الأسلحة بشكل قانوني وردع استخدام غير المرخصة منها.

نزع السلاح

وتلجأ بعض الحكومات بعد أن ترهقها النزاعات والحروب أو الحروب الأهلية إلى اتخاذ قرارات نزع السلاح من المدن لإنقاذ الناس وإزالة آثار الحروب والدمار، بحسب الخبير القانوني، علي التميمي.

وقال التميمي، لمجلة «فيلي»: «يرافق كل ذلك عادة من الحكومات قرارات صارمة وقوانين وعقوبات لمن يخالف هذه الإجراءات، وقد يرافقها حملات وإجراءات لسحب الأسلحة».

لكن المشكلة في العراق، وفق التميمي، قانونية أيضاً، إذ إن قانون الأسلحة العراقي 51 لسنة 2017 أجاز بيع الأسلحة في المحلات، ولم يتشدد في عقوبة الحيازة، لهذا يحتاج القانون إلى التعديل، مقترحاً أن تقوم الدولة بإعلان شراء الأسلحة من المواطنين مقابل المال، لتكون بوابة لسحب الأسلحة.

ما يزال هناك نوع من التردد بالذهاب إلى مراكز الشرطة أو مجيء الشرطة إلى المنزل، لذلك ستكون هذه الخطوة عائقاً أمام حماسة المواطنين لتسجيل ما بحوزتهم من أسلحة ...

مئات الصحفيين العراقيين يشكون ضياع استحقاقاتهم المالية

في نهاية عام ٢٠٢٣ أعلن وزير الثقافة الاتحادي إطلاق منحة الصحفيين والادباء والفنانين بعد تأخر طويل، مشيرا الى ان كل من لديه «ماستركارد» ومشمول بالمنحة بإمكانه تسلمها من منافذ الصرف.

فيـلي

وعندما ذهب المشمولون لتسلم مستحقاتهم المالية، ظهرت ارصدة كثير منهم فارغة وبطاقاتهم مرفوضة وقد بلغ عدد هؤلاء أكثر من ألف شخص جميعهم نفذوا الاجراءات المطلوبة منهم؛ التي اشترطتها نقابة الصحفيين للحصول على المنحة، وكثير منهم صحفيون قدماء.

وبرأي المراقبين، فانه بغض النظر عن المشكلات التي حدثت منذ اول اعلان عن تخصيص مكافأة تشجيعية للصحفيين العراقيين قبل سنين، التي جرى تقليص مبلغها من أكثر من مليون دينار الى مبالغ اقل، فان عملية توزيع

المستحقات المالية للمكافأة لسنة 2023 التي لم تطلق الا في نهاية السنة واوائل كانون الثاني 2024 جرت بظلم كبير لفئة واسعة من الصحفيين بلغ عددهم مئات ان لم يكن آلاف بحسب قولهم.

ويقول الصحفيون الذين حجبت عنهم المكافأة، انهم نفذوا جميع شروط نقابة الصحفيين المتضمنة التجديد كل سنة لقاء دفع بدل الاشتراك، وكذلك تسلمهم اول مكافأة منذ سنوات ومكافأة 600 ألف دينار ومكافأة 300 ألف دينار، فضلا عن تسلمهم «الماستر كارد» الخاص بالمنحة الجديدة، وغيرها من الشروط، وبرغم ذلك فان بطاقاتهم جاءت مرفوضة ولم يعرف اين ذهبت الاموال المستحقة لهم التي تجاوزت في معظمها 800 الف دينار لكل واحد، لاسيما ان اغلب من ضاعت اموالهم هم من الصحفيين القدامى وبعضهم مضى على انتمائهم للنقابة اكثر من 20 سنة في اقل تقدير.

تلقي جهات في نقابة الصحفيين العراقيين اللوم على وزارة الثقافة في حصول الخلل، في حين ان وزارة الثقافة تقول ان المسؤولية تتحملها نقابة الصحفيين وهي التي ترفع الاسماء ونفت شطب أي اسماء من قبل الوزارة.

ويؤيد الصحفيون ذلك بالقول، ان المكافأة التشجيعية تسلمها جميع الادباء والفنانين المشمولين، ولم ترد شكوى من أحد منهم، بعكس الصحفيين وهو ما يؤكد ان الخلل في نقابة الصحفيين، بحسب وصفهم.

لقد هدد الصحفيون المغدورون بالاعتصام امام مبنى النقابة على نهر دجلة فيما اعلنت النقابة سقفا زمنيا للاعتراض وقالت النقابة انها تحقق في الموضوع؛ ويقول صحفيون ان لجان التحقيقات لن تنتج شيئا مثلما يحصل في جميع اللجان التي شكلت في البلد لشتى الاغراض.

من جهته نقيب الصحفيين العراقيين قال في 4 / 1 / 2024 ان «الأسبوع المقبل، سيتم معالجة حالات رفض ماستر من قام بملء استمارة 2023 والماستر مرفوضة ولم يستلم». وأشار إلى، أن «مشكلة من تلقى رسالة بالمبلغ ولم يجده في حسابه عندما ذهب للمنفذ أيضا سيتم معالجتها»، غير ان ذلك لم يتحقق حتى كتابة هذا التحقيق القصير.

ويرى كثير من الصحفيين ان مستحقاتهم المالية قد ذهبت من دون رجعة، مع الاخفاق في حل مشكلة البطاقات المرفوضة، هو لغرض الكسب المادي بإجبار الصحفيين على تجديد هوية النقابة، ودفع الاشتراك السنوي حتى لو ضاعت مستحقاتهم، ربما بتأميلهم بمكافأة عام 2024 او السنوات اللاحقة، بحسب تعبيرهم.

"المزاد بشراء أصوات بمبلغ مئة ألف دولار، غير أن خشية الكتل المتنافسة من فقدان رئاسة المجلس، جعل المبلغ يتصاعد إلى ثلاث مرات خلال وقت قصير"، فيما قال آخرون ان بعض النواب حصلوا على 50 - 300 ألف دولار مقابل بيع أصواتهم.

المؤتمرات في العراق..
ممارسة علمية ام مجرد واجهة؟

فيلي

في السنوات السابقة سجل عدد هائل من المؤتمرات العلمية الباهظة التكاليف عقدته جامعات عراقية بالمقارنة بالجامعات العالمية التي قلما تعقد مؤتمرات بنفسها، فالمؤتمرات العالمية تعقدها منظمات ومؤسسات وجمعيات مستقلة تستقطب فيها علماء من جميع الجامعات ومن كل البلدان، وتحقق في العادة أرباحا للمنظمين، بحسب المتخصصين.

ولقد سجل المراقبون، ان المؤتمرات العلمية والندوات في العراق تأخذ مساحة أكبر بكثير من أخبار مهمة مثل حصول باحث على جائزة علمية، أو تقدير محلي أو عربي أو عالمي، آو أخبار عن تطوير المناهج ووسائل التدريس، أو انجازات الجامعة في تحسين نسب النجاح الواطئة جدا، أو عدد البحوث المنشورة في المجلات العالمية ومستوياتها وتأثيراتها على واقع العلم والتكنولوجيا، فهل أن عدد المؤتمرات العلمية هو انعكاس لكثرة البحوث العلمية وأهميتها في العراق؟

بحسب مراكز الابحاث فان المؤتمرات التي يدعى اليها في أي بلد من المفترض ان تسمح للمشاركين بتبادل المعرفة والخبرات في شتى المجالات مثل الطب، والتكنولوجيا، والاقتصاد، والسياسة.

وتوفر المؤتمرات منصة للتواصل والتفاعل بين الشركات والجهات الحكومية والمجتمع المدني والأفراد، مما يعزز التعاون والشراكات؛ وفي اوضاع العراق يمكن للمؤتمرات أن تسهم في زيادة السياحة الوافدة إلى البلد، اذ يأتي المشاركون من شتى البلدان لحضور الفعاليات، ويجب ان توفر المؤتمرات فرصة للشركات المحلية لعرض منتجاتها وخدماتها أمام جمهور دولي، مما يعزز الصناعات المحلية ويدعم الاقتصاد الداخلي.

ويمكن للمؤتمرات أن تعزز الشهرة والتأثير الدولي للعراق كدولة مضيافة ومستعدة لاستضافة الفعاليات الدولية.

وقد تكون تكاليف تنظيم وحضور المؤتمرات مرتفعة، وبخاصة مع الحاجة إلى السفر والإقامة في بعض الأحيان، كما يمكن أن تتسبب المؤتمرات في تلوث البيئة نتيجة للاحتياجات اللوجستية والاستهلاك الزائد للموارد، كما يصحب المؤتمرات استنفار أمنى غير اعتيادي.

وبحسب المتخصصين، يمكن أن تواجه المؤتمرات تحديات لوجستية مثل نقص البنية التحتية والخدمات الأساسية مثل النقل والإمداد بالطاقة، وقد يؤدي التركيز الكبير على المؤتمرات الدولية إلى إهمال السياحة الداخلية والسياحة الثقافية في العراق.

وتبتعد الجامعات العالمية عن تنظيم المؤتمرات العلمية، بخاصة ان ما هو متوفر منها كثير جدا بحيث أنها أصبحت تعد بالآلاف في هذا الزمان، وكثير منها ما هو زائف وليس غرضه إلا تحقيق الأرباح، على حد قول المراقبين.

ويلفت المراقبون الى ان في العراق والدول العربية عامة تعقد كثير من المؤتمرات ولأغراض متعددة، فمنها ما هو سياسي وكل إنفاق عليه يسوغ من كونه وسيلة

إعلامية تهدف لترويج موقف سياسي وأهداف معينة، وقد تكون أغراضه ابعد من اهتمام المشاركين في المؤتمر ومنها الترويج لأفكار خارج قاعات المؤتمر، وفي اغلب الأحيان لا يدعى لمثل هذه المؤتمرات الا من يتوقع منه الموافقة على المواضيع المطروحة.

وقد جرى تشخيص انه في كثير من المؤتمرات العلمية العراقية لا يجري توزيع المداخلات على أساس الأهمية بل في معظم الأحيان توزع على أساس المرتبة الوظيفية، مما يدل على انعدام الجدية والعلمية.

وبحسب المتابعين، تتميز المؤتمرات العلمية العراقية بتقيدها بأساليب وطرق محددة بعضها غريب على المؤتمرات العالمية، وقد يعود هذا إلى أن تنظيمها غير مستقل عن النظام الإداري للجامعة والحكومة، فلا يمكن للمنظمين على سبيل المثال أن يهملوا دعوة المسؤولين من غير الاختصاص، ولا في جلوسهم في الصفوف الأمامية، ولا في إعطائهم فرص التحدث في بداية المؤتمر، بل أن هذا يعد من الأمور التي تكسب المؤتمر أهمية كبرى، بحسب تصورهم.

أما أصحاب الشأن من المشاركين فهم في كثير من الأحيان لا يهتمون بالمساهمات الأخرى ويتركون القاعة فارغة بعد مغادرة المسؤولين إلا من رئاسة الجلسة والمتحدثين فيها، وهم بذلك يتركون انطباعا سيئا عن مدى الاهتمام باكتساب المعرفة الذي هو لابد ان يكون الغرض الأساسي للمشاركة. وبرأي المراقبين، ان المؤتمرات المحلية تشجع الإنتاج السيئ لان البحوث الملقاة فيها لا تخضع الى عملية انتقاء فاعلة تعتمد على تقويم عالمي، على حد وصفهم.

ومن الغريب ان تتوصل المؤتمرات الى توصيات عامة كان يمكن كتابتها من دون الحاجة لعقد مؤتمر، وعادة تكون التوصيات الدقيقة والمتعلقة بأهداف المؤتمر والناتجة عن المناقشات الحقيقية التي حصلت داخل المؤتمر ثانوية ولا يعير لها أهمية تذكر برغم أن كل التوصيات تكون عادة عرضة للإهمال بعد نهاية المؤتمر لعدم تشكيل لجنة للمتابعة وتنفيذ القرارات.

ويقول أ.د. محمد الربيعي المتخصص في شؤون التربية والتعليم: باعتقادي ان المؤتمرات العلمية في الجامعات العراقية هي استمرار لعادة بدأت بالانتشار في العهد المباد، وبالتحديد أيام «الحصار الاقتصادي» وكان هدفها غير المعلن هو التباهي بدور المؤسسة الجامعية في التقدم العلمي والتكنولوجي ودعم الاقتصاد العراقي، وفي وقت كان الباحثون العراقيين معزولين عن العالم ولم تكن بحوثهم تتعرض لأي تقويم علمي، لذا كان الإعلام يزخر تلك الأيام بأنباء الاكتشافات «الكبرى» كإنتاج الأسلحة والطاقة النووية وعلاج السرطان واكتشاف الأدوية وهي امور غير حقيقية.

ويضيف الربيعي، اليوم نعيش في عراق منفتح على العالم وانجازات باحثيه تنشر في المجلات العالمية، فلابد ان تهتم الجامعات بالإنتاج الحقيقي المثمر من بحوث علمية بالمستوى العالمي وبنشريات في مجلات عالمية رصينة، وترك الاهتمام بالمؤتمرات الخاصة بكل كلية وبكل قسم وبكل مؤسسة، لأنها لا تعود بفائدة كبيرة تعوض عن الجهد المستثمر فيها.

وهو يدعو كبديل عن المؤتمرات الى إقامة ورشات عمل لتحسين كفاءة الأستاذ والطالب، وتطوير قابلياتهم الإبداعية والمهنية، كما يدعو الى تحسين اسلوب كتابة مشاريع البحث العلمي، وربط أهدافها بالنشر بالمجلات العالمية الكبرى وتشجيع اقامة المؤتمرات العلمية من قبل مؤسسات مستقلة خارج الجامعات وبتمويل من قبل المشاركين عن طريق استحصال أجور المشاركة.

المؤتمرات العلمية في الجامعات العراقية هي استمرار لعادة بدأت بالانتشار في العهد المباد، وبالتحديد أيام «الحصار الاقتصادي» وكان هدفها غير المعلن هو التباهي بدور المؤسسة الجامعية في التقدم العلمي والتكنولوجي ودعم الاقتصاد العراقي...

كما يدعو الى التقليل قدر الإمكان من دعوة المسؤولين لافتتاح المؤتمرات، وعدم السماح بحضور المؤتمر من غير المدعوين والمشاركين الذين دفعوا رسوم الاشتراك، والتوقف عن دفع اي مبالغ نقدية الى وسائل الإعلام لتغطية المؤتمر، ورفض اية محاولة لإجراء مقابلة إعلامية في داخل قاعة المؤتمر تشوش سير أعماله.

ويجب مقاومة الرغبات في وضع توصيات عامة شكلية لا علاقة خاصة لها بأهداف المؤتمر، ولا تتوفر الأرضية الواقعية لتحقيقها، بحسب قوله.

وكنماذج على مؤتمرات عامة عقدت مؤخرا، قيام رئيس جمهورية العراق في 1 تشرين الثاني 2023 بافتتاح المؤتمر الدولي الثالث تحت عنوان (العراق، التغير المناخي- انعكاسات الأمن والتنمية) المُنعقد في جامعة بغداد.

ويقول المراقبون ان المؤتمر اكتفى بوصف قضية التغير المناخي مثلما ترد في وسائل الاعلام فيما غابت فيه الابحاث والدراسات المتعلقة بمناخ وبيئة العراق وكيفية حمايتها وتطويرها.

وقبل ذلك في آذار، 2023عقد مؤتمر الرافدين 2023 الذي تضمن عدداً من التوصيات وعلى قاعة بغداد المفتوحة (حدائق المركز) وسط حضور كبير لشخصيات حكومية وشعبية من داخل وخارج العراق، بمشاركة أكثر من 300 باحث وباحثة متخصصين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية، وتناولوا الموضوعات التي تشغل الشباب، تطرقت الى وضع الشباب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، والازمات التي يعيشها من البطالة وانعدام فرص العمل فيما لم تطرح معالجات علمية متخصصة لتلك المشكلات. واكتفى المؤتمر بتوصيات عامة قدمت الى مؤسسات الدولة لدعم الشباب.

بغداد «تضيق» بأهلها..

أمتار صغيرة للعيش وسيارات تخنق العاصمة

تعيش بغداد، واقعاً سكانياً «خانقاً» بمعنى الكلمة، لا يبدو عليه انه «وليد اللحظة» ولكنه جاء مستوراً بأثر رجعي من أزمة معيشية وسكانية رافقت العاصمة العراقية تقريباً منذ عقدين أو أكثر، حتى وصل الحال بانتقال البغداديين المعتادين على السكن الأفقي بمساحات واسعة إلى بيوتات بمساحات صغيرة جداً، في حين تغص الشوارع حالياً بملايين السيارات يومياً.

احمد فاضل

فيما وضعت الحكومة الحالية حلولاً لمواجهة «أزمتي» المرور والسكن لكنها، وبحسب مراقبين خطوات لا تخلو في تفاصيلها من تأثيرات بيئية حالية أو مستقبلية.

أعداد السكان ترتفع وبغداد « تختنق »

بمراجعة للسنوات القريبة السابقة، وربما اللاحقة، لحجم الاكتظاظ السكاني في العاصمة بغداد، ففي عام 2022 احتلت العاصمة العراقية بغداد المرتبة 52 عالمياً ضمن قائمة أكثر المدن اكتظاظاً بالسكان لعام 2022 من أصل 500 مدينة مدرجة بالجدول حسب مجلة (CEOWORLD) الأمريكية.

وقد جاءت بغداد بعد العاصمة القاهرة عربياً من حيث اكتظاظ السكان فيها، التي بلغ عدد السكان في الاخيرة 21.750.020 مليون نسمة»، مبينة أن «الخرطوم عاصمة السودان جاءت الثالث عربيا بـ 6.160.327 ملايين نسمة، ومن ثم جاءت مدينة الاسكندرية في مصر بـ 5.483.605 ملايين نسمة، ومن ثم جاءت مدينة جدة في السعودية بـ 4.780.740 ملايين نسمة».

عالميا، وحسب المجلة فإن «طوكيو عاصمة اليابان احتلت المرتبة الأولى عالميا كأكثر مدن العالم اكتظاظا بالسكان حيث بلغ عدد السكان فيها 37.274.000 مليون نسمة تليها مدينة دلهي الهندية بعدد سكان يبلغ 32.065.760 مليون نسمة، تليها مدينة شنغهاي الصينية بعدد سكان يبلغ 28.516.904 مليون نسمة».

كما كشف موقع مراجعة سكان العالم الأمريكي في العام ذاته، أن «الكثافة السكانية أصبح بواقع 85.140 شخصاً لكل ميل مربع في بغداد»، وهذا مع ما يعرف لدى البغداديين وفق مصطلحاتهم الدارجة بـ»تقسيم المنازل» الكبيرة الى مساحات أقل ومنها الحصول على 50 متر او 60 من للعائلة الواحدة من منازل كانت مساحتها تصل الى -400 600 متر واكثر ضمن مناطق من مدينة بغداد بسبب حجم الزيادة الكبيرة في السكان.

يتزامن هذا مع توضيح المتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي وفق إحصاءات أعدتها الوزارة في عام 2022 أن سكان العاصمة بغداد بلغ 8 ملايين و750 ألف نسمة، والموصل 4 ملايين، والبصرة 3 ملايين، مبينا أنه وفق هذه الزيادات قد يصل عدد سكان العراق إلى 80 مليون نسمة بحلول عام 2050.

ووفق إحصائية أعدها الجهاز المركزي للإحصاء بوزارة التخطيط للسنوات من (2015-2030)، فإن عدد سكان العراق في العام الحالي 2024، بلغ 44,414,800 مليون، فيما سيبلغ عدد سكان العراق عام 2025 وفق الإحصائية، 45,520,500، وفي عام 2026 سيبلغ سكان العراق، 46,639,900، وفي عام 2027، 47,771,600، وفي عام 2028، 48,914,100، وفي عام 2029، سيبلغ عدد سكان العراق 50,061,500، وفي عام 2030، سيبلغ عدد سكان العراق 51,211,700 بزيادة مليون نسمة تقريبا سنوياً.

وبين الارقام المتناثرة فإن عدد السكان المتوقع للعاصمة بغداد في عام 2030 سيكون بحدود 11مليوناً و375 ألف نسمة في ظل واقع العاصمة الحالي، بحسب امين بغداد عمار موسى، في تشرين الأول 2023، وبذلك لن تستوعب العاصمة هذه

الزيادات، بالتالي يجب اللجوء إلى إنشاء مدن جديدة خارج حدود العاصمة لاستيعاب هذا الزخم» بحسب المسؤول الحكومي.

ويبدو أن «نهار بغداد يختلف عن ليلها»، وحسب تصريح للمتحدث باسم وزارة التخطيط عبد الزهرة الهنداوي لمجلة «فيلي»، في شهر آذار 2023، فإن العاصمة بغداد تأتي في مُقدّمة المحافظات الأكثر اكتظاظاً بالسكان، بواقع أكثر من 9 ملايين نسمة، ترتفع هذه النسبة خلال النهار -عند إضافة قاصديها من باقي المحافظات لأغراض متعددة - لتصل إلى أكثر من 10 ملايين نسمة.

وأجري آخر تعداد سكاني في العراق عام 1997، وعلى مدى 15 عاما الماضية لم تتوافق القوى السياسية على إجراء التعداد الذي يعتبر الأساس في توزيع الثروات في البلاد ورسم الخطط التنموية وتقويم نتائجها ووضع الخطط الصحيحة لإعادة الإعمار.

خطط حكومية لمواجهة الانفجار السكاني

وعمدت حكومة محمد شياع السوداني، لإدارة مسالة هذه الزيادات السكانية وخصوصاً في العاصمة بغداد، ووضعت ما تصفها بحلول ضمن حزم لحل هذه الاختناقات التي باتت العاصمة لا تستوعبها تمثلت بإطلاق مشاريع الحزمة الأولى من المشاريع لفك الاختناقات المرورية عبر مشاريع لإنشاء جسور ومجسرات وأنفاق في العاصمة بغداد من المفترض أن ترى النور هذا العام وفق إطلاق حكومة السوداني على هذا العام بـ»عام الإنجازات».

كما أطلقت الحكومة مجموعة من المدن السكنية لمواجهة الاكتظاظ السكاني وعدم توفر سكن لائق للعراقيين، كان أبرزها مدينة الجواهري في بغداد، والغزلاني في نينوى، والجنائن الجديدة في بابل، وضفاف في كربلاء المقدسة، كان آخرها توقيع عقد مدينة علي الوردي برعاية السوداني وحضوره، عبر توقيع العقد بين وزير الاعمار والإسكان بنكين ريكاني مع شركة اورا لصاحبها نجيب ساويرس في 31، كانون الثاني 2024، والتي ستنفذ في منطقة النهروان، جنوب شرق بغداد، بواقع 120 ألف وحدة سكنية.

ووفق تقديرات حكومية خاصة بمديرية المرور العامة، فإن العاصمة بغداد، تشهد يومياً تواجد 4 ملايين سيارة فيما شوارعها لا تصلح سوى لـ400 ألف سيارة، أي أن الزيادة الحالية في شوارع بغداد وحدها تقدر بـ10 أضعاف عن العدد الموجود حالياً، في حين وصف مختصون أن بغداد قد يدخلها يوميا نحو 7 ملايين سيارة، فيما تأمل الحكومة العراقية أن تعمد المشاريع الجديدة ضمن حزمتها الأولى لتقليل زخم الازدحامات المرورية.

وضمن الخطط الخمسية لمعالجة هذه الأزمة، يشير المتحدث باسم وزارة التخطيط، في 4 آذار 2023، أن «هناك إجراءات لاستيعاب هذه الزيادات السكّانية، حيث أقرّ المجلس الأعلى للسكّان برئاسة رئيس مجلس الوزراء، الوثيقة الوطنية للسياسات السكانية المُحدّثة، وهذه الوثيقة تتضمن رؤى بعيدة المدى لتوفير متطلبات الحياة، والاستفادة من الزيادة السكّانية، وتحويلها إلى مُحرّكات تنموية».

ويوضّح، أن «هذه السياسات تتمحور حول تحسين واقع قطاعات الصحة والتعليم والسكن، ودعم الفئات الهشّة في المجتمع، وتحقيق شراكات بين القطاعين العام والخاص، والتركيز على تطوير الدراسات والبحوث التي تتناول قضايا السكّان، وإعطاء الأولوية لهذه القضايا ضمن خُطط التنمية».

ويؤكد الهنداوي، أن «هذه السّياسات التي تضمنتها الوثيقة سوف تُترجم إلى إجراءات من خلال خُطط التنمية الخمسية، وأن الوزارة تستعد الآن لإعداد خطط التنمية الخمسية للسنوات الخمس المُقبلة، وأن هذه الخُطة سوف تأخذ بنظر الاعتبار واقع الزيادة السكّانية وقضايا الاقتصاد والتنمية، من أجل اتخاذ الإجراءات والسّياسات المُناسبة لمعالجة قضايا السكان».

وكانت الحكومة العراقية، أعلنت في 15 شباط 2023، إقرار الوثيقة الوطنية للسياسات السكّانية «المحدّثة»، مشددة على ضرورة تهيئة الظروف لغرض إجراء التعداد السكّاني في البلاد.

وأكد أمين بغداد، عمار موسى، في 14 تشرين الأول 2023، إن «معالجة الاكتظاظ السكاني في العاصمة بغداد وبحسب رؤية المخطط الإنمائي الشامل للمدينة، هو خلق مدن جديدة خارج حدود العاصمة بغداد»، موضحاً أن «إنشاء المدن الجديدة ستعود بالنفع على العاصمة بغداد، كونها ستخلق مدن محاذية للعاصمة بغداد وتقلل من الزخم السكاني الموجود في داخل العاصمة».

وأكد أمين بغداد، «ماضون بقوة وبرعاية رئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني، لخلق مشاريع تخدم العاصمة بغداد، ولفك الاختناقات السكانية في داخل العاصمة».

تأثير بيئي

العاصمة بغداد على موعد مع تنفيذ أكبر مجزرة بحق أشجارها المعمرة في تاريخها الحديث التي تميز مقتربات النهر من جهة الجادرية» ، والجهات المعنية تناست أن الحل الجذري يكمن في تنفيذ نظام نقل عام حديث يستوعب تنقل ملايين المواطنين يومياً دون الحاجة لاستخدام سياراتهم الشخصية».

ويؤكد مدير مشروع العدالة البيئية وأمن المناخ جنوب العراق، فلاح الأميري، في 4 آذار 2023، أن «زيادة معدل النمو السكاني أشدّ خطورة على البيئة من الملوثات بمختلف أنواعها وأشكالها، فالعلاقة بين ارتفاع نسب التلوث والازدياد في معدل النمو السكاني هي علاقة طردية».

ويوضح، أن «المشكلة المرتبطة بين ارتفاع نسبة النمو السكاني مع تلوث البيئة تكمن في أن قطاع الخدمات والصحة والتوسع في الاسكان يكاد يكون معدوماً أو متباطئاً جداً، أي أن هناك متوالية عددية هندسية ومتضاعفة لمعدل نمو السكان مع انعدام نمو هذه القطاعات أو جمود توسعها وتطويرها، فهنا تكون أصل المشكلة».

ويشير إلى أن «حجم الخدمات ومؤسساتها لا زالت نفسها دون تغيير يتناسب مع حجم النمو السكاني، فتظهر بوضوح هذه الملوثات مثل الملوثات الصلبة، وأحيانا لا تظهر الا عند الاختصاص مثل ملوثات الهواء أو التربة، وتؤدي هذه المعادلة المتوالية إلى استنزاف في الموارد واندثارها بصورة متسارعة مثل خدمات الطرق والجسور والقطاع الصحي وقطاع التعليم والمياه».

ويبين، «وفي جانب آخر نجد أن هناك تلوث سمعي وبصري وضوضائي واضح، بسبب تكدس السكّان في الوحدات الإدارية ذاتها، والتي لم تتوسع أو يتم تطويرها وبقيت على حالها، وهو ما يشير إلى كارثة قد تؤدي بالتدرج نحو الانهيار الاقتصادي والبيئي في حال عدم معالجة المهتمين وأصحاب القرار لها».

من جهته قال موقع بغداد بروجيكز(مشاريع بغداد)، وهو موقع متخصص بدعم المشاريع العمرانية في العاصمة بغداد، في 14 كانون الثاني 2024، إن «العاصمة بغداد على موعد مع تنفيذ أكبر مجزرة بحق أشجارها المعمرة في تاريخها الحديث التي تميز مقتربات النهر من جهة الجادرية».

وأضاف الموقع أن «هذا الأمر سيحدث بسبب ما يروج له من حل لمشكلة الاختناقات المرورية»، مبينا أن «الجهات المعنية تناست أن الحل الجذري يكمن في تنفيذ نظام نقل عام حديث يستوعب تنقل ملايين المواطنين يومياً دون الحاجة لاستخدام سياراتهم الشخصية».

ويبين الموقع أن «فك الاختناقات المرورية يكون بتوفير البدائل وهي نظام المترو ويشمل مسارات ومحطات خاصة بالحافلات العامة، وخطوط الترام، وشبكة المترو»، لافتا الى «مشروع الجسر الجديد في أبو نؤاس سيدمر الغطاء النباتي المتبقي في شارع أبو نؤاس وضفة النهر في الجادرية، وحدائق جزيرة الاعراس ويزيد من التلوث عبر تشجيع المواطنين على استخدام المزيد من السيارات الخاصة للتنقل بدل فعل العكس بعد توفير البدائل»، واصفا حلول المشاكل المرورية بأنها «ترقيعية شكلية ولن تحل الاختناقات المرورية».

ولأن الصورة بألف كلمة كما يقال، فقد أوضحت كاميرا التصوير الجوي «درون» الخاصة بمجلة «فيلي» المناطق المحيطة بنهر دجلة في مركز العاصمة بغداد، في 31 كانون الثاني 2024، ووثقت ارتفاع بعض البنايات التي تكاد ان ترى، وسط بنايات أقل منها في جانب عمراني وصل إلى حدود النهر «من دون أي غطاء اخضر»، وسط «اختفاء التشجير» الذي يحيط بالنهر.

وتشكو العاصمة من عدم وجود المساحات الخضراء التي يمكن ان يلجأ اليها المواطنون خصوصا قرب نهر دجلة الذي يعد متنفسا للبغداديين. وتُظهر الصور الملتقطة الحاجة الى زيادة المساحات الخضراء او خلقها قرب النهر، خاصة أن مساحات منها كان تغطيها الأشجار والبساتين والنخيل تعرضت لتجريف متعمد لجعلها سكنية.

ملفات «صادمة» عن عمل الأمم المتحدة

بعد تقارير صحيفة صادمة عن عمل بعثتها وبرنامجها الإنمائي في العراق، أكدت الأمم المتحدة إجراء تحقيق موسع إثر معلومات عن موظفين في المنظمة الدولية، وتحديدا في برنامج الامم المتحدة الانمائي، سعوا من أجل الحصول على رشاوى من متنفذين عراقيين مقابل منحهم صفقات في إطار مشاريع بناء، تصل قيمتها إلى 1.5 مليار دولار، كما وجه رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، بإجراء تحقيق منفصل.

فيـــلي

وبحسب وثيقة داخلية للأمم المتحدة، حصلت عليها صحيفة «الغارديان» البريطانية، جرى تكليف مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اخيم شتاينر، «بإجراء مراجعة ادارية وتقييم للمزاعم» بعد الكشف عن أن موظفيه كانوا يتقاضون رشاوى مقابل مساعدة رجال الأعمال في الحصول على عقود بناء.

وذكر التقرير البريطاني، الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن هذه الوثيقة المكونة من 6 صفحات، أرسلت إلى الجهات المانحة في 25 يناير/كانون الثاني الماضي، بهدف طمأنة العواصم الغربية بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قادر على تطبيق المحاسبة بحق نفسه من خلال آليات الرقابة الداخلية، بما يتيح للوكالة استعادة مصداقيتها.

ونقل التقرير عن مسؤول حكومي عراقي مطلع، أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، أمر لجنة النزاهة بإجراء تحقيق منفصل.

وبحسب وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن الوكالة أحالت في السابق 136 قضية الى «مكتب التدقيق والتحقيقات «OAI» فيما يتعلق ببرنامج إعادة الإعمار، وكانت غالبيتها بحق الموردين وليس الموظفين.

وأضاف التقرير انه جرى إثبات 56 منها 52 تتعلق ببائعين واجهوا عقوبات فيما بعد، في حين لم تشر الوثيقة الى مزيد من التفاصيل حول الحالات الاربع الاخرى، او ما اذا كان قد تم اتخاذ أي إجراء تأديبي.

ونقل التقرير عن الوثيقة قولها إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «ملتزم بتقوية ثقافة وبيئة العمل حيث يمكن لجميع موظفي البرنامج الإنمائي الإبلاغ عن المخالفات من دون خوف من الانتقام».

وأشار التقرير البريطاني، إلى أن المزيد من موظفي برنامج الأمم المتحدة الانمائي تقدموا بهذه الادعاءات، وتحدثوا عن «ثقافة الخوف» والإفلات من العقاب التي قالوا إنها ممتدة عبر مكاتب الوكالة في مناطق الشرق الاوسط.

وأوضح التقرير أن هؤلاء الموظفين اتهموا مديري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين أقاموا علاقات قوية مع نظرائهم الحكوميين، باستخدام تلك العلاقات كسلاح لحماية أنفسهم من المحاسبة، ومارسوا الانتقام من الموظفين الذين تحدثوا علنا.

وقال شخص عمل في أحد المكاتب في الشرق الأوسط، للصحيفة إن «الموظفين حاولوا ان يقرعوا ناقوس الخطر فيما يتعلق بتحويل مئات الآلاف من الدولارات الى منظمة يديرها أحد المسؤولين الحكوميين، لكن رؤسائهم «اشاروا بسرعة كبيرة إلى أنه لا ينبغي لنا أن نتدخل».

وتابع التقرير أنه بعدما قام الموظفون بابلاغ «مكتب التدقيق والتحقيقات» بهذه القضية، قيل لهذا الشخص انهم لم يقدموا الوثائق الكافية لمواصلة التحقيق.

ونقل التقرير عن هذا الموظف قوله إن «مكتب التدقيق والتحقيقات، لا يعمل بتاتا ومعطل بالكامل».

وتناولت «الغارديان» حالة قالت إن أحد موظفي برنامج الأمم المتحدة في العراق قد شكوى إلى مسؤول الشكاوى ومكتب التدقيق والتحقيقات، متحدثا عن وجود سوء إدارة وبلطجة من قبل أحد المشرفين، لكن الادارة العليا انقلبت ضده ضدهم.

ونقل التقرير عنه قوله «لقد اخبروني، اما ان اسقط الشكوى أو أن المراجعة القادمة حول ادائي الوظيفي لن تكون جيدة وسيتم التخلي عني».

كما نقل التقرير عن موظف آخر يعمل لدى برنامج الامم المتحدة الانمائي اشار الى تعرض الموظفين للتهديد من قبل مدير سابق بعد أن اعربوا عن مخاوفهم بشأن الاسراف في الانفاق.

وأضاف الموظف، انهم «قالوا على الفور: أنت تعرف مكان الباب، ولن تحصل على وظيفة اذا استمريت باثارة الأمور»، مشيرا بذلك الى ان علاقات هذا المدير الوثيقة بالمسؤولين الحكوميين لا تسمح بالمساس بهم، مضيفا أنهم يستفيدون من بعضهم البعض ماليا وهو أمر يتم من اعلى الادارة.

وقال التقرير أن «الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق اوك لوتسما، كتب في رسالة بالبريد الالكتروني للموظفين، أن التحقيق الذي اجرته «الجارديان» كان «مؤسفا للغاية»، وان مكتبه «يعمل مع مقر الأمم المتحدة من أجل دحض هذه الادعاءات غير العادلة والظالمة»، داعيا الموظفين إلى «الامتناع عن أي تعليق».

وختم التقرير البريطاني، بقول متحدث باسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إن المزاعم القائلة بأن الموظفين تعرضوا للتهديد بالانتقام بسبب الإبلاغ عن مخالفات «متعارضة تماما مع التزام برنامج الامم المتحدة الانمائي بالمحاسبة والنزاهة والانفتاح على التدقيق»

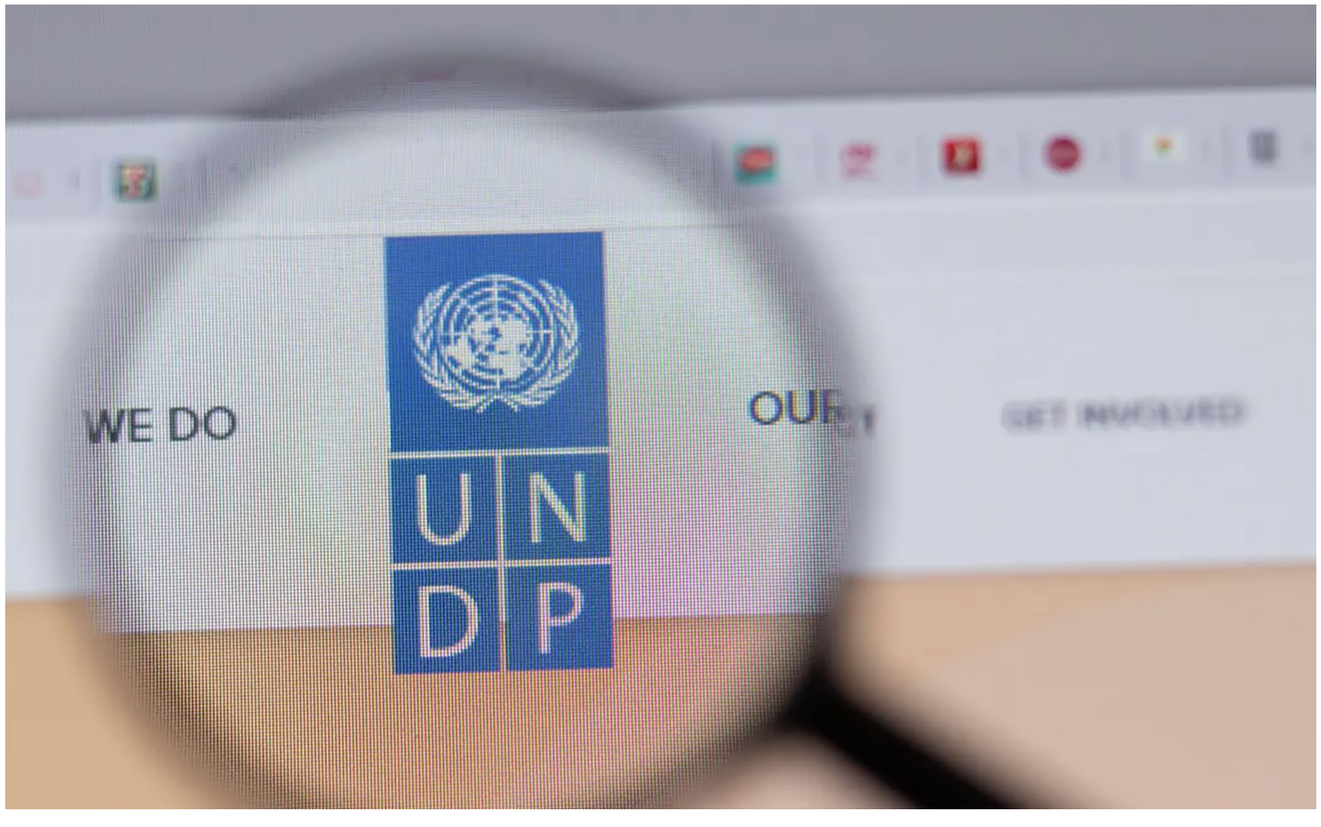

مكاتب المسؤولين
تجهيزات باذخة تلاعب بالأسعار وتأثيث بلا ضوابط

لطالما اثارت قضية الانفاق في مفاصل الحكومة العراقية وبالذات في مكاتب المسؤولين، تساؤلات وقلق بشأن المبالغ المصروفة طوال أكثر من عشرين عاما منذ اسقاط النظام المباد في نيسان 2003.

ويبرز القلق بصورة خاصة في ظل تصاعد عمليات تأثيث مكاتب المسؤولين المتواصلة برغم استمرار التقشف في مظاهر الحياة العامة؛ وتواصل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة لدى السكان وزمة السكن ووصول اسعار العقارات الى ارقام فلكية، وكذلك بظل تخلف الخدمات وعدم تفعيل البنية التحتية.

ويقول مراقبون ان الاموال الفلكية التي وردت الى العراق في سنين سابقة جرى صرف مبالغ هائلة منها على تأثيث مكاتب المسؤولين والجهات المرتبطة بهم، ويضرب المراقبون مثلا في تعدد القنوات الفضائية التابعة للقوى الحاكمة التي يصرف على انشائها وتمويلها وتأثيثها مبالغ كبيرة، وطبعا هذا فضلا عن المبالغ الضخمة التي سربت الى الخارج واودعت في مصادر عدة بعضها مجهول.

ويقول المراقبون أن لجان المشتريات في معظم مؤسسات الدولة تعمل على شراء مواد وتجهيزات متنوعة اغلبها ذات مواصفات غير جيدة وبأسعار تصل الى ثلاثة أضعاف السعر الحقيقي لأي مادة مطلوب شراؤها وان هناك خروقات وتجاوزات تحصل أمام المعنيين والمختصين، مشيرين الى ان لجان النزاهة لاحظت تواجد أسعار خيالية وغير معقولة لمواد جرى شراءها من قبل مؤسسات وهيئات ووزارات الحكومة.

المراقبون اوضحوا ان موظف التدقيق والمدير العام فضلا عن المحافظ وحتى الوزير هو المسؤول الأول أمام القانون عن لجان المشتريات في مؤسسات الدولة، وهم من سيكونون المتهمين بهدر المال العام نتيجة اما التواطؤ او عدم الدقة والتحري بصورة قانونية بل انهم شركاء في حالات الفساد، بحسب قولهم.

وفي سنوات سابقة قدرت مشتريات مؤسسات وزارات الداخلية والتربية والتعليم والصحة الاتحادية بمبالغ تجاوزت الـ 150 مليار دينار سنويا، في قضايا لا تتعلق بعملها المهني بحسب تعبيرهم.

صاحب أحد معارض الاثاث قال للإعلام ان بعض الدوائر تقوم وبشكل دوري بتغيير الأثاث المكتبي لجميع غرف الدائرة وبخاصة اختيار أثاث مميز لمكتب رئيس الدائرة والمدراء العامين.

وذكرت التقارير ان هناك قوى «فاعلة» تعمل بهذا المجال ما بين وزارات

الدولة والشركات وعدد من الوزارات التي تمتلك القدرة على الشراء المتكرر. محاسب في احدى الشركات التجارية المختصة بالأثاث المستورد يكشف عن اضافة 100% على السعر الحقيقي للبضاعة الراغبين بشرائها من قبل تلك اللجان.

مختصون يرون ان معظم مؤسسات الحكومة ترفض ان تعيد المبالغ المتبقية لوزارة المالية لعدم تواجد حسابات دقيقة بشأن تقدير الحاجة، ما يؤدي الى بقاء الاموال لديهم فيتصرفون بها على هواهم من جهة، فيما دأبوا على الشكوى من قلة التخصيصات المالية من جهة اخرى.

في وزارة الصحة الاتحادية قامت لجنة المشتريات بتغيير وترميم مكتب المدير العام مباشرة؛ موظف في الوزارة يكشف عن أن أكثر من عشرة مكاتب للمدراء العامين جرى اجراء الترميم لها بعد ان تجري تسمية مدير عام جديد مستذكرا أن مكتب مدير عام جرى تأثيثه مرتين وكذلك مكتب المدير العام ودائرته والعمل مستمر على مدار العام، برغم ان جميع الموجودات في تلك المكاتب هي بأحسن الأحول بحسب قوله.

ويرى مراقبون ان عملية ترميم مكاتب المدراء العامين الذين يجري تغييرهم تجري بمسوغات امنية، منها احتمالية تواجد كاميرات مخبأة أو أجهزة تسجيل أو يجري التنصت على حديث وقرارات المدير العام والاستماع لجميع ما يجرى من مداولات أو غيرها من الأمور، مستدركين، ان ذلك الامر يمكن معالجته بإجراءات تفتيشية مبسطة، ولكنه ذريعة للتصرف بالأموال بحسب رغبة المسؤولين، على حد قولهم.

ويمكن الرجوع الى التقرير السنوي لعام 2013 لديوان الرقابة المالية الاتحادي، وضمن دائرة التدقيق والمتابعة الخاص بوزارة التربية، الذي يشير الى استمرار بعض الدوائر بالقيام بصرف مبالغ من تخصيصات الموازنة الاستثمارية لأغراض الإنفاق غير الضروري من دون توفر الاعتماد المالي المطلوب، فيما يتدنى الصرف على التخصيصات الضرورية المعتمدة.

مدير حسابات أقدم في وزارة الصحة يرى ان لجان المشتريات تنهب وتسرق المال العام بوسائل يعرفها الجميع، في حين لا تتواجد أي رقابة حقيقية على عمل تلك اللجان، على حد وصفه.

وفي سنة سابقة قالت عضوة في اللجنة المالية أن رئاسة الجمهورية قد طلبت تخصيص 23 مليار دينار من أجل الصرف على تأثيث مكتبي نائبي رئيس الجمهورية، هذا فضلا عن 30 مليار دينار مخصصة لرواتب ومخصصات واجور حماية مكتبي نائبي رئيس الجمهورية، ومبلغ ملياري دينار مخصص لاستحداث مكتبي نائبي رئيس الجمهورية، ما يرفع مبالغ تلك الاموال الى 55 مليار دينار.

وتقول النائبة ان الصرف الكبير على تأثيث المكاتب يحدث برغم ان «هناك مسؤولين لا يبقون في العراق أكثر من 5 ايام في الشهر، ويقضون 25 يوماً خارجه».

وفيما نفت رئاسة الجمهورية، الحديث بشأن تأثيث مكتبي نائبي رئيس الجمهورية، فان الناطق الرسمي لرئاسة الجمهورية في حينه وفي بيان رئاسي قال انه «تمت ازالة بعض الملابسات والاشكاليات في موازنات نائبي رئيس الجمهورية التي تحدثت عنها وسائل الاعلام، حيث تم اجراء التعديلات على الموازنات ورفعها إلى مجلس النواب لغرض اعتمادها».

وبحسب تقديرات اقتصاديين فان الموازنة العراقية لابد ان تكون قد أفادت بين اعوام 2006 ـ 2014 من 600 مليار دولار.

يقول معاون مدير حسابات في إحدى وزارات الدولة: ما بين عام 2009 ولغاية 2013 شهدت معظم دوائر الدولة ومثبت ذلك في سجلاتها صرف عشرات المليارات من الموازنة المخصصة لكل وزارة لغرض شراء الأثاث والمواد المكتبية والسيارات، او اجراء اعمال الصيانة والترميم، مشيرا بالقول، ان الأمر وصل الى هدر مبالغ طائلة بسبب رغبة المدير العام او مدير مكتبه في شطب بعض المواد وعدها مستهلكة وبيعها بأسعار بخسة جداً، وموضحاً ان هذا الأمر يحصل في اغلب دوائر الدولة وليس باستطاعة أحد إيقافه او الوقوف بوجه المدير ومكتبه.

موظفة في وزارة التربية تلفت الى أن هناك مواد حقيقية يجب ان تستهلك بسبب عمرها الافتراضي ولكن يمكن أن تستفيد منها الدائرة لاسيما ان بعض الدوائر لها ملاكات فنية مثل النجار والحداد والكهربائي وغيرهم من أصحاب الأعمال الحرفية في كل دوائر الدولة، ولكن في كل مرة يجري شراء مواد بأسعار عالية مع كل تغيير في الموقع، بحسب قولها.

صاحب مخزن كبير لبيع وشراء المواد المستهلكة والمعروفة بـ (السكراب) يقول انه في إحدى الحالات التي حصلت معه جرى فيها شراء مواد مستهلكة من دائرة بمبلغ (4 ملايين دينار) وعند صيانتها عثر من بينها على مواد لم أعرفها وبعد استنجادي بأحد المتخصصين تبيَّن انها مواد احتياطية لمنظومة كهربائية سالمة سعر الواحدة منها 700 دولار وعند احصائي العدد تبين انها 32 قطعة ولك أن تتصور الأمر في النهاية، بحسب تعبيره.

ولا يقتصر بيع الاثاث المستهلك او الذي يدخل ضمن قائمة الاستهلاك، بل وصل الامر الى نقل هذه الاثاث الى منازل بعض الموظفين من اتباع ومكتب المدير؛ ويقول احد العاملين في «هيئة مستقلة» انه حين قام بزيارة مدير احدى الدوائر في الهيئة بمنزله، وجد (طقم قنفات) في غرفة الضيوف جرى شراءه قبل مدة وجيزة لمكتب احد المدراء ولم يعجبه لونه؛ وبحسب المراقبين فان الأمر لم يقتصر على الاثاث المكتبي او الحاسبات، بل وصل الى السيارات والمولدات الكهربائية العملاقة وأجهزة التبريد والتكييف، بحسب قول موظفي الوزارات والمقربين من المسؤولين انفسهم.

الأمر وصل الى هدر مبالغ طائلة بسبب رغبة المدير العام او مدير مكتبه في شطب بعض المواد وعدها مستهلكة وبيعها بأسعار بخسة جداً، وموضحاً ان هذا الأمر يحصل في اغلب دوائر الدولة وليس باستطاعة أحد إيقافه او الوقوف بوجه المدير ومكتبه.

«أبي المصورين العراقيين»:

لا مثيل له ووثق التحولات «المزلزلة» في بلاده

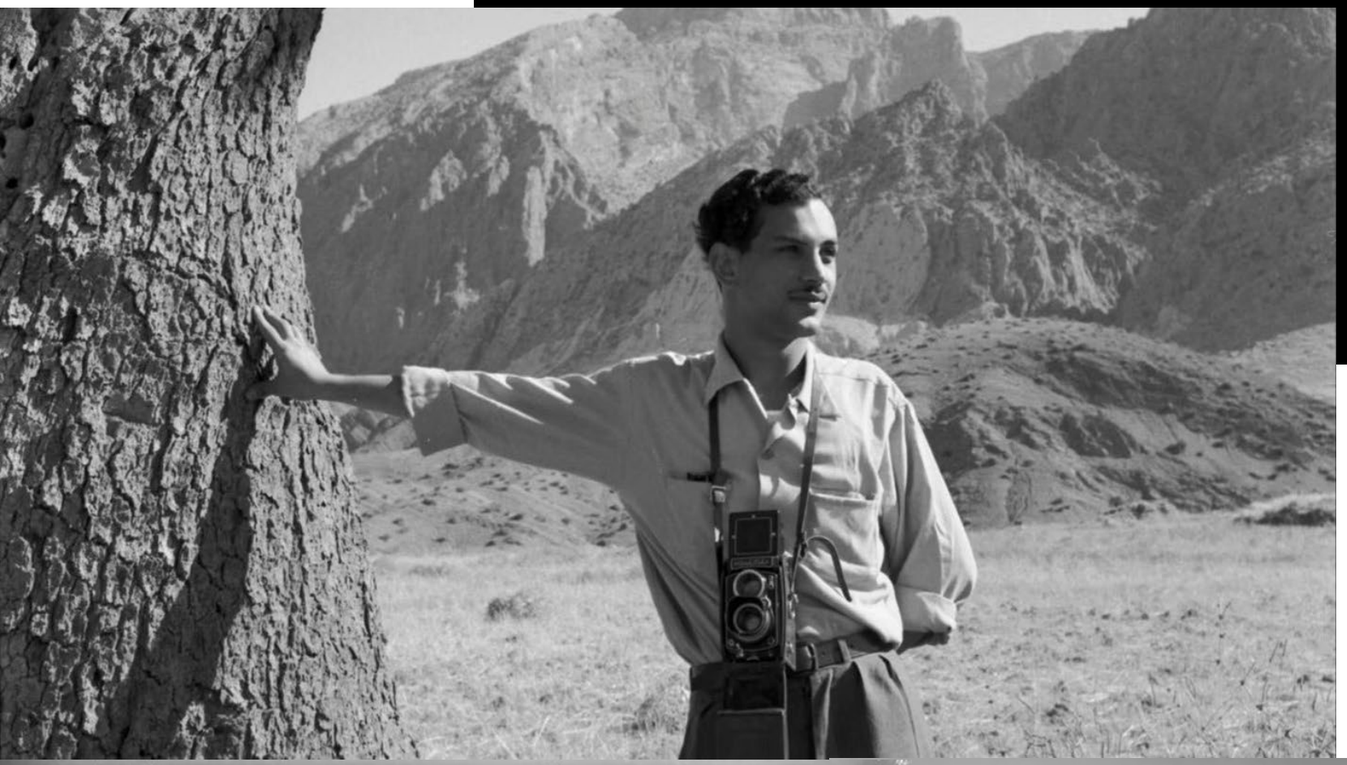

كشفت صحيفة بريطانية، عن إقامة جامعة نيويورك معرض فوتوغرافي للمصور العراقي الراحل لطيف العاني الذي وثق فترة «الخمسينيات والستينيات» من القرن الماضي في العراق، وفيما بينت أن أعمال «أبو المصورين العراقيين» تجسد «التحولات الزلزالية» لبلاده خلال خروجها من الماضي الزراعي الى الصناعي، وصفت العاني بانه مصور لا مثيل له لآثار العراق، فيما لفتت الى وجود بعض الفنانين العراقيين الذين يسيرون على منوال العاني حاليا والذين سيزورون معرضه الحالي.

فيلي

وقالت صحيفة الفايننشال تايمز في تقرير ترجمته مجلة «فيلي»؛ إن «معرضاً فنياً يقام للمصور العراقي الراحل لطيف العاني في جامعة نيويورك، وذلك تكريما لأعماله التي ترصد فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما كان العراق يخرج من ماضيه الزراعي الى حاضره الصناعي، حيث تمكن العاني من تسجيل التحولات الزلزالية وهزاتها في وطنه».

واشار التقرير الى ان «العاني الذي رحل في العام 2021، ترك مسيرته المهنية في نهاية السبعينيات، وتعرض أرشيفه الى التدمير الى حد كبير في العام 2003، حيث تعرض العراق الذي كان يحتفي به، لسلسلة من الكوارث والحروب».

ولفت إلى أن «معهد دراسة العالم القديم في جامعة نيويورك، يقدم الآن معرضاً تحت عنوان (من خلال العدسة) لتكريم العاني باعتباره مصوراً لا مثيل له لآثار العراق، ورمز الماضي المجيد والتحولات حيث قام بتوثيق الآثار والمعجبين

بها، وحتى تصوير المباني الحديثة غير الماهولة في ضوء خافت، ليجعلها تبدو وكأنها آثار قديمة.

ووصف التقرير العاني بانه «كان فناناً اولاً ومراسلا ثانياً، التقط صوره بدقة ومهارة، ووجه من خلالها رسائل»، مشيرا على سبيل المثال الى «مجموعة من الصور لآثار طاق كسرى، جنوب بغداد، والتي تم التقاطها على مدار بضع ساعات في نفس اليوم من العام 1964، تظهر وجهات نظر متباينة تماماً عن العراق خلال القرن الـ20، حيث انه في احدى تلك الصور يظهر راعٍ مع قطيعه في حقل صخري، بينما ترتفع بقايا القصر الذي يبلغ عمره 1700 عام بشكل مهيب خلف كتفيه، في صورة تكاد تكون خالدة، في حين ان سيارتين متوقفتان على مسافة منه، تشيران الى ان هذا ليس القرن الـ18 او الـ15».

واشار التقرير الى ان «مجموعة الصور، بينها صور لحفل تنكري لسياح، تعكس أيضا براعة لاذعة، خاصة في التناقض بين بلاهة الأجانب وسط محيطهم القاتم والجاف، وبين تمدن الزوار المبتهج للأجانب وعدم عاطفية الرجل العراقي المحلي»، مبينا أن «مخلوقات العالم الحديث تمارس طقوسها امام القصور القديمة مما يجعل تصرفاتها الغريبة تبدو هزلية تافهة، وأن الناس سوف يرحلون وستبقى الحجارة».

وتابع التقرير ان «السياح بدوا كأنهم يؤدون مسرحية، وان العاني هو من يقوم بعملية الإخراج خلسة، ويظهر نفس الموسيقي في لقطة أخرى تم التقاطها على ابواب بابل، على بعد أكثر من 100 كيلومتر، مما يثير تساؤلات حول ما اذا كان ينبغي اعتباره ممثلا مساعدا أم داعما».

وينقل التقرير عن العاني قوله في العام 2015 «اردت ان اظهر تراثنا مقابل حاضرنا».

ولفت التقرير الى ان «سكان العراق كانوا أكثر تنوعا خلال الستينيات مما هو عليه الآن، وليس من الواضح أن المسلمين الناطقين باللغة العربية اليوم لديهم ارتباط مباشر بالسومريين القدماء وبلاد ما بين النهرين والآشوريين والفرس الذين اكتسحوا المنطقة وتركوا خلفهم بصماتهم على المشاهد الطبيعية».

وتابع التقرير ان «العاني كان قد استوعب هذه الشكوك واستخدمها لاحداث تاثير درامي»، لافتا إلى «صور التقطها العاني لطاق كسرى من الجو».

ويوضح التقرير ان «المعرض يجمع بين هذا المنظور الالهي والمنظر الجوي لبغداد في ستينيات القرن الـ20، والتي كانت تتميز بشوارعها الواسعة ومبانيها السكنية المربعة وآثارها الحديثة»، مبينا أن «هذه الأفكار تستحق عبارات غوغان الفلسفية: من أين نأتي؟ ماذا نحن؟ إلى أين نحن ذاهبون؟».

حياة العاني والتقاعد المبكر

ووصف التقرير العاني بانه «كان شاباً وسيماً وكان ايضاً وطنياً بالتأكيد». لافتاً إلى أنه «في ظل الوضع الاستعماري، ظهرت مملكة هاشمية غنية بالنفط في العام 1932، وحصل العاني في تلك الحقبة على أول وظيفة له في شركة نفط العراق، التي روج لها في مجلتها الداخلية التي كانت تحمل اسم (أهل النفط)».

واضاف التقرير انه «عندما أطاح انقلاب العام 1958 بالملك وتم تشكيل الجمهورية، أسس العاني قسم التصوير الفوتوغرافي في وزارة الإعلام، ثم تولى رئاسة قسم التصوير في وكالة الانباء العراقية». مبينا انه على الرغم من ان «العاني كان دائما رجلا حكوميا، إلا أنه كان يشعر بالاستياء في بعض الأحيان، حتى أجبرته السلطات في النهاية على التقاعد المبكر».

وذكر التقرير أن «كل مرحلة سياسية كانت تجعل مهمته أكثر صعوبة بقليل وأكثر ضرورة».

ونقل التقرير عن العاني قوله انه «ابتداء من انقلاب عام 1958، جرى حذف الماضي، وشعرت أنه لن يكون هناك استقرار، وجاء الوافدون الجدد، وانفتح صندوق باندورا، وتولى الحكم جهلاء، ليس لديهم ثقافة أو فهم للسلطة التي يملكونها، كان الخوف دافعا رئيسيا لكي يتم توثيق كل شيء كما كان، لقد فعلت كل ما بوسعي لتوثيق ذلك الوقت والحفاظ عليه».

فنانون على منوال العاني

وذكر التقرير ان «معرض نيويورك يبشر بوصول جيل من الفنانين العراقيين الذين يعيش غالبيتهم في الخارج، وهم من خلال تكريمهم للعاني المعروف المعروف باسم (أبو التصوير الفوتوغرافي العراقي)، يستعيدون ايضاً حضارة أجدادهم».

وأوضح التقرير ان من بين هؤلاء الفنانين «نادين حاتم التي ولدت في بغداد، ونشأت في استراليا وأبو ظبي، وتقيم في برلين، وهي تؤدي دورا مشابها للعاني، حيث تتلاعب بالشخصيات في المشهد الطبيعي، على الرغم من أنها تفعل ذلك رقميا بدلا من اصدار تعليمات مثل (قف هناك)، و(انظر هنا)».

وتابع التقرير نادين حاتم لم تتمكن من السفر الى محافظة الانبار، ولهذا قامت بدلاً من ذلك بغربلة الصور العامة للعمليات العسكرية الامريكية هناك، ثم حذفت الجنود من المشهد وتركت ظلالهم فقط، وهي بذلك تؤدي نفس الخدعة التي قام بها العاني، حيث تنشد من اجل وطنها من خلال الآثار الشبحية لغزو أجنبي آخر».

ترجمة: مجلة «فيلي»

> «مجموعة الصور، بينها صور لحفل تنكري لسياح، تعكس أيضا براعة لاذعة، خاصة في التناقض بين بلاهة الأجانب وسط محيطهم القاتم والجاف، وبين تمدن الزوار المبتهج للأجانب وعدم عاطفية الرجل العراقي المحلي»

العصر الرقمي وواقع الصحافة العراقية

فيلي

يتحول عدد متزايد من المطبوعات الورقية الى الاصدارات الالكترونية ليصبح امرا واقعا؛ وبرغم ان بعض المراقبين يشيرون الى ان مشكلات التوزيع والاعلان في الصحف والمجلات الورقية ادت الى هذا الامر، الا ان آخرين يقولون ان مجلات وصحف حكومية تتحول ايضا الى الإصدارات الالكترونية برغم تمويلها المضمون.

يقول الروائي السوري خليل صويلح، أن مجلات ثقافية ورقية كثيرة ستصل قريباً إلى محطة الإغلاق لأنها تنتمي على حد وصفه إلى «حمى ما قبل الميديا»، وصفحاتها مفتوحة على أسئلة تنتمي إلى الماضي بالتالي لا تجد من يقرأها. وبرغم أن صويلح يشغل منصب مدير تحرير مجلة متخصصة هي «الحياة السينمائية» السورية، فإنه يؤمن بأن الطريق الوحيد لضمان الحياة أمام المجلات مرتبط بقدرتها على الانفتاح على أسئلة جديدة ومقاربة الظواهر والاعتناء بالصورة وسرد الحياة اليومية وتأكيد ما هو ذاتي.

واستناداً إلى تجربته في الاسهام بتحرير مجلة «دبي» الثقافية التي صدرت في 2004 وتوقفت عام 2016، يوضح الروائي المصري ناصر عراق أن المجلات التي تصدر في بلدان الخليج يتوافر لها التمويل الكبير، لكنها تواجه تحديات أخرى مرتبطة بكيفية صناعة المحتوى، ومن ثم فإنه يعتقد بأن المجلات لم تتوقف لأسباب تمويلية بدليل حجم الدعم الذي تقدمه الحكومات لها. يلفت عراق، الى أن معظم ما ينتج في المجلات لا زال عند شروط الخيال التقليدي القديم في طريقة العرض وإنتاج المادة، برغم الطفرات التكنولوجية الكبيرة، مما يؤدي إلى انصراف القارئ.

أصبح كثير من الصحف والمجلات العالمية تتجه نحو التركيز على النشر الرقمي والإلكتروني بشكل أكبر، مما يرجح في المحصلة تقليل الإصدارات الورقية أو إلغائها تماما.

من بين الصحف الشهيرة التي اتخذت خطوات في هذا الاتجاه «The Independent» وهي صحيفة بريطانية شهيرة أعلنت في عام 2016 أنها تتخلى عن طبعتها الورقية وتصبح صحيفة رقمية فقط.

ومن النتائج المستخلصة في السنوات الماضية ان الاصدارات الالكترونية للصحف والمجلات تتميز بسهولة الوصول، اذ يمكن للقراء التوصل إلى المحتوى الإلكتروني بيسر عبر الإنترنت من أي مكان وفي أي وقت، عبر الأجهزة الذكية والكمبيوترات اللوحية، من دون الحاجة إلى حمل صحيفة أو مجلة مطبوعة.

كما تتيح الصحف والمجلات الإلكترونية التفاعل مع المحتوى بشكل أكبر، مثل تعليقات القراء، ومشاركة المقالات، والتجاوب عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما ان الإصدارات الرقمية تكلفة إنتاجها وتوزيعها أقل؛ مما يمكن أن يؤدي إلى توفير التكاليف وتقديم الموضوعات والأخبار والمعلومات بتكلفة أقل أو حتى مجانا في بعض الأحيان.

ويمكن تحديث المحتوى الإلكتروني بسرعة، ما يعني أن القراء يمكنهم الحصول على أحدث الأخبار والمعلومات على الفور، وهي صديقة للبيئة اذ انه برغم أنه يتواجد استهلاك للطاقة مع استعمال الأجهزة الإلكترونية، إلا أن الاصدارات الالكترونية تقلل من الاستهلاك الورقي والتلوث البيئي المرتبط به، بحسب المعلومات المتوافرة.

ومن المشكلات المتعلقة بالإصدارات الالكترونية ان الوصول إلى الصحف والمجلات الإلكترونية يتطلب اتصالاً بالإنترنت، وهو شرط لا يتوفر في كل مكان، مما يقيد قدرة بعض الأشخاص على الوصول إلى المحتوى؛ وفي عصر الإنترنت، يواجه الأشخاص التشتت

في الانتباه، مما قد يؤثر على قدرتهم على الانتباه لمحتوى الصحف والمجلات الإلكترونية.

وقد يكون من الصعب تنظيم وحفظ الصحف والمجلات الإلكترونية بالطريقة نفسها التي يمكن تنظيم النسخ الورقية بوساطتها، وقد يكون البحث عن المعلومات المحفوظة واستعمالها أيضا تحديا، وفي بعض الاحيان يمكن أن تواجه الصحف والمجلات الإلكترونية قضايا الخصوصية والأمان مثل الاختراقات وسرقة البيانات، وقد تكون الشاشات الرقمية متعبة للعين بالمقارنة مع الورق، مما يجعل القراءة لمدد طويلة أقل ملاءمة.

واليوم اختفت كثير من الصحف والاصدارات التي كانت تصدر في العراق بعد عام 2003 وكانت تقدر بعشرات ان لم يكن مئات، ولم يتبق منها الا قليل بصيغة ورقية منها صحف «الصباح»، وهي الصحيفة الرسمية التي تصدر عن شبكة الإعلام العراقي، و»الزمان» و»الزوراء» التي تصدر عن نقابة الصحافيين العراقيين، فضلاً عن صحف حزبية مثل «طريق الشعب» التي يصدرها الحزب الشيوعي العراقي وصحف أهلية مثل «المشرق» و»الصباح الجديد» و»الدستور» و»البينة الجديدة» و»المدى» و «كل الأخبار» و»المواطن» ومجلات متخصصة مثل «المورد» و «الاقلام» و «الاديب المعاصر»، وبضعة مجلات خاصة بالجامعات، وتلك ايضا قد افردت مجالا لتحميلها رقميا، ويعتقد المراقبون انها في طريقها الى التحول الى الاصدار الرقمي بالكامل برغم ان طبعاتها الورقية مدعومة ماليا من الجهات المعنية.

ويرى الرئيس التحرير التنفيذي لجريدة «البينة الجديدة» وهي من القلائل التي ماتزال تصدر طبعتها الورقية أنَّ «هناك من يرى بأنه لا مستقبل للصحافة الورقية بعد الآن في ظل ثورة الإنترنت»، مستدركا ان الصحافة الورقية مازالت رائجة في أوساط أعمار من «أجيال سابقة»، أما جيل الشباب الحالي «فهو في حالة عزوف وصدود مع الصحافة الورقية، وهنا تكمن المشكلة، ولكن نقولها بكل ثقة إنَّ الكثير من الصحف لاتزال تواصل الطبع والعمل»، بحسب قوله.

ويقول الأكاديمي الدكتور علي الرواف، ان الصحف المحلية والعالمية اصبحت تُنشر بشكل إلكتروني برغم تطور معدّات الطباعة الحديثة، مبيناً أنَّ «هذا الأمر لا ينطبق على الصحافة فقط بل حتى الكتب العلمية والأدبية أصبحت إلكترونية، وهذه ضريبة التطور».

وبرغم ان هذا هو الواقع الذي يفرض نفسه بقوة على الاعلام، الا ان هناك من يحاول استذكار الماضي، فيقول نقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي ان «الصحف لن تنتهي، وقد تضعف مالياً مع وجود الضغوطات والهجمات الإعلامية، ويجب أن نذكر الجيل القادم بمطبوعاتنا الورقية العتيدة كجريدة الزوراء وغيرها من الصحف المهمة»، ويرى مراقبون ان محاولة التشبث بالماضي لن تجدي نفعا امام زحف التقنية والتطور التكنلوجي في مجال الاعلام. وبرأي الكاتب والصحفي طه جزاع فأن «الحديث عن الصحافة الورقية مرتبط دائماً بالحنين والعاطفة المخزونة لدينا ونكاد نصل إلى مرحلة الإنكار إلى ما وصل إليه حال الصحافة الورقية»، مردفا إن «الصورة تبدو يائسة بالتأكيد، غير أن الحرس القديم للصحف الورقية من الصحفيين والقراء يأبى الاستسلام حتى وإن دخلت محبوبته غرفة الإنعاش، والأمل يحدوهم أنها لن تلفظ أنفاسها الأخيرة، في الأقل وهم على قيد الحياة»!، ويتابع ان «معطيات الحاضر تشير إلى سيادة المواقع الإلكترونية الخبرية، وعكوف ملايين القراء عن متابعة الصحف الورقية، وكذلك (موت الخبر) على أيدي الوكالات الخبرية، ومعها القنوات الفضائية التي تنقل الأحداث مباشرة، وتتقصى الأخبار وتتابع الأحداث أمام أنظار ومسامع المشاهدين في كل بقاع العالم».

وتقول الكاتبة إرادة الجبوري أن «هناك جيلاً كاملاً لا يعرف الورق ولا يتعامل معه فكيف نقنع هذا الجيل أن يقرأ جريدة؟»، مشيرة الى أن «التحديات حقيقية وواقعية: في انهيار منظومة الصحف الورقية شيئاً فشيئاً».

«الصورة تبدو يائسة بالتأكيد، غير أن الحرس القديم للصحف الورقية من الصحفيين والقراء يأبى الاستسلام حتى وإن دخلت محبوبته غرفة الإنعاش، والأمل يحدوهم أنها لن تلفظ أنفاسها الأخيرة، في الأقل وهم على قيد الحياة»!

انفجار في البصرة غير حياته..

عسكري اسكتلندي يحول عوقه ومعاناته إلى قصة ملهمة

فيلي

تناول موقع «ادنبرة لايف»، الاسكتلندي تجربة قاسية وملهمة، خاضها عسكري اسكتلندي أصيب بجروح بالغة وإعاقة خلال مهمته العسكرية في مدينة البصرة العراقية عام ٢٠٠٦، حيث تدهورت أحواله الصحية والنفسية بعدها لدرجة أنه حاول الانتحار مرات عدة، لكنه أعاد لملمة شتات نفسه للمضي قدماً وحول معاناته إلى قصة نجاح.

وذكر التقرير الذي ترجمته مجلة «فيلي»، أن النقيب نيل ديوار عانى من إصابات بدلت حياته ووصل إلى الحضيض بعدما أصيب بانفجار عبوة ناسفة خلال مهمة له في العراق عام 2006، مشيرة إلى أن النقيب المولود في ادنبرة، تحدث عن تجربته وكيفية محاولته الانتحار ثلاث مرات، إلى أن اكتشف رياضة خاصة بالمعاقين.

وأوضح التقرير أن ديوار (56 عاماً) كان نقيباً في فوج المشاة الملكي الاسكتلندي عندما لحقت به جروح متعددة بسبب انفجار عبوة ناسفة في البصرة، حيث تعرض لإصابات جسدية وعقلية متعددة ومعقدة أثرت على حركته وعانى من الشلل أحياناً بسبب الاكتئاب المرتبط باضطراب ما بعد الصدمة.

ولفت التقرير إلى أن الإعاقات شملت رقبته وعموده الفقري وساقه وذراعه، بالإضافة إلى معاناته من آلام مزمنة ومشاكل عصبية في الدماغ، ولم يعد بمقدوره المشي بدون دعامة لركبته والاتكاء على عصا المشي، حيث ظل يرتاد المستشفى طوال خمس سنوات لإجراء عمليات جراحة وترميم عديدة، كما خضع للفحوصات لاكتشاف أمراض الرئة النادرة التي أصيب بها أثناء خدمته في العراق بسبب المستشفى الميداني الذي نقل إليه في البصرة.

وأشار التقرير إلى أن ديوار لم يعد بمستطاعه أن يعيش لوحده، فعاد للعيش مع والديه.

ونقل التقرير عنه قوله «كانت حالتي سيئة، ووجودي مع والدي هو الذي منعني من الانتحار»، مضيفاً أنه كان يتعمد جرح نفسه بشفرات الحلاقة ويتشاجر مع الناس حتى يتعرض للضرب.

وأوضح «أردت أن أشعر بالألم لأنني كنت ميتاً في الداخل، وأمضيت وقتاً طويلاً أخطط للانتحار»، لافتاً إلى أنه فكر بأن يلقي بنفسه أمام حافلة.

وتابع التقرير أن ديوار خدم عسكرياً أيضاً ضمن مهمة لحفظ السلام خلال الحروب اليوغوسلافية، حيث شارك في الكشف عن المقابر الجماعية.

وأضاف أن ديوار كان يعاني من مستويات ألم حادة، ولم يكن قادراً على النوم كما عانى من تشنجات مؤلمة في ظهره وفخذه وقدمه.

والتحق ديوار ببرنامج علاجي مجاني خاص بآلام المفاصل تابع لشركة «نوفيلد هيلث»، وهو ما يعتبر أنه أنقذ حياته ووضعه على الطريق لكي يصبح بطلاً للرياضيين المعاقين.

ونقل التقرير عن ديوار قوله إنه «كان هناك أشخاص يضطرون إلى ممارسة التمارين الرياضية والجلوس على الكراسي لأنهم كانوا يعانون من صعوبة كبيرة في الألم، وكانت مدربتنا كيرستين متحمسة للغاية ومبهجة ومشجعة»، مضيفاً أنه «شاهد كيف كان الجميع يتحسنون، وشعر بالتحفيز من خلال الدورة التدريبية من أجل ممارسة التمارين مرة أخرى بشكل صحيح».

ولفت إلى أنه بدأ يفكر في المشاركة في بطولة «اينفيكتوس» وهي منافسة رياضية مخصصة للجنود المصابين بإعاقات.

ونقل التقرير عن ديوار قوله إنه التقى «بالأمير هاري عدة مرات في فعاليات الذكرى في لندن، وكان دائماً مشجعاً للغاية وأخبرني أنه حتى لو لم أتنافس فعلي المشاركة في العمل التطوعي»، مضيفاً أنه التحق بفريق «آر بي ال اينفيكتوس» في العام 2022، ولم يعد يتطلع إلى الماضي مرة أخرى.

وبحسب ديوار فأنه عاد ليكون بين الجنود مجدداً وهو ما ساعده على المعرفة والدعم النفسي الذي يتشاركه معهم، كما أنه لم يكن قادراً سوى على السباحة وقتها، لكنه تعلم ممارسة رياضات كرة السلة على الكراسي المتحركة، وكرة الركبي، وسباق الكراسي المتحركة، ورمي القرص، والكرة الطائرة، ورمي الجلة.

وتابع قائلاً إن هذه الرياضات ساعدته على الأحساس بثقته بما يريد، وانتقل من فريقه الحالي إلى الانضمام لفريق «اينفيكتوس بريطانيا» والمنافسة ضمن بطولة «ألعاب الجنود الجرحى» التي تقام في الولايات المتحدة في العام 2023 حيث فاز بميداليتين ذهبيتين وثلاث فضيات وميداليتين برونزيتين، مشيراً إلى أنه أصبح عضواً في عدة فرق رياضية أخرى.

ونقل التقرير عن ديوار قوله «كنت في مكان مظلم للغاية، وأعيش الآن حياة رائعة لأنني رياضي دولي معاق على كرسي متحرك»، مضيفاً أنه لو كان ما يزال في الجيش لكان يمارس الرياضة ضمن فرقته العسكرية.

وتابع قائلاً «هناك باب واحد أغلق في حياتي، لكنني وجدت أن هناك آلاف الأبواب الأخرى التي تنتظر أن يتم فتحها. أرغب بأن أشجع أي شخص موجود في موقف مشابه لما كنت عليه، على عدم الاستسلام وأن يستكشف خياراته».

وقال ديوار «اتخذت حياتي منعطفاً إيجابياً مدهشاً».

وختم التقرير بالإشارة إلى الفرق الرياضية التي أصبح عضواً فيها، مضيفاً أنه أصبح الآن يعيش بشكل مستقل في مدينة ميلروز على الحدود الاسكتلندية ويخضع للتدريب أربعة أيام في الأسبوع.

ثغرة في قانون العمل

تحرم «الفئات الأهم» من الضمان الاجتماعي

فيلي

في كربلاء، وعلى أحد أرصفة شارع الجمهورية تجلس أم حسن (57 عاماً)، وامامها «بسطة» لبيع الخضار والفواكه إلى جانب أخرى كثيرة تمتد على قارعة الطريق العام.

تقول أم حسن، لمراسل مجلة «فيلي»، عن تسجيلها بالضمان الاجتماعي، إن «القانون لم ينفعني، فما أجنيه يومياً يكاد يسد لقمة العيش، ولا يكفي للادخار منه، لتسديد مبالغ شهرية لصندوق الضمان، لذلك لم أسجل فيه كما معظم الذين يقفون بجانبي من أصحاب البسطات».

وكان رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أعلن في 3 كانون الأول 2023، دخول قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال في القطاع الخاص حيز التنفيذ، بعد أن صوت مجلس النواب العراقي عليه، في أيار الماضي، في خطوة وصفتها الحكومة بأنها أساسية ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي وعدت بها، وضمان حقوق العاملين في هذا القطاع.

لكن العاملين أصحاب الأجور اليومية، وكذلك الموظفين في القطاع الخاص يشكون من عدم تسجيل الشركات أسماء موظفيها في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي، كما هو الحال مع علياء (38 عاماً) من بغداد، والتي تعمل منذ 10 سنوات في القطاع الخاص.

تقول (علياء)، لمجلة «فيلي»، إن «المؤسسة التي أعمل فيها لا تسجل عامليها بالضمان الاجتماعي، وفي حال تقديم شكوى ضد المؤسسة التي أعمل فيها فسوف يتم إنهاء عملي بطريقة أو بأخرى، وهذا حال جميع العاملين معي، وكذلك الحال بأغلب مؤسسات القطاع الخاص، مبينة أن «العاملين يرغبون شمولهم بالضمان الاجتماعي، لكن بعض الشركات ترفض دفع الاستقطاعات الشهرية».

وهذا ما يؤكده قانونيون بوجود «ثغرة» في قانون التقاعد والضمان الاجتماعي

للعمال رقم (18) لسنة 2023، تُحرم أصحاب القوت اليومي والأعمال الحرة من الامتيازات التي يحصل عليها العاملون في القطاع الخاص (المنظم وغير المنظم)، في ظل عدم وجود من يسدد عنهم التوقيفات التقاعدية مقارنة بأقرانهم العاملين وفق عقود وظيفية تضمن حقوقهم.

ثغرة في القانون

وفي هذا السياق، يقول الخبير القانوني، أمير الدعمي، إنه «بموجب قانون العمل، فإن الشركات مُلزمة بدفع أي التزام تجاه العامل، لكن بعض العاملين يتنازلون ولا يطبقون قانون العمل على الشركات تجنباً لإبرام عقد بينه وبين الشركة، كأن تكون وظيفته من تحت الغطاء وليست علنية».

ويضيف لمجلة «فيلي»، «لكن في حال كان هناك عقد وأمر إداري بالتعيين، يمكن أخذ هذا الأمر الإداري واللجوء إلى القضاء لإصدار قرار له، لأن القانون مُلزم، لذلك الخلل في هذه الحالة بالعامل نفسه».

أما أصحاب القوت اليومي والأعمال الحرة، يقول الخبير القانوني، إن «قانون العمل لم يعالج هكذا حالات بإعطائهم حقوقهم، لذلك هؤلاء العاملين هم ضحية للقانون الذي لم يغطِ كل أسواق العمل».

ويؤكد، ان «القانون فيه قصور كبير، حيث إن أصحاب الأعمال الحرة عليهم دفع مبالغ الضمان الاجتماعي شهرياً، وإذا لم تُدفع فلن يشملهم الصندوق، ما يستدعي تعديل القانون لمعالجة هذه الثغرة لضمان حقوق أصحاب الأعمال الحرة خاصة، ومواكبة التطور الحاصل في العالم».

بدوره، يوضح رئيس هيئة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل، أحمد الموسوي، التوقيفات التقاعدية، بأنه «إذا كان الموظف تاركاً عمله بشركة ما، فإن الموظف هو من يدفع التوقيفات التقاعدية وليس الشركة التي كان يعمل فيها سابقاً».

ويضيف لمجلة «فيلي»، «أما في حال كان الموظف مستمراً بالعمل في شركة ما، فإن الشركة يقع على عاتقها مسؤولية تسجيل الموظف ودفع أول قسط في الضمان، ومن ثم يبدأ الموظف بدفع التوقيفات التقاعدية، وفي حال رفضت الشركة تسجيل الموظف، حينها بإمكان الموظف التسجيل بنفسه عبر التطبيق بشكل مباشر، وسيتم بعدها مفاتحة الشركة لدفع القسط الأول الذي عليها إجباراً».

مخاوف من الروتين

بدوره، يقول الخبير القانوني، علي التميمي، إن «القانون رقم 18 لعام 2023 موضوع الحديث، يتكوّن من 109 مواد، وهو من القوانين المُهمة، حيث أوضح شكل النظام الاقتصادي في العراق بعد إن كان هلامياً، والأسباب المُوجبة للتشريع تحدثت عن توسعة في شمول الشرائح التي لم تكن في القانون السابق».

ويضيف التميمي، لمجلة «فيلي»، «لكن هناك حاجة إلى ذوبان الروتين الذي قد يطرأ عند تطبيق القانون في دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، لأن هذا القانون أنشأ هيئة لها فروع في المحافظات وصندوق، وهذا الصندوق يُموّل من الاشتراكات والاستثمارات».

وتابع، أن «كل شخص من شرائح المجتمع المُختلفة المشمول بالقانون سيكون له ملف واضبارة في بغداد أو المُحافظات لتكون وسيلة للرقابة عليه ودفع التوقيفات التقاعدية بنسبة 2.5 بالمائة مما يحصل عليه، ثم بعد ذلك سوف يكون له الراتب التقاعدي».

> أصحاب القوت اليومي والأعمال الحرة، يقول الخبير القانوني، إن «قانون العمل لم يعالج هكذا حالات بإعطائهم حقوقهم، لذلك هؤلاء العاملين هم ضحية للقانون الذي لم يغطِ كل أسواق العمل».

فيلي

عمليات العقم والانجاب

لماذا يفضل العراقيون السفر الى الخارج لإجرائها ؟

شهدت مشكلات الاخصاب والولادات في العراق تزايدا واضحا في السنوات الماضية، وقد شاعت عمليات دعوات الازواج العراقيين الى اجراء تلك العمليات في دول الجوار من قبل مستشفيات وشركات خاصة.

وهناك عدة أسباب تجعل بعض العراقيين يفضلون إجراء العمليات المتعلقة بالإخصاب والولادة في دول الجوار، ومنها، بحسب مصادر متعددة توفر الرعاية الصحية الأفضل، اذ قد توفر دول الجوار رعاية صحية متقدمة وأفضل من العراق في مجالات مثل العقم والإخصاب المساعد، والولادة، مما يزيد من فرص النجاح والسلامة، ويمكن أن توفر دول الجوار خيارات علاجية أو تقنيات طبية بالتشخيص المتقدم لا تتوفر في العراق.

وقد يفضل البعض السفر إلى دول الجوار بسبب عدم الثقة الكافية في الخدمات الصحية المتاحة في العراق، سواء كان ذلك بسبب نقص الموارد أو جودة الخدمات.

كما يفضل بعض الأشخاص السفر خارج البلاد لإجراء عمليات الإخصاب والولادة من أجل الحفاظ على الخصوصية وتجنب الإشاعات أو التدخلات الاجتماعية.

وقد تكون دول الجوار أقرب وأسهل في الوصول لبعض العراقيين مما يجعلها خيارا ملائما لإجراء العمليات الطبية.

كما ان قوانين ولوائح بعض الدول الجوار قد تكون أكثر تسامحا أو مرونة فيما يتعلق بالإجراءات الطبية المتعلقة بالإخصاب والولادة مقارنة بالعراق.

بشكل عام، تتأثر قرارات الأفراد بشأن الرعاية الصحية بعوامل متعددة، ومن ضمنها جودة الخدمات المتاحة، والثقة في النظام الصحي، والقيود القانونية، وبالطبع الأمان والسلامة.

وقد سافر بعض العراقيين الى ايران لإجراء ما يسمى عملية تأجير الرحم، التي تجري بالخضوع لعمليّة التلقيح الصناعي. تبدأ هذه العمليّة بسحب البويضات من الزوجة وتخصيبها بالحيوانات المنويّة لزوجها ثم ترجيع الأجنّة الناتجة إلى رحم الام الحاضنة أو الام البديلة بعد نحو 15 يومًا من التخصيب المخبري.

في الوقت الذي تعد فيه غالبيّة الدول الإسلاميّة أن تأجير الأرحام غير مسموح به، شرّعت إيران اللجوء إلى هذه الطريقة للإنجاب. ويعد تأجير الرحم في إيران قانونيا أكان بشكلٍ تطوّعي أم تجاري؛ هذا الأمر دفع بكثير من الأزواج العراقيين الذين يرغبون بالحصول على العلاج عن طريق استئجار الرحم بالسفر العلاجي إلى إيران بسبب إمكانيّة الحصول على هذا العلاج بالطرق «الشرعيّة».

وينصّ عقد اجراء العملية على المبلغ المتوجّب على الزوجين دفعه للام الحاضنة مقابل حملها الجنين لتسعة أشهر فضلا عن مصاريف الحمل في هذه المدة.

غالبا يكون الرحم الإيجاري مدعوما باتفاق قانوني توافق المرأة بموجبه على ولادة طفل لشخص آخر أو أشخاص آخرين يكونون بعد الولادة والدي الطفل.

ويحدث سفر العراقيين لأغراض الانجاب برغم بعض العروض التشجيعية لمراكز التلقيح والاخصاب في العراق، وابتداء من كانون الثاني 2024 اعلن مركز بغداد التخصصي للإخصاب وأطفال الأنابيب في منطقة الحارثية عن تخصيص يومي الجمعة و السبت من كل أسبوع مجانا لمرضى العقم وتأخر الانجاب و تأخر الحمل حصرا من الساعة التاسعة صباحا الى الرابعة عصرا بمعانة مجانية بالكامل تضمن فحوصات السونار وفحص الطبيب المختص وفتح ملف مجانا كما اعلن اطباء متخصصون عن تحديد اوقات لمراجعة المرضى وتركوا ارقام هواتف وبريدا الكترونيا للمراسلة وكشفوا عن اللجوء الى تقنية الاجنة المجمدة واستخدامها عند الحاجة.

وقد تجاوب كثير من الناس مع المركز بأمل خفض عمليات سفر العراقيين لإجراء عمليات ولادة انابيب في الخارج.

وتقول احدى النساء انها كانت تعاني من العقم لمدة 17 عاما وسافرت الى كثير من الدول وحاولت عدة مرات لإنجاب طفل ولكنها فشلت ولم تنجح؛ ونجحت العملية عند اجرائها في مركز بغداد التخصصي للإخصاب وأطفال الأنابيب وحصلت على مولود ذكر.

وما يزال هناك جدل بشأن استخدام الأم البديلة لولادة طفل، في بعض البلدان مثل ألمانيا وفرنسا، يُنظر إلى تأجير الأرحام على أنه انتهاك لكرامة المرأة واستخدامها كوسيلة لتحقيق غاية الآخرين؛ لذلك هذه العملية ممنوعة منعا باتا. في بلدان أخرى مثل المملكة المتحدة يعد استئجار الرحم كهدية من امرأة إلى أخرى ويُسمح بأن يتم ذلك على أساس "الإيثار" من دون تسلم أي تكلفة.

ويولد نحو 750 طفلا في الولايات المتحدة كل عام باستعمال الرحم الإيجاري.

وكان تقرير إيراني، ترجمته ونشرته مجلة «فيلي» قد كشف عن ظاهرة «قديمة جديدة» تتنامى في هذا البلد ألا وهي انتشار وانتعاش سوق تجارة أرحام النساء أو ما يطلق عليه «الام البديلة»، مبينا أن سعر إيجار الرحم يخضع لمواصفات معينة أهمها «عمر النسوة المؤجرات» الذي له تأثير كبير على المبلغ المعروض.

وبحسب تقرير لموقع بارسينه التحليلي الإيراني، فأن مؤجرات الأرحام عادة ما يكن من جيل سبعينات السنة الايرانية (أي أن متوسط عمرها يكون ما بين 30 – 33 عاما)، ومن الشروط المهمة لتأجير الرحم إنجاب أطفال أصحاء، وموافقة الزوج والأب والأم، وعدم الولادة المبكرة.

ووفقا للتقرير، فإن عديد الأزواج الذين يواجهون مشكلات في الحمل يلجؤون الى ظاهرة تأجير الأرحام، وهي بالطبع طريقة معقدة، كما تتطوع البعض من النساء لهذه القضية بسبب مواجهة مشكلات اقتصادية، من اجل الحصول على بعض المال حتى يتمكن من كسب عيشهن بهذه الطريقة.

وتتفاوت أسعار تأجير الأرحام وتبدأ من 40 مليون تومان إيراني (ما يقارب 800 دولار) إلى 900 مليون تومان (ما يقارب 22 الف دولار)، و يقول التقرير الإيراني، يجب دفع 4 إلى 7 ملايين تومان شهرياً، وفي حالة التوأم يجب دفع مبالغ إضافية قدرها 20 مليون تومان (من المعلوم ان تكلفة استئجار الرحم في بلدان اخرى تكلف من 80 ألف دولار إلى 120 ألف دولار أمريكي).

واشار التقرير إلى أنه إذا قمت بزيارة الفضاء الافتراضي وقنوات شبكات التواصل الاجتماعية المختلفة، فسوف تجد الكثير من الإعلانات لتأجير الرحم.

كما يقول التقرير، أن عملية استئجار الرحم في إيران يتم أيضا بأسعار مختلفة، موضحا أن النقطة المثيرة للاهتمام هي أن بعض النساء مستعدة لهذا العمل مقابل 40 مليون تومان، على عكس أخريات من اللواتي يمكن أن يحصلن على ما يصل إلى 900 مليون تومان مقابل تأجير رحمهن.

وتقول احدى النساء العراقيات اجرت عملية تأجير الرحم في إيران انها حصلت هي وزوجها بهذه العملية على توائم بصحة جيدة، وإنها اجرت العملية في الخارج بسبب الاعتبارات الاجتماعية في العراق و «القيل والقال»، وبسبب اجورها المقبولة «التي تمكنا من جمعها» على حد قولها.

> تقرير إيراني، كشف عن ظاهرة «قديمة جديدة» تتنامى في هذا البلد ألا وهي انتشار وانتعاش سوق تجارة أرحام النساء أو ما يطلق عليه «الام البديلة»، وأن سعر إيجار الرحم يخضع لمواصفات معينة أهمها «عمر النسوة المؤجرات» الذي له تأثير كبير على المبلغ المعروض.

نفط العراق ودولار أمريكا..

٢٠ عاماً من هيمنة «مورغان» وتغييره إعلان حرب عالمية

يبيع العراق نفطه إلى دول العالم بالدولار، وتودع الإيرادات النفطية في حساب بنكي (جي بي مورغان) و(الستي) الأمريكيين، ويستلم العراق هذه الإيرادات من خلال وزارة الخزانة الأمريكية على نحو دفوعات بالدولار أيضاً.

فيلي

هذه الطريقة المعمول بها منذ 20 عاماً ترغب اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي بتغيرها للتخلص من «هيمنة الدولار» وتنويع سلّة العملات، وأيضاً لمواجهة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على البنوك العراقية، وسط تحذيرات من خطورة هذه الخطوة التي قد تسبب بـ«كارثة» اقتصادية ومالية وسياسية للبلاد.

ويعود هذا البروتوكول الموقع بين الحكومتين العراقية والأمريكية إلى عام 2004، حيث جرى توقيعه بين بول بريمر، عندما كان حاكماً مدنياً للعراق، وأحمد الجلبي عضو مجلس الحكم السابق، وسنان الشبيبي محافظ البنك المركزي آنذاك، وفق الخبير الاقتصادي، عبدالرحمن الشيخلي.

وأوضح الشيخلي، لمجلة «فيلي»، أن «هذا البروتوكول ينص على أن لا يبيع العراق نفطه إلا بالدولار، ولا يستلم دولاراً واحداً إلا من خلال وزارة الخزانة الأميركية، ويودع الدولار في حساب (جي بي مورغان) و(الستي بنك) الأميركيين ومنها يُصرف للعراق أمواله بعلم وموافقة الخزانة الأميركية».

وشدد لشيخلي على ضرورة «إلغاء هذا البروتوكول ليتمكن العراق من بيع نفطه لمن يشاء وبالعملة التي يحتاجها، خاصة بعد الاتفاق مع الفيدرالي على تنويع سلّة العملات، حيث إن الصين والهند تستوردان النفط من العراق ويسددان بالدولار، وهذا الدولار يذهب أولاً إلى البنوك الأمركية من ثم يُسلّم إلى الحكومة العراقية».

التحرر من القيد أولاً

واتفق عضو لجنة النفط والغاز النيابية، باسم الغريباوي، مع ما ذهب إليه عبدالرحمن الشيخلي، بأن من حق العراق أن بيع نفطه بأي عملة، «ولكن آثار الغزو لم يخرج منها لغاية الآن».

وقال الغريباوي، لمجلة «فيلي»، أن «العراق منذ تغيير النظام، وإلى الآن كأنه تحت الوصاية، فلم يتحرر من هذا القيد، لذلك ينبغي في البداية التحرر من هذا القيد ومن ثم البيع بالعملات الأخرى، لكن من المستبعد التحرر دون موافقة أمريكا بذلك».

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، دعت إلى بيع النفط العراقي بغير الدولار لمواجهة العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على البنوك العراقية.

وذكرت اللجنة المالية النيابية، في بيان: «لم تزل وزارة الخزانة تتحجج بذريعة غسل الأموال لفرض عقوباتها ضد البنوك العراقية، الأمر الذي يتطلب

موقفاً وطنياً يضع حداً لهذه القرارات التعسفية»، مبينة أن «فرض العقوبات على المصارف العراقية من شأنه أن يقوّض ويعرقل الخطوات التي اتخذها البنك المركزي لتكييف استقرار سعر صرف الدولار وتقليل فجوة البيع بين السعر الرسمي والموازي».

وأعلنت اللجنة، رفضها لهذه الممارسات، «لما لها من تداعيات وعواقب على قوت مواطنينا»، مجددة، «دعوتها للحكومة والبنك المركزي العراقي باتخاذ إجراءات سريعة، للتخلص من هيمنة الدولار، وذلك عبر تنويع احتياطنا النقدي من العملات الأجنبية»، كما اقترحت إلزام وزارة النفط ببيع النفط العراقي بالعملات الأجنبية الأخرى.

انهيار اقتصادي

وتعليقاً على هذه الخطوة، رأى الباحث الاقتصادي، عمر الحلبوسي، أن «اقتراح اللجنة المالية ببيع النفط العراقي بغير الدولار يعد انتحاراً وتدميراً للعراق واقتصاده، بل هو بمثابة إعلان حرب على النظام المالي العالمي الذي تقوده أميركا، والذي هو أخطر من الاستهداف العسكري، لأن قوة أميركا بسيطرتها على النظام المالي العالمي من خلال اتفاق البترودولار».

وأضاف الحلبوسي، خلال حديثه لمجلة «فيلي»، أن «اللجنة المالية يبدو أنها تجهل اتفاق البترودولار الذي وافقت عليه دول أوبك، والذي حدد أن النفط يباع بالدولار الأميركي، والذي فعلياً تم ربط الدولار بالنفط وسار الاتفاق على هذا الشكل».

وأشار إلى أن كل من يخرج من هذا الاتفاق سوف يتسبب بتدمير بلده واقتصاده، خصوصاً وأن العراق عندما يبيع نفطه لا يتسلم أموال النفط بشكل مباشر، بل يوجد حساب في بنك (جي بي مورغان) توضع فيه أموال النفط العراقي المباع، وتقوم الولايات المتحدة بتزويد العراق بالدولار بشكل نصف شهري».

وبين الحلبوسي، أن «أي خطوة من البرلمان أو الحكومة العراقية لبيع النفط العراقي بغير الدولار سوف تتسبب بمجموعة مخاطر تدمر العراق، إذ سوف تقوم الولايات المتحدة، بفرض حظر على النفط العراقي، يضاف لذلك رفع الحصانة عن الأموال العراقية، وإعادة العراق تحت البند السابع، ومنع وصول الدولار إلى العراق، مما يعني انهيار العراق اقتصادياً، كذلك منع العراق من دخول نظام سويفت العالمي، مما يعني تدمير القطاع المصرفي بشكل كامل».

وتابع: «لذلك على البرلمان والحكومة عدم التفكير بهذه الخطوة كونها سوف تتسبب بكارثة اقتصادية ومالية وسياسية، وإدخال العراق بعزلة غير قادر على الخروج منها، خصوصاً وأن العراق بلد مستهلك في ظل انعدام الصناعة والزراعة».

وأكد الخبير الاقتصادي، أن «على الجهات العراقية المعنية أن لا تتعامل مع هذه القضايا بعاطفة، والاندفاع خلف أجندات خارجية تحاول سياق العراق نحو الهاوية، كون اتفاق البترودولار جعل من الولايات المتحدة تهيمن على النظام المالي العالمي، والذي هو من صنع قوة الولايات المتحدة، وأن الخروج على هذا الاتفاق سيدفع واشنطن للتحرك بكل أدواتها حتى العسكرية منها للمحافظة على اتفاق البترودولار، ومنع حدوث أي ثغرة يمكن أن تدمر النظام المالي العالمي الذي جعل أمريكا هي المتحكم الرئيس في العالم وتستفرد بسياسة القطب الأوحد».

ردود فعل «عنيفة»

من جهته، حذر الخبير الاقتصادي، نبيل المرسومي، من ردود فعل أمريكية «عنيفة» في حال قرر العراق استبدال الدولار بعملات أخرى في بيعه للنفط الخام.

وقال المرسومي في منشور له على مواقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» إن «تسعير النفط بالدولار لا يرتبط فقط بخامات النفط القياسية التي تسعر بالدولار، وهما خاما برنت، وغرب تكساس، ولكن لأن تجارة النفط هي الأكبر في العالم إذ أنها لا تقتصر على تبادل النفط في الأسواق السلعية فقط وإنما لأن هناك تجارة كبيرة جداً في البراميل الورقية تبلغ أكثر من عشرات أضعاف التبادل الحقيقي وخاصة في بورصة نيويورك وبورصة لندن من خلال المضاربة بعقود المستقبليات إذ بورصة نيويورك بحوالي 3 مليارات عقد سنوياً تصل قيمتها في المتوسط الى 1000 تريليون دولار» .

وزاد بالقول: «على ذلك تفتقد الدعوات إلى بيع النفط العراقي بغير عملة الدولار إلى الواقعية، وتنمُّ عن فهم خاطئ لأساسيات تسعير النفط في السوق العالمية، ولأنها ستعرض العراق إلى ردود أفعال أميركية عنيفة جداً لأن التخلي عن الدولار يعد خطأً أحمر أميركياً»، معللاً ذلك بأنه «سيهدد مكانة الدولار العالمية الذي يشكل حالياً 60% من الاحتياطيات النقدية العالمية وسيقوض الأهمية الاقتصادية للولايات المتحدة على الصعيد العالمي».

وكانت الولايات المتحدة الأميركية قد فرضت في وقت سابق عقوبات على عدد من الأشخاص العراقيين المرتبطين بفصائل مسلحة، إضافة إلى عقوبات على شركة «فلاي بغداد» للطيران، كما فرضت عقوبات على بنك الهدى وصاحبه حمد الموسوي.

سوف تقوم الولايات المتحدة، بفرض حظر على النفط العراقي، يضاف لذلك رفع الحصانة عن الأموال العراقية، وإعادة العراق تحت البند السابع، ومنع وصول الدولار إلى العراق، مما يعني انهيار العراق اقتصادياً، كذلك منع العراق من دخول نظام سويفت العالمي ...

العراق يجمع بين النقيضين:

هدر في الطعام وفقراء يتضورون جوعاً

يعاني العراق من مشكلة هدر الطعام والإسراف فيه حتى بات يصنّف ضمن البلدان الأكثر هدراً للطعام، في وقت يعيش الملايين من مواطنيه تحت خط الفقر.

فيلي

ويشغل العراق المركز الأول عربياً والسادس عالمياً من إجمالي 196 دولة، بأكثر الدول التي تهدر أكبر قدر من الغذاء لعام 2023، بحسب مجلة ceoworld الأميركية.

وذكرت المجلة، في تقرير لها ترجمته مجلة «فيلي»، أمس السبت، أن «هدر الطعام يعد مشكلة عالمية لها آثار سلبية على البيئة والمجتمعات واقتصاديات البلدان».

ووفق تقرير المجلة الأميركية، جاء العراق بالمركز الأول عربياً، تليه السعودية، ثم لبنان، اليمن، سوريا، الكويت، قطر، الأردن، مصر، الجزائر، تونس، وأخيراً ليبيا.

وبحسب تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2022، فإن الفرد العراقي يهدر من الطعام سنوياً ما يبلغ 120 كيلوغراماً، في حين يبلغ الهدر العام سنوياً نحو 5 ملايين طن من الطعام.

في وقت تظهر الإحصاءات الحكومية الرسمية أن الفقر وصل إلى نحو 21% من السكان، فيما تُقدر أعداد الفقراء بنحو 11 مليوناً من بين 42 مليوناً هم عدد سكان العراق.

وتفيد بيانات رسمية صادرة عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بأن قرابة 7 ملايين عراقي يتلقون منحاً مالية شهرية من الحكومة، وتتوقع رفعها الى 9 ملايين، قالت إنهم يستحقون المساعدة.

وتشكل العادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة السبب الرئيس في هدر الطعام، باعتبار أن العراقيين يفضلون تحضير كميات طعام أكبر من الحاجة لدى تناولهم الطعام داخل المنازل أو في المطاعم، في سلوك اجتماعي يومي يقع تحت بند الكرم ويزداد خلال الأعياد والمناسبات.

إسراف للتباهي

وفي هذا السياق، يقول الشيف خلف البصراوي الذي يعد الطعام لمناسبات اجتماعية، إن «أغلب المواطنين يرغبون بملء الصحون بالطعام سواء في البوفيه المفتوح أو حتى في المناسبات المختلفة، ما يؤدي إلى تلف الطعام الباقي وخاصة المرق والرز».

ويضيف البصراوي لمجلة «فيلي»، أن «العراقيين يتفاخرون بكثرة الطعام الذي يعد في المناسبات مثل الأعراس ومجالس العزاء وغيرها، بسبب الأعراف الاجتماعية، لذلك يحصل زائد عن الحاجة».

ويدعو البصراوي إلى ضرورة «الاستفادة من الطعام الزائد من خلال توزيعه على الفقراء، وفي حال تلفه حينها يمكن نشره على الأراضي كعلف للطيور والدواب، ويمكن أيضاً رميه في الأنهار لتأكله الأسماك».

وبحسب وزارة البيئة العراقية، فإن المعدل اليومي لكل فرد عراقي من النفايات أكثر من 2 كيلوغرام، بينما تمثل بقايا الطعام نحو 43% من إجمالي النفايات في البلاد.

وأوضح مدير عام الشؤون الفنية في الوزارة عيسى الفياض في تصريح سابق تابعته مجلة «فيلي»، أن «بقايا الطعام تصل كمياتها في عموم العراق يومياً إلى قرابة 20 مليون طن».

ويؤثر هدر الطعام سلباً في الاقتصاد والبيئة، في وقت يعتبر اقتصاد العراق هشّاً، بحسب ما أورد تقرير أصدره البنك الدولي أخيراً، والذي صنّف اقتصاد العراق بأنه «ريعي يعتمد على موارد النفط»، ووصف البيئة العراقية بأنها «كارثية نتيجة تزايد مستويات التصحر والجفاف، وعدم اتخاذ إجراءات تساعد في تحسين البيئة وتعالج مشاكلها».

خسائر كبيرة على الاقتصاد

وفي هذا الجانب، يؤكد الخبير الاقتصادي، عمر الحلبوسي، أن «عملية الإسراف والبذخ في الطعام له تأثير كبير على الاقتصاد الشخصي من خلال الاستنزاف المالي الذي يؤدي بالنهاية إلى تضرر الشخص وبالتالي انعكاس ذلك على الاقتصاد العام».

وبينت الاحصائيات أن الشعب العراقي هو الأكثر بذخاً في الطعام والذي له تأثيرات على السوق العام من خلال زيادة الطلب على المنتجات الغذائية والذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد وبالتالي تأثير على المواطنين من الطبقة الفقيرة الذين يعانون بسبب تضخم الأسعار، وفق الحلبوسي.

ويضيف لمجلة «فيلي»، كما أن «لهدر الطعام خسائر كبيرة على الاقتصاد العراقي، فلو تمت مقارنة ما يهدر من طعام قياساً بالأسعار في العراق سنوياً يخسر ملايين الدولارات جراء الهدر في الطعام خصوصاً وأن العراق يستورد جميع المواد الغذائية من الخارج».

ويتابع، «كما أن لهدر الطعام آثار مدمرة على البيئة من خلال التخلص منه، خصوصاً وأن ربع النفايات في العراق هو الطعام المهدور والذي يتسبب في انبعاث غازات مؤثرة سلباً على البيئة».

وخلص الحلبوسي إلى القول إن «هدر الطعام له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني وعلى البيئة، وهنا يتطلب أن تقوم الدولة بحملات توعية لإيقاف الهدر بالطعام وتبيان مخاطرة الاقتصادية والبيئية».

وكانت وزارة التخطيط، دعت في آب/أغسطس 2023، إلى تشريع قانون لتنظيم ومُكافحة هدر الطعام وتشجيع إعادة توزيعه وتدويره والتبرع به، مطالبة بتعزيز الزراعة والصناعة المُستدامتين وزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين التغذية، وتحقيق الأمن الغذائي.

وصنفت دراسة أعدتها منظمتا Welthungerhilfe وWorldwide Concern الألمانيتين في تموز/يوليو 2023 العراق من الدول المعتدلة في مؤشر الجوع، حيث احتل المرتبة 66 بحصوله على 13.7 نقطة من أصل 212 دولة.

وبحسب الدراسة فإن العراق انخفض فيه مؤشر الجوع بعد أن وصل في عام 2000 إلى 23.8 نقطة لينخفض في عام 2008 إلى 20.8 نقطة، ومن ثم انخفض عام 2014 إلى 16.6 نقطة، وإلى 13.7 نقطة في عام 2022.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في العراق وجهت النداء لكل من حكومة العراق وحكومة إقليم كوردستان، لتشجيع التعاون ما بين سلاسل التوريد الهادف إلى تقليل هدر الأغذية خلال مراحل الإنتاج والمعالجة والخزن. بالإضافة إلى دعم تغيير السلوكيات من أجل إحداث نقلة نوعية والتقليل من هدر الأغذية لدى المستهلكين.

نموذج من نزاهة الأمس..
وفساد اليوم

في عام 1964 وحين كان الفريق طاهر يحيى (يرحمه الله) رئيساً للوزراء أصدر أمراً تحريرياً بصرف مبلغ (50) خمسون ديناراً عن قيمة نثرية لمكتب رئيس الوزراء لتدارك نفقات شراء القهوة والشاي لضيوف مكتب رئيس الوزراء، ولكن حين وصلت المعاملة الى الخزينة المركزية فقد رفضها احد موظفي التدقيق ويدعى (كريم عبدالله) وهو موظف من الدرجة السابعة (كاتب تدقيق حسابات) يحمل شهادة الدراسة المتوسطة، فرفض الموافقة على صرف المبلغ، وكتب على ظهر مذكرة مستند الصرف ((إنها دائرة حكومية وليست مقهى ومن اراد أن يضيّف الآخرين عليه أن يضَيّفهم من جيبه الخاص وليس من أموال الخزينة العامة التي هي مال الشعب))..

وبعد يومين أرسل رئيس الوزراء طاهر يحيى شخصياً (إعتذاراً) للموظف وطلب من وزير المالية منحه قدَماً لمدة ستة أشهر تقديراً لنزاهته وحرصه على المال العام، وتم تعميم الكتاب وصورة مطالعة الموظف على ظهر مذكرة مستند طلب الصرف على جميع دوائر الدولة في العراق.

أما نموذج اليوم في العهد الديمقراطي ، فإن صاحب المعالي محافظ ..... أصدر أمراً إلى الموظف (.....) بإحالة أموال تابعة عائديتها قانوناً لوزارة المالية، إلى مجلس المحافظة فإمتنع الموظف المذكور عن تنفيذ الأمر لأنها مخالفة للقانون، فبدلاً من أن يوجه المحافظ الشكر والتقدير لهذا الموظف الحريص، قام المحافظ بتوجيه مفرزة من حماياته للإعتداء الجسدي على الموظف الأمين، ولم يكتف بذلك بل أصدر قراراً بنقله وكذلك زوجته الموظفة بالمحافظة تم نقلهما عقوبة بأمر المحافظ من مركز المحافظة إلى ناحية .....

هكذا كان يتصرف الشرفاء الامناء..بالامس

وهكذا يتصرف اللصوص الفاسدون اليوم..

وعود حكومية والرقابة غائبة..

غلاء الأسعار تؤرق العراقيين مع قرب شهر رمضان

مثل كل عام تشهد الأسواق المحلية في العراق ارتفاعاً ملحوظاً في الأسعار مع قرب حلول شهر رمضان، وسط دعوات بأن تنفذ الحكومة وعودها التي أطلقتها في المدة الأخيرة لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية.

فيلي

تقول المواطنة أم أحمد من محافظة بابل، لمجلة «فيلي»: إن «العوائل العراقية عادة ما تتسوق لشهر رمضان بوقت مبكر خشية ارتفاع الأسعار المتكرر في الشهر الفضيل، والذي يزيد من معاناة أصحاب الدخل المحدود في شراء المواد الغذائية». وتشير خلال حديثها، إلى أن «كل جهة تلقي سبب ارتفاع الأسعار على الأخرى، فصاحب المحل يلوم التاجر، والأخير يحمل الحكومة ارتفاع الأسعار نتيجة لزيادتها ضريبة الاستيراد وارتفاع الدولار وغيرها من الأسباب التي لا تنتهي، وفي النهاية الضحية هو المواطن».

وتطالب أم أحمد «وزارتي التجارة والعمل التخفيف عن كاهل المواطن بزيادة مفردات السلة الغذائية بشهر رمضان، وشمول أعداد أكثر بالرعاية الاجتماعية للتخفيف عن المواطن البسيط، وكذلك على الجهات المعنية متابعة أصحاب المحال والتجار للقضاء على ظاهرة ارتفاع الأسعار في شهر رمضان».

من جهته، يقول أبو مهدي صاحب محل لبيع المواد الغذائية في محافظة واسط، إن «أغلب المواطنين يشكون صاحب المحل من ارتفاع الأسعار»، منوّهاً إلى أن «ما حصل من ارتفاع يعود إلى ارتفاع أجرة النقل ما نضطر إلى زيادة الأسعار لتجنب الخسارة، وفي الوقت نفسه تحقيق ربح قليل لسد الإيجار والنفقات المعيشية».

ويؤكد في حديث لمجلة «فيلي»، أن «المشكلة الرئيسية ليست عند أصحاب المحال البسيطة، وإنما عند التجار الذين يرفعون الأسعار بدرجة كبيرة مع قرب شهر رمضان مثل كل عام».

ضعف في الرقابة

بدوره، يرى الباحث الاقتصادي، عبدالسلام حسن حسين، أن «الرقابة على تسعيرة المواد الغذائية لا تشكل 15 بالمائة كحد أعلى في بغداد والمحافظات، فيما ارتفعت الضريبة على المواطن من 3 بالمائة إلى 5 بالمائة».

ويوضح لمجلة «فيلي»، أن «الحكومة تصدر أوامر لمعالجة ارتفاع الأسعار لكن التنفيذ غير صحيح، أما مسألة التجار، فلا يمكن السيطرة عليهم إلا بتسعير المواد يومياً وتبث في الإعلام، وبهذه الطريقة سوف يتم محاربة التجار الجشعين والسيطرة على الأسعار».

التجارة تتوعد المتلاعبين

وكانت وزارة التجارة العراقية، قد توعدت، الأربعاء الماضي، المتلاعبين بأسعار المواد الغذائية بإجراءات رادعة.

وذكرت الوزارة في بيان، أن «الفرق الرقابية في دائرة الرقابة التجارية والمالية بوزارة التجارة نفذت في بغداد والمحافظات كافة وبالتنسيق مع مديرية الجريمة المنظمة حملات رقابية مكثفة لمراقبة أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية بالإضافة إلى متابعة إجراءات حماية الخزين الغذائي من التقلبات الجوية».

وقال مدير الدائرة، رياض مهدي الموسوي: إنه «تنفيذاً لتوجيهات وزير التجارة، نفذت تلك الفرق زيارة لعدد من الأسواق المحلية بجانبي الكرخ والرصافة في بغداد وعموم المحافظات، اطلعت خلالها على واقع الأسعار بالنسبة للمواد الغذائية ومدى تأثرها من الناحية السعرية».

وأضاف، أن «تلك الحملة تزامنت مع قيام وزارة التجارة بعملية ضخ المواد الغذائية الرئيسية من بيض المائدة والدجاج والطحين والحليب عبر فرقها الجوالة وبيعها بأسعار تنافسية للمواطنين للمحافظة على استقرار أسعار تلك المواد في الأسواق التجارية».

وأشار، إلى أن «الفرق الرقابية ستوسع من نطاق جولاتها الميدانية في عموم المحافظات لغرض متابعة حركة الأسواق وأسعار المواد الغذائية داخلها تزامناً مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك مع اتخاذ إجراءات رادعة ضد المتلاعبين وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختصة».

خطة التجارة لشهر رمضان

وفي هذا السياق، يشرح مصدر مسؤول في وزارة التجارة خطة الوزارة لاستقبال شهر رمضان، بالقول: إن «وزارة التجارة اعتمدت بالدرجة الأساس تقصير المسافة الزمنية بين كل حصة، والتي كانت كل 37 يوماً، لكن تم إطلاق الحصة الأولى يوم 5 شباط الحالي، والحصة الثانية ستطلق قبل دخول شهر رمضان».

ويضيف المسؤول لمجلة «فيلي»، أن «خطة مواجهة الأسعار تمثلت بضخ يوم 5 شباط الحالي حصة بواقع 42 مليون سلة غذائية للمواطنين، وثم 7 ملايين سلة أخرى للمشمولين بالرعاية، أي أن المواطن المشمول بالرعاية أخذ سلة اعتيادية وأخرى رعاية، بمعنى أن هناك 7 ملايين مواطن يستلمون 22 مليون سلة في السنة، لذلك بدأ يتحسن وضع الطبقة الفقيرة بتسلم سلتين في الشهر».

وعن الخطة لمواجهة صعود الأسعار، يوضح المصدر، أنه «تم التعاقد على استيراد بيض مائدة عبر شركات مع القطاع الخاص لاستيراد اللحوم الأسترالية واللحوم الأخرى المذبوحة على الطريقة الإسلامية، وستصل إلى المستهلك بسعر 9 آلاف دينار».

المنافذ التسويقية

ويوضح «وبالإمكان الحصول على هذه المنتجات من المنافذ التسويقية الموزعة 3 في بغداد و4 في المحافظات، وقبل دخول الشهر المبارك سيتم افتتاح 8 أسواق جديدة ليصبح المجموع 15 منفذاً تسويقياً في كل المحافظات عدا إقليم كوردستان». ويتابع، «وسيتم ضخ المواد الغذائية والبقوليات والأرزاق الجافة والمواد الطرية في هذه المنافذ التسويقية بما لا يقل عن 25 بالمائة عن السعر المطروح في السوق التجارية، ووصل سعر طبقة بيض المائدة الأبيض والأسمر إلى 4.500 دينار أمس نتيجة الضخ الكبير».

«وفي حال رصد مخالفة عبر الجولات الرقابية أو الإبلاغ عن مخالفة من قبل المواطنين فسوف تتوجه الجهات الرقابية والأمنية ويتم التحرز على المحل، وأخذ تعهد بعدم كسر الأسعار في المستقبل، وفي حال التكرار لا يسمح لصاحب المحل بممارسة العمل التجاري، وقد يواجه عقوبة السجن والغرامة»

السيارات الجوالة

وفيما يخص تجربة السيارات الجوالة، يؤكد المصدر، أنه «سيتم إعادة تجربة السيارات الجوالة في الأقضية والنواحي والقصبات، والتي تحمل المواد الرئيسية من رز وسكر وزيت وبيض ولحم ومعجون ومادة النشا وبرغل، وهذه السيارات سوف تنطلق إلى عموم المحافظات وستقف شاحنة في باب المجمع وتتجول سيارات نوع (بيك أب) في الأقضية والنواحي».

ويلفت إلى أن «المواد التي سيتم إضافتها في شهر رمضان هي 4 مواد، طحين الصفر بواقع 1 كغم لكل فرد، الشعرية والمعكرونة والنشا بواقع 1 كغم لكل عائلة، أي طحين الصفر على أساس الأفراد، لكن المواد الثلاث الأخرى على أساس العائلة، وهذه ستوزع قبل دخول شهر رمضان».

الرقابة التجارية

ويشير إلى أن «وزارة التجارة عملت - لمواجهة ارتفاع الأسعار - على الفرق الرقابة التجارية في مركز بغداد والمحافظات بالتنسيق مع الجهات الأمنية ومكافحة الجريمة الاقتصادية، حيث تقوم هذه الفرق الرقابية بجولات يومية وهذا بدأ قبل 5 أيام». وأردف، «كما هناك لجنة في وزارة التجارة على مستوى عالٍ يرأسها وكيل الوزير للشؤون الإدارية لتحديد أسعار المواد الغذائية الأساسية وتكون ملزمة للتجار وللقطاع الخاص وللقطاع الحكومي، ومن غير الممكن ارتفاع سعرها عن السعر المحدد في وزارة التجارة، فليس من حق التاجر الربح أكثر من 3 بالمائة للمواد الغذائية».

ويوضح، أنه «وفي حال رصد مخالفة عبر الجولات الرقابية أو في حال الإبلاغ عن مخالفة من قبل المواطنين فسوف تتوجه الجهات الرقابية والأمنية ويتم التحرز على المحل، وأخذ تعهد بعدم كسر الأسعار في المستقبل، وفي حال التكرار لا يسمح لصاحب المحل بممارسة العمل التجاري، وقد يواجه عقوبة السجن والغرامة».

ويؤكد، أن «اللجنة تعمل على قدم وساق لتحديد تعرفة أسعار المواد الغذائية الأساسية، وستصدر تعرفة أشبه بالروزنامة الزراعية التي تصدرها وزارة الزراعة، وهذه اللجنة بدأت العمل قبل أسبوعين بتوجيه من الوزير وبالتنسيق مع مكتب رئيس الوزراء والأمانة العامة لمجلس الوزراء، وأن الحكومة عامة مهتمة بشكل كبير بتحديد أسعار المواد الرئيسية التي تحتاجها العائلة».

استجواب بسبب الفساد

لكن في المقابل، كشف النائب المستقل هادي الأربعاء الماضي، عن رفع طلب لرئاسة البرلمان، لغرض استجواب وزير التجارة، بسبب شبهات فساد وهدر بالمال العام وموضوع السلة الغذائية.

وقال السلامي، لمجلة «فيلي»، إن «موضوع استجواب وزير التجارة يتعلق بمخالفات كثيرة وشبهات فساد وهدر بالمال العام والسلة الغذائية، وحديثنا هذا ضمن القانون ومحمي أثناء انعقاد جلسة مجلس النواب يوم 14 شباط/ فبراير الجاري، وننتظر إجراءات رئاسة المجلس بتحديد موعد جلسة الاستجواب».

وكان رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، أطلق مطلع العام 2023 مشروع السلّة الغذائية الخاصة بالمشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية التي ترعاها الحكومة عبر الرواتب الشهرية، وتشمل فئة الأيتام والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى غير القادرين على العمل.

ويبلغ أعداد المشمولين براتب الرعاية الاجتماعية 7 ملايين فرد، بواقع أكثر من مليونين و151 ألف أسرة، بعد شمول أكثر من 900 ألف أسرة جديدة بالحماية الاجتماعية عام 2023، وفق رئيس هيئة الحماية الاجتماعية في وزارة العمل، د.أحمد خلف الموسوي.

المشمولون الجدد بانتظار التخصيصات

من جهته، قال وزير العمل والشؤون الاجتماعية، أحمد الأسدي، أمس الأحد، لمجلة «فيلي»، إن «الموازنة العامة لسنة 2023 هي موازنة الأعوام الثلاثة، وبالتالي فإن التخصيص المالي بانتظار عرض جداول الموازنة على مجلس النواب من أجل إقرارها».

وتابع: «نحن في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية نطمح بالحصول على تخصيص مالي جديد من خلال موازنة الطوارئ أو مجلس الوزراء»، مبيناً أنه «في العام الماضي كانت موازنتنا أربعة تريليونات و700 مليار دينار».

وبيّن الأسدي، أن «الرعاية الاجتماعية تحتاج التغطية لأن من تم شمولهم خلال عام 2023 يحتاجون إلى ستة مليارات دينار لتغطية مستحقاتهم».

وأضاف الوزير، أن «الوزارة أصدرت بطاقة كي كارد لأكثر من 900 ألف أسرة في عام 2023، وأكملت إجراءات الباحث الاجتماعي لمليون و207 آلاف اسرة، وننتظر التخصيص المالي لاستكمال إجراءات لشمولهم بالإعانة».

وكانت وزارة التخطيط العراقية قد كشفت في نيسان الماضي، عن أن نسبة الفقر في البلاد تبلغ 22 بالمائة، (أي ما يعادل نحو 10 ملايين نسمة) في بلد يربو عدد سكانه على 43 مليوناً.

صناعة الزوارق..

حرفة عراقية أصيلة تواجه خطر الاندثار

فيلي

تعتبر صناعة الزوارق أو «البلام» النهرية في العراق من الصناعات القديمة التي تحاكي التراث، وتحافظ على عبق الماضي الأصيل، وازدهرت هذه الصناعة في الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، لكنها تشهد حالياً تراجعاً حاداً بسبب الجفاف.

وأدى نقص المياه إلى تخلي صناع القوارب والصيادين والمزارعين وآخرين في جميع أنحاء البلاد عن الحياة التي تعتمد على المياه وبدأوا بالبحث عن وظائف في المناطق الحضرية.

لكن ما يزال أبو علي (40 عاماً) من النجف يمارس مهنة صيد الأسماك على خطى والده وجده، «رغم أن عدداً كبيراً من الأسر تخلت بالفعل عن المهنة بحثاً عن عمل آخر بسبب قلة وارداتها»، وفق ما يقول لمجلة «فيلي».

ويشكو أبو علي، من قلة عمليات الصيد مقارنة بالسنوات السابقة، نتيجة انحسار المياه بعد أن كانت في الماضي غنية بالأسماك، مما قد يدفعه إلى ترك المهنة قريباً.

من جهته، يقول أبو سجاد (50 عاماً) صانع قوارب من النجف، لمجلة «فيلي»، إن الطلب على البلام والكعد كان مرتفعاً في السابق، لكن بسبب قلة المياه، وهجرة بعض الفلاحين وصيادي الأسماك بات الطلب شحيحاً خاصة في المحافظات الجنوبية، ما يهدد اندثار هذه المهنة التراثية.

بدورهم، يتفق الخبيران في مجال المياه، تحسين الموسوي، وعادل المختار، بأن مهنة صيد الأسماك وخاصة في الأهوار العراقية تأثرت بالدرجة الأولى نتيجة الجفاف، حيث إن الأمطار حتى الآن شحيحة والإيرادات من دول الجوار وخصوصاً من تركيا قليلة.

ويضيفان لمجلة «فيلي»، كما أن استخدام المشحوف لعملية الصيد أو التنقل بين مناطق الأهوار بات صعباً خاصة بعد تحول بعضها إلى برك إلى جانب انخفاض مناسيب الأنهار بشكل كبير ما أدى إلى صعوبة صيد الأسماك بالنسبة للزوارق.

"الدفع الإلكتروني".. كابوس يؤرق شريحة عاملة في العراق

بعين الكره والقلق ينظر «البوزرجي» محمد علي (٣٣ عاماً) إلى جهاز الدفع الإلكتروني الذي وضع بجانبه، والذي بسببه تراجع ما يحصل عليه من (البقشيش)، وربما قد يفقد وظيفته أيضاً في ظل ارتفاع اقتناء المواطنين بطاقة (الفيزا كارد) من أجل التزود بالوقود.

فيلي

وتسعى الحكومة العراقية إلى تفعيل خدمة الدفع الإلكتروني واعتماد أنظمة الأتمتة الحديثة وإنهاء التعامل النقدي.

وبناءً على ذلك، حددت شركة توزيع المنتجات النفطية، التابعة لوزارة النفط العراقية، نهاية شهر آذار المقبل، موعداً نهائياً للتعامل النقدي، في محطات تعبئة الوقود الحكومية والأهلية.

وأعلنت شركة توزيع المنتجات النفطية، أول أمس الثلاثاء، عن قيامها بتجربة في محطة المثنى لإنهاء تدخل العنصر البشري في عملية التجهيز، إذ يتم إدخال الكمية في جهاز pos ومن ثم تحويل الكمية من بطاقة الدفع الإلكتروني.

وأوضح مدير عام الشركة حسين طالب في بيان، أن «الشركات عملت على ربط مجهزة الوقود بجهاز الدفع pos، وبالتالي سيتمكن المواطن من إدخال كميات الوقود ودفع الأموال دون الحاجة لتدخل بشري».

كابوس البطالة يؤرق «بوزرجي»

وبالعودة إلى العامل «علي» الذي يعمل في محطة وقود أهلية ببغداد منذ 9 سنوات، يقول لمجلة «فيلي»، «أقضي معظم وقتي منذ أول النهار إلى نهايته واقفاً قرب هذا الصندوق الذي يدعى بـ(الكابينة) لاستقبال من يريد التزود بالوقود، وإعطائي بعض (البقشيش) لقاء كل تزويدة، لكن بسبب أجهزة الدفع الإلكتروني بدأ (البقشيش) يقل».

ويتابع علي الذي يعتبر أنظمة الدفع الإلكتروني تهديداً لرزقه، أن «الوضع لا يبشّر بخير، خاصة بالنسبة للعاملين في محطات الوقود الأهلية، إذ أن أصحابها يتحدثون عن احتمالية تقليص أعداد العاملين، ما سوف يتسبب بزيادة البطالة في ظل عدم وجود تعيينات وقلّة فرص العمل بالقطاعات الأخرى».

مميزات الدفع الإلكتروني

الدفع الإلكتروني، نظام لتسديد أو لتسوية المدفوعات دون الحاجة لاستخدام النقد، ولهذا النظام مميزات كثيرة، أهمها القضاء على عمليات الفساد والاحتيال والرشوة المباشرة في المؤسسات الحكومية، وسهولة التداول، ورفع معدلات الإيداع النقدي في البنوك والمصارف وغيرها من الفوائد.

لكن تحوّل العراق إلى هذا النظام المعمول به عالمياً لا يخلو من عمليات الاحتيال، سواء كان من قبل التجار عند تبضع المواطنين، أم عن طريق استحصال مبالغ إضافية بحجة رسوم الاستقطاع المعمول بها حالياً، خاصة أن ثقافة المجتمع بالدفع الإلكتروني ضعيفة.

لذلك لا بد من تثقيف المجتمع على التداول فيها، وتسهيل فتح الاعتمادات المصرفية للمواطنين لغرض إصدار البطاقات الإلكترونية بانسيابية ومن دون معوّقات، وفق ما تحدث به عدد من الخبراء في الاقتصاد العراقي لمجلة «فيلي».

وفي هذا السياق، يقول الخبير النفطي، كوفند شيرواني، إن «نظام الدفع والتسديد للفواتير بالبطاقة الإلكترونية يمثل أسلوباً عصرياً للتعاملات المالية، ويتميز بسرعة الإنجاز والدقة في إجراء التعاملات، كما يقلل من الاعتماد على

السيولة النقدية في التعاملات والتي تكون عادة معرضة للتلف وبالتالي تحتاج إلى التعويض».

ويضيف شيرواني لمجلة «فيلي»، «أما التعامل بالبطاقات فإنه يقلل الاعتماد على العملة سواء بنوعها الورقي أو النقدي، بالتالي يقلل من التلف ويوفر على الدولة مبالغ أخرى، كما يمثل نظام الدفع وسيلة آمنة لإنجاز المعاملات المالية عوضاً عن حمل مبالغ كبيرة من المال في المحفظة، وقد تكون معرضة للضياع أو السرقة».

لكن الإشكالات التي تعترض تطبيق هذا النظام في العراق قد يكون، وفق شيرواني، «هو عدم تعوّد المواطن البسيط خاصة ذوي التعليم المحدود أو أصحاب الأعمال الحرة والكسبة، وكذلك الرسوم التي يتم استيفاؤها من كل عملية بيع أو شراء بهذه البطاقات».

ويدعو إلى أن «تكون العمولة متدنية لتكون حافزاً للمواطن لاعتماد البطاقات ولا تكون عاملاً معرقلاً له، وذلك لأن اعتماد البطاقة خطوة تمهيدية نحو الأعمال المصرفية الإلكترونية دون الحاجة إلى زيارة المصرف والتعامل بشكل ورقي مع العملات سواء كان سحباً أو إيداعاً».

ويتابع، «لذلك، أن التعوّد على هذه البطاقات سيكون خطوة ممهدة لاعتياد المواطن الذي لم يعتد على مراجعة المصارف لفتح الاعتمادات والحسابات وإنجاز المعاملات التجارية وغيرها، وحتى الرواتب كما موجود في البطاقة الذكية والكي كارد تحوّل بشكل إلكتروني للحسابات وممكن الموظف أو المتقاعد استلام راتبه من أي نقطة أو وكالة للكي كارد في أي مكان بالعراق».

ويشير إلى أن «الموظفين اعتادوا على هذا النظام، ولكن غير الموظفين من أصحاب الأعمال الحرة والكسبة قد يكون هذا الأمر جديداً عليهم، لكنهم سيدركون مع مرور الزمن الفوائد الذي يحققها الدفع الإلكتروني».

من جهته، يقول عضو لجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي، النائب كاظم جرو، إن «في أغلب محطات الوقود الحكومية والأهلية، يأخذ العامل مبلغاً إضافياً له، لذلك الدفع الإلكتروني سوف ينهي هذا الأمر».

ويتابع النائب لمجلة «فيلي»، «كما أن وضع الأموال في الماستر كارد سوف يحوّل الأموال من محفظة المواطن إلى رصيد الدولة، لذلك الدفع الإلكتروني له فوائد كثيرة وسيحد من الفساد».

وعن مصير العاملين في المحطات، يؤكد أن «هؤلاء سيتمرون في العمل ولن يتأثروا، ربما تقلل أعدادهم في قسم المبيعات لتوفر أجهزة الدفع التي تقوم بمهامهم، وسيوزع الفائضون على دوائر شركة توزيع المنتجات النفطية، لذلك لن تسبب أجهزة الدفع بالبطالة، لكن ربما يتأثر بها العاملون في المحطات الأهلية نتيجة توفر أجهزة تؤدي دورهم، ما قد يحصل تقليص لأعدادهم».

بدوره، يشير نائب رئيس اتحاد معامل التعبئة وخدمات الغاز، عباس مهيوب، إلى أن «أغلب المواطنين ليس لديهم فيزا كارت، وبحسب مجال عملي فقد تحدث مشكلة في عملية بيع الغاز، إذ إن وكيل الغاز الذي يتجول في داخل المدن لبيع الغاز للمواطنين، يجد أن معظم الأهالي ليس لديهم بطاقات الدفع الإلكتروني».

ويضيف مهيوب لمجلة «فيلي»، «ورغم أن الفيزا كارد متوفرة، لكن فيها عمولة عند التعبئة والسحب، فهذه خسارة للمتعامل بها، ومع أن الموضوع له فوائد كثيرة، لكن هذه العمولة قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار لسد هذه العمولات».

وكان رئيس مجلس الوزراء، محمد شياع السوداني، قد وجه في (7 كانون الثاني الماضي) بتجنيب المواطنين أعباء مالية إضافية نتيجة العمولات، وذلك خلال اجتماع خُصص لمتابعة التحول المالي والاقتصادي إلى الدفع الإلكتروني، ونقاط البيع والتداول المالي بالبطاقات الإلكترونية (POS).

وأكد السوداني بحسب بيان صادر عن مكتبه الاعلامي، أنّ الهدف هو تسهيل التعامل وتيسير الدفع في عموم المجالات، مع ضمان أعلى مستويات الأمان.

مطالبات بتوفير أجهزة «pos» في الأماكن العامة

وتفتقر معظم الأسواق ومحطات تعبئة الوقود، لأجهزة pos بالرغم من توجهات مجلس الوزراء بتطبيق نظام الدفع الإلكتروني في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمراكز التجارية والمحلات والأسواق والمرافق الترفيهية الأخرى.

ولا يزال المواطنون يفتقرون إلى توفير أجهزة pos ومطالبات من البنك المركزي والمصارف وشركات الدفع الإلكتروني بتزويد نقاط البيع pos وجعلها في متناول المواطن لاستخدامها مع البطاقات الإلكترونية في التسوق والدفع بدلاً من النقد.

وكان البنك المركزي العراقي، أعلن في مطلع حزيران الماضي، دخول قرار مجلس الوزراء المرقم (23044) للعام 2023 حيز التنفيذ، والمتمثل بزيادة عدد أجهزة الدفع الإلكتروني (POS) في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص لتعزيز ثقافة الدفع والتحصيل الإلكتروني، والتقليل من استخدام النقود الورقية في الجباية والتعاملات التجارية.

يذكر أن مجلس إدارة البنك المركزي العراقي، قرر في 13 كانون الأول الماضي، إنشاء «الشركة الوطنية لنظم الدفع الإلكتروني» في عموم البلاد، مبيناً أن الشركة تمثل تطوراً نوعياً في هيكل البنية التحتية المالية للبلد.

وبحسب بيان المركزي العراقي، أن هذه الخطوة تأتي تزامناً مع النمو المتسارع في الخدمات والمنتجات المالية الإلكترونية وارتفاع أعداد المستخدمين بالتوافق مع إطار البرنامج الحكومي لدعم وتبني أنظمة الدفع الإلكتروني المتطورة.

بدورها، كشفت رابطة المصارف الخاصة العراقية في (12 كانون الأول الماضي)، عن نمو بالحسابات والبطاقات المصرفية وأجهزة الدفع الإلكتروني بعد الدعم الكبير الذي قدمه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني والبنك المركزي العراقي للقطاع المصرفي، من خلال تفعيل الدفع الإلكتروني في المؤسسات الحكومية والخاصة والإصلاح في آليات تمويل التجارة الخارجية.

وقال المدير التنفيذي للرابطة، علي طارق، في بيان صحفي، إن الحسابات المصرفية نمت بنسبة 14٪ إذا وصلت حتى 30 أيلول 2023 الى 10.02 ملايين حساب مصرفي، بعد كانت في نهاية العام 2022 أكثر من 8.79 ملايين حساب، مما يعني إنشاء أكثر من 1.2 مليون حساب خلال 9 أشهر.

«الموظفين اعتادوا على هذا النظام، ولكن غير الموظفين من أصحاب الأعمال الحرة والكسبة قد يكون هذا الأمر جديداً عليهم، لكنهم سيدركون مع مرور الزمن الفوائد الذي يحققها الدفع الإلكتروني

سرقة البذور تعود من جديد

هذه المرة لم تأكلها الطيور

بتاريخ ٢٠٢٤/١/٢٦ أعلنت هيئة النزاهة الاتحاديّة أن فريقاً من مكتب تحقيق الهيئة في محافظة بابل كشف عمليات لسرقة بذورٍ تصل قيمتها إلى أكثر من خمسة مليارات دينارٍ، مشيرة الى «قيام أحد معامل تنقية البذور في المحافظة بسرقة البذور عبر التجهيز الوهمي للخطة الزراعيَّة المُخصَّصة لمُزارعي مُحافظة نينوى الذين لم يتسلَّموا البذور المُخصَّصة لهم من المعمل»

فيـلي

ومنوهة إلى «قيام إدارة المعمل بإعداد معاملات تجهيز مُزوِّرة، وتحرير صكوك مُزوَّرة بأسماء مُزارعين».
وسبقَ لهيئةً النزاهة ان اعلنت في الثالث من تشرين الاول 2023، انها ضبطت في 3 عمليات نفذتها في عدد من دوائر محافظة ديالى، اختلاساً ومغالاة وتلاعباً في زراعة بلدروز، وكشفت دائرة التحقيقات عن سرقة (400) طنٍّ من بذور الحنطة، واختلاس ومُغالاة في شراء موادّ، ومُخالفات فيً إحالة عقّار للمُساطحة، في دوائر تابعة للزراعة والتربية والبلديَّة والمصرفً الزراعيّ في ديالى.
الدائرة أشارت إلى ضبط 9 كتب صادرة عن شعبة زراعة بلدروزً جرى بوساطتها سرقة (400) طنٍّ من بذور الحنطة عبر التلاعب والتزوير من قبل مدير شعبة الزراعة المُتَّهم المُكفَّل ومُوظَّفين في موقعي جرف النداف والنهروان التابعين لشركة ما بين النهرين العامة.
ومن المعلوم ان هذه ليست الحالات الاولى التي تحصل فيها سرقة للبذور فلقد سبق في عام 2020 ان اثيرت قضية سرقة 752 طنا من الحنطة قدرت قيمتها بنصف مليون دولار من مخازن النجف باتهام المسؤولين عنها للطيور بالتهامها ما دعا الى استقدام اربعة منهم للتحقيق.
فبعد ان ادعى مدير المخازن ان الطيور اكلت 752 طنا من حنطة مخازن المحافظة الافقية، أعلنت هيئة النزاهة العراقية صدور أمر استقدام بحق مسؤولين في مخازن حبوب النجف على خلفية اختفاء تلك الكمية الكبيرة من الحنطة.
واشارت الهيئة في بيان الى «أن محكمة تحقيق النجف المختصة بقضايا النزاهة أصدرت أمر استقدام بحق أربعة مسؤولين في السايلو الأفقي للمحافظة استناداً الى أحكام المادَّة (341) من قانون العقوبات العراقي وذلك بعد اطلاعها على محضر الضبط الذي نظمته ملاكات مكتب تحقيق النجف التابع للهيئة المتضمن مستندات الإدخال والإخراج المخزني الخاصة بمادة الحنطة المحلية في مخازن الشركة العامة لتجارة الحبوب للمدة بين الاول من الشهر الماضي (نيسان 2020) والرابع من الشهر الحالي (مايس 2020) والبالغة مليونا ونصف المليون طن وأقوال الممثل القانوني للشركة».
وقالت وسائل إعلام محلية في حينه، أن أوامر صدرت بإعفاء مدير المخازن وبعض المسؤولين الآخرين على خلفية اختفاء الحنطة.
وكان عضو في لجنة الزراعة والمياه في البرلمان العراقي قد علق في حينها بالقول، إن واقعة اختفاء الحنطة من مخازن محافظة النجف لم تحدث مثلها بتاريخ العراق ولم تحصل سرقة بهذه الطريقة.. وتساءل «هل الطيور أكلتها؟ هذه اكذوبة». مبينا انه «مستحيل أن تقوم الطيور بأكل 752 طنا من الحنطة»، مشيرا الى ان «ما حدث في سايلو النجف هي سرقة للحنطة والمسؤولون أرادوا إغلاقها بهكذا طريقة فليس من المعقول أن تقوم الطيور بسرقة أو أكل مثل هذه الكمية من الحنطة».
وكتب مدونون ساخرين من ذلك الادعاء، وأجرى مدون عملية حسابية بسيطة أظهرت أنه في حال التصديق بالرواية الرسمية فهذا يعني أن هناك نحو 1.5 مليون طير شارك في «أكل الحنطة».
ولم تنته عمليات السرقة التي تستهدف البذور والتجهيزات الزراعية، ربما ايمانا من السراق، بانها ستمر من دون ان يلاحظها احد، كونها لا تتعلق بقبض الاموال بصورة مباشرة، على حد قول متخصصين.
ففي صيف عام 2023 تمكَّنت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة الاتحاديَّة، من إحباط محاولة لتهريب كميَّات من الحنطة الأستراليَّة من إحدىً القباب التابعة لسايلو خان ضاري خارج السايلو.
وأفادت دائرة التحقيقات في الهيئة، في معرض حديثها عن العمليَّة التي نُفِّذَت بموجب مُذكَّرة قضائيَّة، بتأليف فريق من مُديريَّة تحقيق الهيئة في بغداد؛ للتحرّي عن معلومات تفيد بمحاولة سرقة كميَّات من الحنطة الأستراليَّة، والمتواجدة في إحدى القباب الخزنيَّة في سايلو خان ضاري التابعة للشركة العامَّة لتجارة الحبوب التابعة لوزارة التجارة، وبتعاون وتواطؤ بين عدد من مُسؤولي الشركة.
وأردفَت الدائرة أنَّ الفريق الذي شرع بإجراء عمليَّات التحرّي والتقصّي والتدقيق بالانتقال إلى سايلو خان ضاري في أبي غريب ووحدة الحاسبة التابعة لها والانتقال ميدانياً إلى مكان خزن الحنطة الاستراليَّة، والاستيضاح من مدير السايلو وأمناء مخازن القباب الخزنيَّة ومُشغلي السيطرة المسؤولين عن تجهيز كميَّات الحنطة ومسؤول المختبر، توصَّل إلى تواجد كميَّات من الحنطة الأستراليَّة غير مسجلةً في السجلات، عبر التلاعب في خلط نسبة الحنطة الاستراليَّة في السايلو.
وتابعت أنَّ فريق المُديريَّة، بناءً على أمر قاضي محكمة تحقيق الكرخ الثانية؛ تمكَّن من ضبط الحنطة الأستراليَّة البالغة كميَّتها (1438،568) ألفاً وأربعمئة وثمانية وثلاثين طناً، وخمسمئة وثمانية وستين ألف كغم في سايلو خان ضاري، والتحرُّز عليها وعدم التصرُّف بها إلا بقرار قضائيٍّ.
وأضافت أنَّ التحرّيات والتحقيقات الأوليَّة تشير إلى أنَّ الكميَّات المُثبتة في حاسبة الشركة وسجلات المخازن تختلف عمَّا متواجد في الواقع والكميَّة الفعليَّة الموجودة، لافتة إلى أنَّه جرت محاولة سرقة كميَّات الحنطة عبر خلط الحنطة الأستراليَّة بنسبة لا تتجاوز (20%)، بيد أنَّ الكميَّاتً المُقرَّرة رسمياً أن تكون نسبتها (70%)، والحنطة الحمراء (20%)، فيما تكون الحنطة المحليَّة بنسبة (10%)؛ ونوَّهت إلى تنظيم محضر أصوليٍّ بالعمليَّة؛ لعرضه بصحبة الأوليَّات على قاضي التحقيق المُختصّ؛ لاستكمال الإجراءات القانونيَّة وتحديد المُقصّرين.
ولا تقتصر السرقات المتعلقة بالمواد والتجهيزات الزراعية على الحنطة، اذ انه وتزامنا مع فضيحة الحنطة واختفاء أطنان منها بشكل مريب في النجف، أثار أحد الشيوخ في منطقة العباسية أزمة أخرى تجسدت في اختفاء أطنان جديدة من الأسمدة الزراعية هذه المرة، بسرقة الاف الاطنان من سماد اليوريا المستعمل لدعم الفلاحين.
ففي شريط فيديو تناقله ناشطون وإعلاميون عراقيون، انتقد أحد أبناء المنطقة ما أسماها المهزلة والفضيحة، عارضاً مستندات وأوراقا تظهر تواجد آلاف الأطنان من الأسمدة المتنوعة المستعملة لدعم الفلاحين من مركز الأسمدة في المنطقة، من دون ان توزع على الفلاحين ويجري سرقة وبيع كميات كبيرة منها على حد وصفه.

الرحمة الإلهية

رمضان الخير والبركة مقبل علينا بمشيئة الله تعالى في الايام القادمة .. نتمنى ان نستقبل الشهر الفضيل وبلادنا تزخر بالامن والسلام والازدهار .. ومع قدسية الشهر الفضيل نأمل ان تتصافى القلوب وتتلاشى الاحقاد وتندثر الكراهية والبغضاء .. فشهر رمضان ليس استعراضاً لموروثات فلوكلورية .. انه باب يفتحه رب الكون العظيم ليمكننا ان نناجيه بخشوع وتذلل فنسأله الغفران والرحمة والعافية والرزق وصلة الرحم وحفظ الجيرة وتأدية الامانة .. انها رحمة الهية طوبى لمن استغلها بعمل يترك خيرا ومنفعة للناس .. رمضان مبارك وكل عام وانتم بالف خير ...

FAILY MAGAZINE
FEBRUARY 2024
شباط 2024
242
فەیلی
مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة
شفق للثقافة والاعلام للكورد الفيليين